وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
-البويرة-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة البويرة

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

بعنوان

العلاقة بين أسعار النفط ومعدل التضخم في الجزائر

دراسة قياسية اقتصادية للفترة(1980-2022)

من اعداد الطالبة:

هند تونسي

تحت اشراف:

د. علي جوادي

أعضاء لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
علي العمري	الدكتور	جامعة البويرة	رئيسا
علي جوادي	أ. الدكتور	جامعة البويرة	مشرفا
فريد بختي	أ. الدكتور	جامعة البويرة	مناقشا

السنة الجامعية: 2023-2024

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
-البويرة-
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة البويرة

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Jniversité Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des Sciences Economiques,
ommerciales et des Sciences de Gestion

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

بعنوان

العلاقة بين أسعار النفط ومعدل التضخم في الجزائر

دراسة قياسية اقتصادية للفترة(1980-2022)

من اعداد الطالبة:

هند تونسي

تحت اشراف:

د. علي جوادي

أعضاء لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
علي العمري	الدكتور	جامعة البويرة	رئيسا
علي جوادي	أ.الدكتور	جامعة البويرة	مشرفا
فريد بختي	أ.الدكتور	جامعة البويرة	مناقشا

السنة الجامعية: 2024-2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

أحمد الله سبحانه وتعالى حمدا يليق بجلاله وعظيم سلطانه

على نعمته وتوفيقه لي على إتمام هذه المذكرة

واعترافا بالفضل وتقديرا للجميل أتقدم بجزيل الشكروالتقدير والإمتنان وخالص الدعاء

الى الأستاذ المشرف "**د علي جوادي**" الذي لم يبخل عليا بالتوجيه والنصائح والمعلومات

القيمة التي ساهمت في اثراء هذه المذكرة وصولا الى صورتها الأخيرة بمختلف جوانبها

كما أتقدم بأسمى عبارات الشكر والاحترام للأعضاء اللجنة المناقشة اللذين قبلوا مناقشة هذه المذكرة

كما اشكر جميع أساتذتي الكرام في كلية العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد الكمي اللذين تعلمت

منهم لو حرف واحد طوال مشواري الدراسي

وفي الأخير أتقدم بجزيل الشكر الى أصدقائي

في قسم الاقتصاد الكمي دفعة 2024 قاسم صفية، قوري يحي

والى كل اللذين كانت لهم وصلة مساعدة

في عملي المتواضع.

إهداء

بعد بسم الله الرحمان الرحيم

" يرفع الله الذين امنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير"

المجادلة(11).

لا يطيب الليل إلا بشكره ولا يطيب النهار إلا بطاعته ولا تطيب اللحظات إلا بذكر الله جل جلاله، والى من بلغ الرسالة سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام.

ها أنا اليوم على عتبة نهاية مشواري الدراسي لم تكن سهلة وليس من المفترض أن تكون كذلك، مهما طالت ستمضي بحلوها ومرها وها أنا الآن وبعون الله تعالى أتممت هذا العمل المتواضع وفي اللحظة الأكثر فخرا أهدي عملي هذا الى من زين اسمي بأجمل الألقاب وبكل افتخار **" جدي نذير"** رحم الله من رباني ومن أكرمني ومن علمني ومن أحبني أكثر من نفسه كان بمثابة الأب والسند فيا رب ارحمه واغفر لشيبته وجعل قبره روضة من رياض الجنة.

الى من كان دعائها سر نجاحي والى من أرشدتني ورافقتني طوال هذا المشوار **قدوتي الأولى أمي الغالية والثانية جدتي** بسمة الحياة أطال الله في عمرهما

الى من بهم يشد ساعدي عائلتي: (أعمامي، عمتي، أختي ،أخوتي)

الى من تشاركت معهم أيام حياتي أخوتي رفيقات الدرب: صفية، سهام

الى من جمعتني بها الجامعة رفيقتي **أمينة**

وبكل حب أهدي تخرجي الى نفسي

والى كل افراد عائلتي وأصدقاء الدراسة والى كل من وسعهم قلبي ولم يسعهم قلمي ،

كما أتمنى الى كل من تسنت له قراءة عملي الدعاء الى جدي رحمه الله

هند

الملخص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى معرفة العلاقة بين أسعار النفط ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2022، وهذا باستخدام نموذج الانحدرا الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة الغير الخطي NARDL، وأظهرت النتائج دراسة الى وجود تأثير غير متماثل لتغيرات أسعار النفط الموجبة والسالبة على معدل التضخم،بالاضافة الى وجود تأثير ايجابي بين مؤشر أسعار الاستهلاك وأسعار النفط الموجبة،أي علاقة طردية في الاجل الطويل، على عكس أسعار النفط السالبة والتي كان لها تأثير سالبة على مؤشر اسعار الاستهلاك،أي وجود علاقة عكسية بينهم، كما تبين على وجود علاقة عكسية بين مؤشر أسعار الاستهلاك و نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في الاجل الطويل.

الكلمات المفتاحية:

أسعار النفط الموجبة، NARDL ،أسعار النفط السالبة، التضخم ، عدم التماثل.

Summary :

This study aims to find out the relationship between oil prices and the inflation rate in Algeria during the period 1980-2022, using the non-linear autoregressive distributed lags (NARDL) model. The results of the study showed an asymmetric effect of positive and negative oil price changes on the inflation rate, in addition to a presence of positive effect between the consumer price index (CPI)and positive oil prices, thus, a positive relationship in the long run, in contrast to negative oil prices, which had a negative effect on the consumer price index (CPI), an inverse relationship between them. We also confirmed the existence of an inverse relationship between the consumer price index (CPI) and Per capita GDP in the long run.

keywords:

Positive oil prices, NARDL, negative oil prices, inflation, asymmetry.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

المحتوى	صفحة
كلمة شكر	I
الإهداء	II
الملخص	III
فهرس المحتويات	IV – IV
قائمة الجداول	IV – VII
قائمة الأشكال	X – IV
قائمة الملاحق	IV
مقدمـــة	أ – خ
الفصل الأول: مفاهيم عامة حول أسعار النفط و التضخم	02-48
تمهيد الفصل الأول	02
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لأسعار النفط	03
المطلب الأول: تعريف أسعار النفط وأنواعه	03
المطلب الثاني: التطور التاريخي لأسعار النفط ومختلف أزماته	06
المطلب الثالث: أهمية النفط في الاقتصاد	11
المبحث الثاني: الأسس النظرية للتضخم	12
المطلب الأول: تعريف التضخم وأنواعه	13
المطلب الثاني: مؤشرات وأسباب التضخم	19
المطلب الثالث: نظريات وأساليب معالجة التضخم	25
المبحث الثالث: العوامل المؤثرة على أسعار النفط ومراحله	35
المطلب الأول: العوامل المحددة والمؤثرة على أسعار النفط	36
المطلب الثاني: مراحل وطرق تسعيرة النفط	42
المطلب الثالث: تأثيرات أسعار النفط على معدل التضخم والناتج الداخلي الخام	45
خلاصة الفصل الأول	47

قائمة المحتويات

الفصل الثاني: تحليل أسعار النفط و معدل التضخم والناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 1980-2022	82-50
تمهيد الفصل الثاني	50
المبحث الأول: تحليل أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة 1980-2022	51
المطلب الأول: تحليل تطور أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة 1980-1999	53
المطلب الثاني: تحليل تطور أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة 2000-2010	56
المطلب الثالث: تحليل تطور أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة 2011-2022	58
المبحث الثاني: تحليل معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2022	59
المطلب الأول:تحليل مؤشر الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1980-2022	60
المطلب الثاني: تحليل عام لتطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2022	63
المطلب الثالث: تحليل تطور معدل التضخم في الجزائر عبر ثلاثة فترات	65
المبحث الثالث: تحليل تطورالناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة1980-2022	73
المطلب الأول: تعريف الناتج الداخلي الخام	74
المطلب الثاني:تحليل تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 1980-1999	77
المطلب الثالث:تحليل تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2000-2022	79
خلاصة الفصل الثاني	81
الفصل الثالث:العلاقة بين أسعار النفط ومعدل التضخم في الجزائر دراسة قياسية اقتصادية في الفترة 1980- 2022	125-84
تمهيد الفصل الثالث	84
المبحث الأول: الجانب النظري لنماذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة غير الخطية NARDL	85
المطلب الأول: تعريف النموذج NARDL وشروط تطبيقه	85
المطلب الثاني: أهمية النموذج واختبارات التكامل المشترك	88
المطلب الثالث: استقرارية السلاسل الزمنية	92
المبحث الثاني: دراسة العلاقة بين أسعار النفط ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2022	95
المطلب الأول: مراحل تطبيق نموذج NARDL	95

المطلب الثاني: الدراسة الوصفية للبيانات	98
المطلب الثالث: تقدير نموذج NARDL	104
خلاصة الفصل الثالث	121
الخاتمـــة	123
قائمـــة المراجـــع	127
الملاحق	141

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

الفصل/الرقم	العنوان	الصفحة
الجدول رقم(02-01)	تطور أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة(1980-2022)	51
الجدول رقم(02-02)	تطور أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة(1980-1999)	53
الجدول رقم(02-03)	تطور أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة(2000-2010)	56
الجدول رقم(02-04)	تطور أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة(2011-2022)	58
الجدول رقم(02-05)	تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الفترة (1980-2022)	61
الجدول رقم(02-06)	تطور معدل النضخم في الجزائر خلال الفترة(1980-2022)	64
الجدول رقم(02-07)	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-1999)	66
الجدول رقم(02-08)	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)	69
الجدول رقم(02-09)	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2011-2022)	71
الجدول رقم(02-10)	تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)	75
الجدول رقم(02-11)	تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (1980-1999)	77
الجدول رقم(02-12)	تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)	79
الجدول رقم(03-01)	بيانات متغيرات الدراسة	98
الجدول رقم(03-02)	النتائج الإحصائية للسلسة CPI	99
الجدول رقم(03-03)	النتائج الإحصائية للسلسةOIL	99
الجدول رقم(03-04)	النتائج الإحصائية للسلسلةGDP	99
الجدول رقم(03-05)	دراسة استقرارية المتغيرات بواسطة اختبار KPSS	103
الجدول رقم(03-06)	نتائج فترات الإبطاء الزمني الأمثل للنموذج باستخدام معيار SCI	105
الجدول رقم(03-07)	نتائج اختبار الحدود Bound Test	109
الجدول رقم(03-08)	نتائج تقديرمعلمات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ	110
الجدول رقم(03-09)	نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل	111
الجدول رقم(03-10)	نتائج اختبار عدم التماثل في الأجلين القصير والطويل	112
الجدول رقم(03-11)	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي	114
الجدول رقم(03-12)	نتائج اختبار عدم ثبات تباين البواقي	114
الجدول رقم(03-13)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	115
الجدول رقم(03-14)	نتائج اختبار الشكل الدالي للنموذج	116

قائمة الأشكال

قائمة الاشكال:

الفصل/الرقم	العنوان	الصفحة
الشكل رقم(01-01)	مخطط حول أنواع التضخم	18
الشكل رقم(02-01)	منحى تطور أسعار النفط في الجزائر للفترة(1980-2022)	52
الشكل رقم(02-02)	منحى تطور أسعار النفط في الجزائر للفترة (1980-1999)	54
الشكل رقم(02-03)	منحى تطور أسعار النفط في الجزائر للفترة (2000-2010)	56
الشكل رقم(02-04)	منحى تطور أسعار النفط في الجزائر للفترة(2011-2022)	58
الشكل رقم(02-05)	منحى تطور الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك للفترة (1980-2022)	62
الشكل رقم(02-06)	منحى تطورمعدل التضخم في الجزائر للفترة(1980-2022)	65
الشكل رقم(02-07)	منحى تطورمعدل التضخم في الجزائر للفترة (1980-1999)	67
الشكل رقم(02-08)	منحى تطورمعدل التضخم في الجزائر للفترة (2000-2010)	69
الشكل رقم(02-09)	منحى تطورمعدل التضخم في الجزائر للفترة (2011-2022)	72
الشكل رقم(02-10)	منحى تطورالناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة (1980-2022)	76
الشكل رقم(02-11)	منحى تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة (1980-1999)	78
الشكل رقم(02-12)	منحى تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة(2000-2022)	80
الشكل رقم(03-01)	الرسم البياني في المستوي للسلسلةCPI	100
الشكل رقم(03-02)	الرسم البياني في المستوي للسلسلةOIL	101
الشكل رقم(03-03)	الرسم البياني في المستوي للسلسلة GDP	101
الشكل رقم(03-04)	منحنيات السلاسل بعد اجراء الفرق الأول d(oil),d(gdp),d(cpi)	104
الشكل رقم(03-05)	فترة الابطاء المثلى حسب معيار ACI	106
الشكل رقم(03-06)	نتائج تقدير النموذج الأمثل NARDL	107
الشكل رقم(03-07)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	115
الشكل رقم(03-08)	نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقيCUSUM	117
الشكل رقم(03-09)	نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM Of Squares	117
الشكل رقم(03-10)	اختبار مضاعف التأثير التراكمي الديناميكي غير المتماثل لأسعار النفط على مؤشر أسعار الاستهلاك_	118

قائمة الأشكال

الشكل رقم(03-11)	اختبار مضاعف التأثير التراكمي الديناميكي غير المتماثل للناتج الداخلي الخام_على مؤشر أسعار الاستهلاك	119

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

الفصل/ الرقم	العنوان	الصفحة
الملحق رقم(03-01)	بيانات متغيرات الدراسة	141
الملحق رقم(03-02)	نتائج الخصائص الإحصائية للمتغيرات	141
الملحق رقم(03-03)	نتائج اختبار جذر الوحدة باستعمال اختبارKPSS	142
الملحق رقم(03-04)	فترات التأخير المناسبة للنموذج	145
الملحق رقم(03-05)	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدامBound test	145
الملحق رقم(03-06)	نتائج تقدير معلمات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ	146
الملحق رقم(03-07)	نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل	147
الملحق رقم(03-08)	نتائج اختبار التماثل في الاجلين القصير والطويل	148
الملحق رقم(03-09)	نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج	148

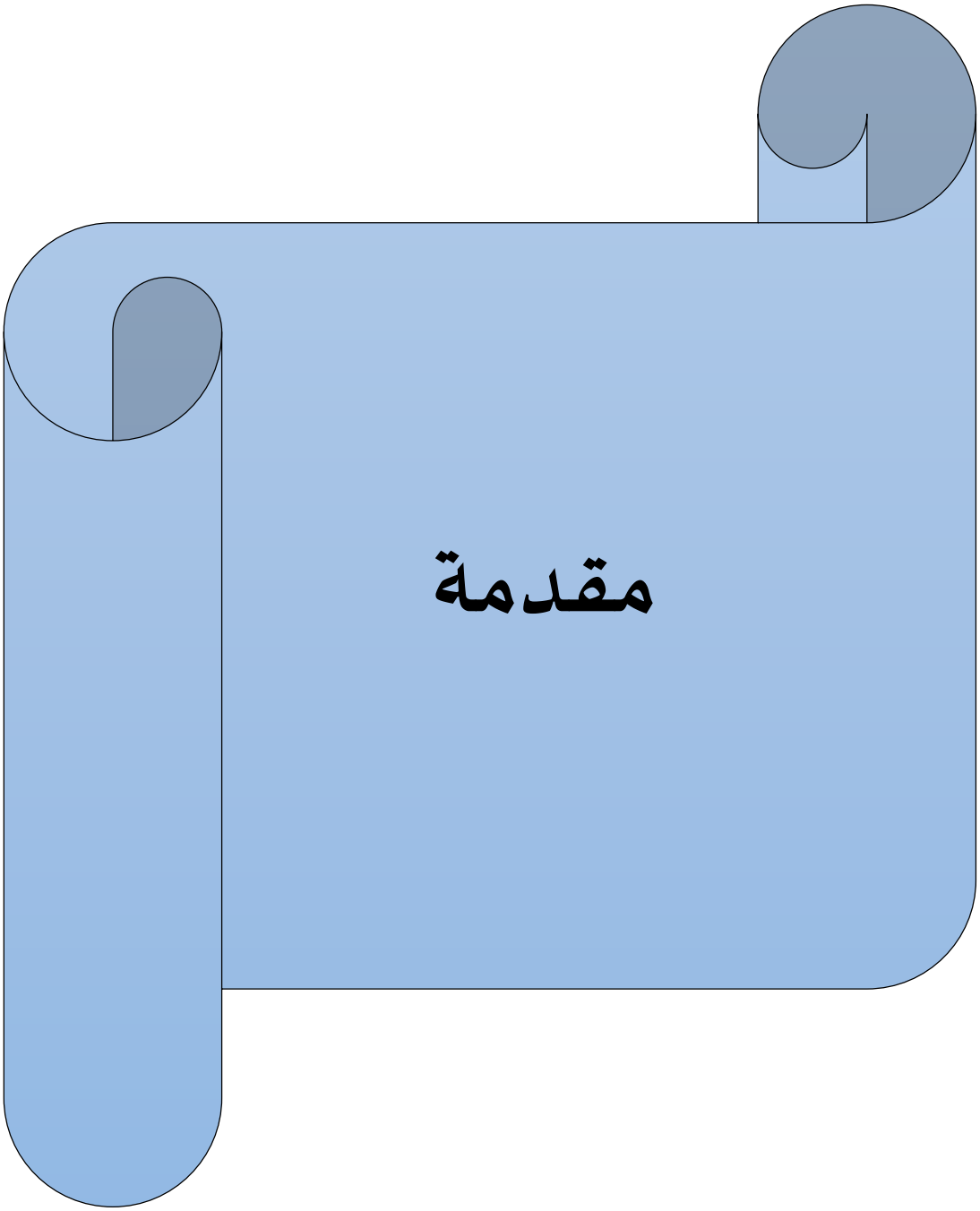
مقدمة

مقدمة:

يعتبر النفط واحد من أهم الموارد الطبيعية والاقتصادية على مستوى العالم، حيث يعد مصدرا قيما للاقتصاد، فهو يشكل المصدر الرئيسي للطاقة، ومن بين أحد أقدم المواد الأولية التي اكتشفها الانسان على مر العصور، ويستخدم النفط في مجموعة متنوعة من المجلات والقطاعات الاقتصادية والصناعية، مثل توليد الكهرباء، وصناعة المنتجات البتروكيماوية، وغيرها من الاستخدامات التي جعلته يحتل مكانة بارزة في الاقتصاد العالمي، من خلال عرضه كسلعة في السوق النفطية والتي تعتبر نقطة لقاء بين الدول المنتجة والمستهلكة، ومن أجل تبادل هذه السلعة يستدعي توفر سعر لها، الذي يتحدد وفق قانوني العرض والطلب، حيث يتأثر هذا الأخير بالأزمات الاقتصادية العالمية.

كما يعد سعر النفط من بين أكثر المواضيع التي تثير الجدل لدى الباحثين و الخبراء الاقتصادين كونه محاطا بالغموض، فهو يرتفع بسرعة فائقة وينخفض بسرعة أيضا، مما يصاحبه عدة مشاكل للدول مهما كان مستواها الاقتصادي منتجة كانت أو مصدرة، والجزائر من بين أهم الدول التي تمتلك ثروة نفطية هائلة، حيث يتأثر اقتصادها بشكل كبير بمختلف التقلبات التي تتعرض لها أسعار النفط ، والتي تؤثر بشكل إيجابي أو سلبي على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية مما يجعلها عرضة للعديد من المشاكل الاقتصادية، ومن بينها التضخم وباعتباره أحد أهم هذه المتغيرات، وتسعى الجزائر الى تنويع اقتصادها خارج مجال المحروقات لضمان اقتصاد مستقر ومزدهر.

1. إشكالية الدراسة:

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

" كيف تؤثر أسعار النفط على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة من 1980-2022؟ ."

2. أسئلة الفرعية:

من أجل تجسيد وتدعيم فهم إشكالية البحث تمت صياغة جملة من الأسئلة الفرعية المتمثلة فيما يلي:

1. ماهي العوامل المؤثرة في تحديد أسعار النفط؟
2. ماهي مؤشرات قياس معدل التضخم في الجزائر؟
3. هل هناك تأثير غير متماثل لتقلبات الأسعار النفط على معدل التضخم؟

3.فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة على مختلف الأسئلة التي تم تناولها في البحث، نقوم بصياغة مجموعة من الفرضيات تعد توضيحا لتلك الأسئلة، وتتمثل هذه الفرضيات فيما يلي:

الفرضية(01): هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في تحديد أسعار النفط من بينها الطلب الكلي والعرض الكلي العالمي.

الفرضية(02): يتم قياس معدل التضخم في الجزائر من خلال مؤشر العام لأسعار الاستهلاك CPI أو المنخفض الضمني للناتج المحلي GNDP.

الفرضية(03): تأثير تغيرات أسعار النفط الموجبة و السالبة غير متماثل.

4.مبررات اختيار الموضوع:

من بين المبررات التي أدت الى اختيار هذا الموضوع ما يلي:

1. يعتبر موضوع اقتصادي مهم من قبل الباحثين الذي أثار الجدل في كيفية التأثير الذي يلعبه أسعار النفط على معدل التضخم في الجزائر.
2. العمل على دراسة الموضوع بمنهجية جديدة على الرغم من الدراسات السابقة لها من خلال استخدام نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة غير الخطية NARDL وفق برمجيةEviews .
3. الرغبة في معالجة موضوع على مستوى الاقتصاد الكلي.
4. باعتبار الاقتصاد الجزائري يعتمد على قطاع المحروقات الذي يعد المحرك الرئيسي الاقتصاد الوطني.

5.أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة في كون الموضوع الذي تم اختياره ضمن ميدان التخصص ، ومن بين أهم القضايا الأساسية التي اخذت اهتمام الباحثين انطلاقات من المكانة الهامة والمميزة التي يحتلها النفط في الاقتصاد العالمي، بصفة عامة واقتصاد البلدان النفطية بصفة خاصة سواء كانت مصدرة أو منتجة، ومعرفة أثر تقلبات أسعار النفط التي شهدتها في الفترة (1980-2022) على معدل التضخم.

6.الهدف من الدراسة:

1. تهدف هذه الدراسة الى الإجابة على إشكالية البحث من خلال قياس أثر تقلبات أسعار النفط على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة من 1980-2022.
2. ومعرفة الجوانب النظرية لكل من أسعار النفط ومعدل التضخم .

7.حدود الدراسة:

تم انجاز البحث في إطار الحدود المكانية والزمانية من أجل الإجابة على جميع التساؤلات بغية الوصول الى الهدف المنشود، وذلك من خلال الدراسة القياسية للموضوع في الجزائر في المدى الزمني الذي خصص لهذه الدراسة بالفترة 1980الى غاية 2022.

8.المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة:

تختلف المناهج المستخدمة حسب طبيعة وإشكالية كل دراسة، حيث اعتمدت في هذه الدراسة على أكثر من منهج، حيث تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي لمعرفة العوامل المؤثرة في تحديد أسعار النفط وكذا المؤشرات التي تم الاعتماد عليها في قياس ظاهرة التضخم، كما تم الاعتماد أيضا على القياس الاقتصادي بتطبيق نموذج NARDL لدراسة وقياس أثر تقلبات أسعار النفط على معدل التضخم.

9.صعوبات الدراسة:

1. من بين الصعوبات التي تلقيتها في انجاز هذه الدراسة والتي تمثلت في قلة المراجع المتعلقة بموضوع النفط في مكتبات الجامعية.
2. اختلاف في الاحصائيات المتحصل عليه من مرجع الى أخر .

10. الدراسات السابقة:

- **دراسة(01):** عياد حنان و بن عيسى أمينة، جاءت **تحت عنوان تأثير صدمات أسعار البترول على التضخم في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2019)**، وهي عبارة عن مقالة منشورة لمجلة مجاميع المعرفة المجلد 09 العدد 01 سنة 2023، حيث اهتمت هذه الدراسة بالإجابة عن إشكالية مدى تأثير صدمات أسعار البترول على معدل التضخم في الجزائر، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) وتحليل دوال الاستجابة، كما اعتمد نموذج الدراسة على معدل التضخم، أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي كمتغيرات مستقلة، وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من أسعار البترول باتجاه التضخم في الجزائر، أي وجود علاقة طردية بين صدمات أسعار النفط والتضخم ولكن بنسبة ضعيفة، إضافة إلى وجود علاقة بين صدمات الناتج المحلي الإجمالي والصدمات التي تصيب أسعار النفط.

- **دراسة(02):** بن سبع حمزة جاءت بعنوان **أثر صدمات أسعار النّفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (عرض النقد، الإنفاق الحكومي، البطالة، و التّضخم) في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية باستخدام تقنية (VAR) للفترة (1970-2010)**، وهي عبارة عن رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية لسنة 2012 بجامعة جامعة الجزائر 03، تناولت هذه الدراسة محاولة الإجابة عن إشكالية مدى تأثير تقلبات أسعار النفط في الاسواق العالمية على كل من الانفاق الحكومي، عرض النقد، البطالة والتضخم في الجزائر، وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن أسعار النفط لها تأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية الخاصة بالاقتصاد الجزائري سواء كان هذا التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث تعتبر استجابة السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية) لصدمات أسعار النفط بمثابة قنوات انتقال يمكن لأسعار النفط أن تؤثر من خلالها على الأداء الاقتصادي الكلي في الجزائر.

- **دراسة(03):** دقيش جمال و جعفر هني محمد جاءت **تحت عنوان أثر تقلبات أسعار النفط على التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج NARDL**، وهي عبارة عن مقالة منشورة لمجلة الاستراتيجية والتنمية المجلد 09 العدد03 لسنة 2019، تناولت هذه الدراسة محاولة الإجابة عن إشكالية طبيعة العلاقة لتأثير تقلبات أسعار النفط على التضخم في الجزائر للفترة (1970-2017)، حيث بينت نتائج التقدير وجود علاقة في الأجلين القصير والطويل بين أسعار النفط والتضخم، حيث أن ارتفاع أسعار النفط $Petrol^{+}$ يؤدي إلى انخفاض معدل التضخم، بينما انخفاض أسعار النفط $Petrol^{-}$ يؤدي إلى ارتفاع التضخم.

- **دراسة(04):** مروان بن سنوسي و عبد القادر ساهد جاءت **تحت عنوان دراسة قياسية لتناظر تأثير تغيرات أسعار النفط على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1971-2020)**، وهي عبارة عن مقالة

منشورة لمجلة إضافات اقتصادية المجلد 07 العدد01 سنة 2023، هدفت هذه الدراسة للإجابة عن إشكالية " هل تستجيب معدلات التضخم في الجزائر بطريقة متناظرة أم غير متناظرة لتقلبات أسعار النفط ؟" بالاعتماد على نموذج NARDL، وتوصلت إلى أن التغيرات الموجبة والسالبة لأسعار النفط تمارس تأثير إيجابي على المدى القصير وتأثير سلبي في المدى الطويل على التضخم، كما أشارت النتائج إلى تناظر تأثير التغيرات الموجبة والسالبة لأسعار النفط في المدى القصير، وعدم تناظر هذا التأثير على التضخم في المدى الطويل.

– **دراسة(05):** موايسي رزيقة و دحماني فطيمة جاءت بعنوان **انتقال أسعار النفط إلى التضخم في الجزائر (الأثر غير المتماثل) قياسية باستخدام نموذج NARDL للفترة (1990–2019)**، وهي عبارة عن مقالة منشورة لمجلة المؤسسة المجلد 11 العدد 01 لسنة 2022، جاءت بهدف الإجابة عن إشكالية كيف تنتقل أسعار النفط على التضخم؟ وكشف النموذج المقدر عن وجود تأثير غير خطي لأسعار النفط على التضخم على وجه التحديد، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ارتفاع أسعار النفط والتضخم في الأجل القصير، حيث يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى انخفاض التضخم، لكن التأثير غير معنوي عند انخفاض أسعار النفط في كلا الأجلين (أثر غير متماثل وغير تام) الانفاق الحكومي والتضخم المستورد هي نواقل غير مباشرة لتغيرات أسعار النفط إلى التضخم.

– **دراسة(06):** تواتي سهام وجنيدي مراد جاءت **بعنوان العلاقة بين صدمات أسعار النفط، معدل التضخم، والنمو الاقتصادي دراسة قياسية: حالة الجزائر خلال الفترة (1971–2016)**، وهي عبارة عن مقالة منشورة لمجلة Roa Iktissadia المجلد 11 العدد 02 لسنة 2011، تمثل هدف هذا البحث في دراسة العلاقة بين اسعار النفط، التضخم، والنمو الاقتصادي بالاعتماد على منهجية NARDL، وكشفت نتائج التقدير عن وجود تأثير غير خطي بالإضافة إلى وجود علاقة قوية بين ارتفاع أسعار النفط ومعدل التضخم، في حين تغيب هذه العلاقة عند انخفاض أسعار النفط.

– **دراسة(07):** بن البار امحمد و بو عبيد ميلود جاءت تحت **عنوان تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990–2017) باستخدام منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)**، وهي عبارة عن مقالة منشورة لمجلة الإحياء المجلد 21 العدد 29 سنة 2021، تناولت هذه الدراسة محاولة الإجابة عن إشكالية مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على معدل التضخم في الجزائر، وتوصلت نتائج الاختبارات إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين أسعار النفط ومعدل التضخم، وأيضا وجود أثر سلبي لسعر البترول على معدل التضخم.

11. هيكل الدراسة:

تضمنت هذه الدراسة ثلاثة فصول رئيسية بالإضافة الى المقدمة وإشكالية البحث والفرضيات ومنهجية الدراسة حيث:

جاء **الفصل الأول تحت عنوان الإطار المفاهيمي لأسعار النفط والتضخم**

حيث تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث حيث تناول المبحث الأول ماهية أسعار النفط من خلال المفهوم والتطور التاريخي لأسعار النفط وأنواعه، أما المبحث الثاني فقد تم التطرق فيه الى الأسس النظرية لظاهرة التضخم أيضا شملت المفهوم والأنواع ومختلف النظريات التي قامت بتفسير ظاهرة التضخم، وفي الأخير تم عرض أهم العوامل التي تحدد وتؤثر على أسعار النفط وطرق تسعيره، وكذلك تأثير أسعار النفط على معدل التضخم والناتج الداخلي الخام.

أما **الفصل الثاني هو بمثابة فصل تحليلي لكل من أسعار النفط، معدل التضخم والناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال فترة الدراسة من 1980-2022**

حيث تم التطرق في المبحث الأول الى تحليل تطور أسعار النفط في الجزائر طوال فترة الدراسة وتم تقسيمه الى فترات مختلفة على حسب اهم الازمات التي عرفها الاقتصاد. أما بالنسبة للمبحث الثاني تم القيام بتحليل تطور كل من مؤشر أسعار الاستهلاك كونه يعتمد عليه في قياس معدل التضخم بالإضافة الى تحليل هذا الأخير أيضا، والمبحث الثالث تمثل في تحليل الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال فترة الدراسة.

وأخيرا **الفصل الثالث الذي جاء بمثابة دراسة قياسية اقتصادية تحت عنوان للعلاقة بين أسعار النفط معدل التضخم في الجزائر وذلك بالاستخدام نموذج (NARDL).**

وهو بمثابة الجانب التطبيقي للدراسة يتم فيه دراسة اقتصادية للعلاقة بين أسعار النفط ومعدل التضخم في الجزائر، حيث تناولنا في المبحث الأول الجانب النظري لنماذج الانحدار الذاتي لفترات لابطاء الموزعة غير الخطية (NARDL)، وبعدها يأتي المبحث الثاني تحت عنوان دراسة قياسية للعلاقة بين أسعار النفط ومعدل التضخم وتحليل مختلف نتائج والاختبارات المتوصل اليها.

وقد انتهت الدراسة بخاتمة حول النتائج المتحصل عليها والإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية ومختلف الفرضيات التي طرحت سابقا بالإضافة الى قائمة المراجع والملاحق التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة.

الفصل الأول:مفاهيم عامة حول أسعار النفط والتضخم

تمهيد

يعتبر النفط مادة من المواد الأساسية والمهمة جدا في الحياة الاقتصادية والسياسية وحتى الاجتماعية، حيث يعد أهم مصادر الطاقة، وله مكانة جد عالية ومرموقة في الأسواق العالمية لأنه المحرك الأساسي للاقتصاد، و الذي يقوم على أساسه التبادل على المستوى العالمي، ولكن هذه المادة عرفت تذبذبات في أسعارها من ارتفاع و انخفاض، ماجعل الباحثين الاقتصاديين مهتمين جدا بدراستها في أبحاثهم، والقيام بتحليل التقلبات التي تحدث في أسعارها و معرفة مختلف التغيرات التي تحدثها على المستوى الكلي للسوق، وبما انه توجد دول يعتمد اقتصادها بشكل كبير إن لم نقل بشكل كلي على الريع البترولي فهي عرضة لمواجهة تحديات أو مشكلات اقتصادية كبيرة أبرزها ظاهرة التضخم والتي تشكل خطرا على النشاط الاقتصادي ككل، حيث حاول الكثير من الباحثين شرح وتحليل هذه الظاهرة، وعليه تم التطرق من خلال هذا الفصل الى الجانب النظري لأسعار النفط والتضخم وتم تقسيمه الى ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لأسعار النفط

المبحث الثاني: الأسس النظرية للتضخم

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة على أسعار النفط ومراحله

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لأسعار النفط

كما قلنا سابقا النفط له مكانة كبيرة جدا كسلعة، أي أن أسعاره تعتبر المحرك الأول للسوق، بهذا سنحاول في هذا المبحث تقديم مجموعة من التعاريف، مع ذكر أنواعه، بعدها سننتقل الى تطوره التاريخي و مختلف الازمات التي تعرضت لها هذه الأسعار والتي أدت الى انخفاضها و ارتفاعها بشكل ملحوظ، ثم سنتحدث عن الأهمية التي تحدثها في الاقتصاد كونه عنصر الدراسة.

المطلب الأول: تعريف أسعار النفط وأنواعه

تعددت تعاريف أسعار النفط من باحث الى اخر، لكن رغم اختلاف كلماتها ومصطلحاتها إلا أنها تصب في معنى واحد، ومن خلال هذا المطلب سنتطرق لبعض منها وكذلك أنواعه.

الفرع الأول: تعريف أسعار النفط

السعر هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود، والسعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا يتعادل معها أو يتساوى معها أي قد يكون السعر أقل أو أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج[1]، وبذلك يعرف السعر النفطي على أنه قيمة المادة أو السلعة البترولية، و يعبر عنها بالنقد خلال فترة زمنية محددة وتحت تأثير مجموعة عوامل اقتصادية، اجتماعية سياسية ومناخية.....الخ.[2]

- ✓ **كما يعرف أيضا:** بالقيمة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي (42 غالون)، (الغاليون عبارة عن وحدة لقياس السوائل وتساوي 4.5لتر) ،على سبيل المثال (100 دولار للبرميل) وإن هذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة نتيجة سوق النفط التي تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار، مما انعكس على أسعار النفط وجعلها أسعار غير مستقرة وتخضع لتقلبات مستمرة.[3]
- ✓ **ويعرف سعر النفط:** هو قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرة عنها بالنقود، حيث أن مقدار مستوى الأسعار يخضع ويتأثر بصورة متباينة لقوى فعل العوامل الاقتصادية أو السياسية أو طبيعة السوق السائدة سواء في عرضه أو طلبه أو الاثنين معا.

---

[1]– مهيدي حسينة، **دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية 1970–2016**، أطروحة الدكتورة، جامعة عبد الحميد بن باديس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مستغانم، 2018–2019، ص: 87.

[2]– كبير مولود، **دراسة تحليلية قياسية لأثر أسعار البترول على النمو الاقتصادي في المدى البعيد في الجزائر مقارنة مع المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1980–2014، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية –دراسات اقتصادية–**، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ص: 221.

[3]– حفصي بونبعو ياسين، هلال عبد السلام، **تأثير تغيرات سعر النفط على الانفاق الحكومي في الجزائر على المدى القصير والطويل _دراسة قياسية باستخدام منهج التحليل السلاسل الزمنية، المجلة الجزائرية الاقتصادية والتسيير**،15، 02، الجزائر ،2021، ص: 240.

✓ **وأيضا:** سعر النفط الحقيقي أو ما يسمى سعر النفط بالدولار ثابت القيمة، والذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية بعد استبعاد كل ما طراء عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدية أو التغير في معدل تبادل الدولار، الذي يتخذ أساسا لتسعيرة النفط مع العملات الرئيسية الأخرى، ومن هنا يلزم أن ينتسب السعر الحقيقي إلى سنة معينة وهي سنة الأساس[1].

إن الأسعار التي تمنح لبرميل النفط الواحد ليست هي نفسها لجميع الكميات المنتجة من النفط عبر جميع دول العالم، ذلك لاعتبار أن هذا النفط المستخرج من مختلف المناطق يختلف عن بعضه البعض من حيث نوعيته وجودته وذلك راجع الى طبيعة المناطق التي استخرج منها، وعليه فانه يراعي درجة كثافة النفط عند تحديد السعر[2]، والذي سنقوم بالتطرق اليه في المبحث القادم تحت عنوان مراحل وطرق تسعيرة النفط.

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن سعر النفط هو عبارة عن قيمة المادة أو السلعة معبرعنها بالدولار، حيث تتحكم فيه جملة من العوامل الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية وغيرها.

الفرع الثاني: أنواع أسعار النفط.

ومن خلال الأهمية التي تحظى بها أسعار النفط والتغيرات التي مرت بها في السوق النفطية، تسمح لنا من معرفة أنواع مختلفة لأسعار النفط والتي يمكن ان ندرجها فيما يلي:

1. **الأسعار المعلنة Posted Price:** يقصد بها الأسعار المعلنة رسميا من قبل الشركات النفطية في السوق النفطية، وأن هذا السعر ظهر في عام 1880 م في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة "ستاندرد أويل"، وعرف أيضا بأنه السعر الذي يتم دفعه من أي مشتري لأي نفط خام في مكان البيع، وفي الحقيقة أنه سعر نظري لا يتفق مع الواقع ويتم على أساسه احتساب الإتاوة الضريبية على الأرباح[3].
2. **الأسعار المتحققة Realized Price:** هو السعر الذي يتم تداوله فعلا بين البائع والمشتري، وهو يمثل نسبة مئوية من السعر المعلن كونه عبارة عن السعر المعلن منقوصا منه الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع، ولقد ظهر في أواخر الخمسينيات وعملت به الشركات النفطية الوطنية من خلال تقديم تسهيلات وحسومات متنوعة مع موافقة المشتري عليها في شكل نسب مئوية تخصم من السعر المعلن[4]،

---

[1]- جوروف سعيد، **مفاهيم حول الأسواق والاسعار النفطية العالمية**، جامعة بسكرة، ص: 16، تاريخ الاطلاع: 18-02-2024، http://archives.univ-biskra.dz/bitstream/123456789/13009/1/guerrouf_said.pdf

[2]- مانع سهام، **أثر تقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الدينار الجزائري**، أطروحة الدكتورة، جامعة الجزائر 3 كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2018-2019، ص: 39.

[3]- حسين علي كيطان، **قياس وتحليل تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في السوق الدولية على الإيرادات العامة في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2015**، جامعة واسط، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق،2019، ص: 6. http://cae.uowasit.edu.iq/wp-content/uploads/2019/09

[4]- مانع سهام، نفس مرجع، ص: 44.

وقد تتمثل هذه الحسوم في حسيمات الموقع الجغرافي، المحتوى الكبريتي، درجة الكثافة، قناة السويس[1].

3. **سعر الكلفة الضريبية Tax Cost Price :** هو ذلك السعر المعادل لتكلفة إنتاج النفط الخام مضاف له قيمة ضريبة الدخل، والريع بصورة أساسية العائدة للدول النفطية مانحة اتفاقيات استغلال الثروة النفطية على تنوع تلك الاتفاقيات، فهو يعكس الكلفة الحقيقية التي تقدمها الشركات النفطية الأجنبية من أجل حصولها على برميل أو طن من النفط الخام، وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المحققة في السوق[2].

4. **سعر الإشارة أو المعدل Reference Price:** هو سعر متوسط بين السعر المعلن و السعر المتحقق، وقد ظهر هذا السعر في السوق النفطية الدولية في فترة الستينيات من القرن العشرين، نتيجة لتوقيع اتفاقيات مشاركة نفطية جديدة بين العديد من الشركات الأجنبية النفطية المستقلة والشركات الاحتكارية[3].

5. **السعر الفوري أو الآني Spot Price:** هو السعر المعبر عن قيمة الوحدة النفطية نقديا المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق النفطية الحرة بين الأطراف العارضة والمشترية، وظهر هذا السعر مع وجود السوق الحرة أو المفتوحة بين الأطراف المعنية بعرض وطلب السلعة النفطية، نتيجة لعدم التوازن بين الكميات المعروضة والمطلوبة من السلعة النفطية، مما أدى به الى عدم ثباته واستقراره[4].

كما ظهرت مجموعة من الأسعار أخرى في الفترة الاحقة وهي:

6. **السعر الإسمي:** يعني القيمة النقدية لبرميل النفط الخام معبرا عنه بالدولار الأمريكي.

7. **السعر الحقيقي:** يمثل القيمة الحقيقية للسعر الإسمي، أي السعر الإسمي مطروحا منه نسبة التضخم والتغير في القدرة الشرائية للعملات الرئيسية المتداولة.

8. **الأسعار الآجلة أو أسعار الصفقات الطويلة:** وهي عبارة أسعار نفطية التي يتم بموجبها التعاقد الآن على كميات من النفط الخام على أن يتم تسليمها في فترة مستقبلية محددة[5].

---

[1]– قالي محمد، **محاضرات في اقتصاديات الطاقة**، موجهة لطلبة ماستر 1 –2، جامعة أمحمد بوقرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بومرداس، 2022–2023، ص: 56.

[2]– عبد القادر حوة، **تداعيات تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد، يوم دراسي**، جامعة الجزائر 3، ص: 3.

[3]– يوب فايزة، **أثر تغيرات أسعار البترول على الميزان التجاري الجزائري دراسة قياسية للفترة 1990–2018، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة**، 02، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2020، ص: 170.

[4]– عبد القادر حوة، نفس المرجع، ص: 3.

[5]– قالي محمد، نفس المرجع، ص: 57.

9. **سعر البرميل الورقي:** وهي تسمية تطلق على سعر البرميل في السوق الصفقات الآنية وتقترب كثيرا من مفهوم سعر النفط الخام في بورصات النفط الدولية[1].

10. **السعر الترجيحي:** هو سعر يعبر عن القيمة النقدية لوحدة النفط الخام في زمن معلوم، بوحدات محددة على أساس متوسط أسعار المنتجات النفطية المتفق عليها مطروحا منه تكلفة التكرير وهامش الربح ومصاريف النقل ،وظهر في منتصف الثمانينات في السوق الفورية.

11. **السعر الارجاعي:** هو القيمة النقدية لوحدة النفط الخام في زمن معلوم ومحدد على أساس السعر الفوري الخام والسعر الترجيحي، وظهر نهاية الثمانينات وبداية التسعينات في السوق الفورية الآجلة[2].

12. **سعر التحويل:** وهو سعر التبادل بين شركتين يتبعان شركة أم واحدة، أو عند انتقال النفط من خط انتاجي إلى آخر كالإنتاج والنقل والتكرير في إطار شركة واحدة[3].

المطلب الثاني: التطور التاريخي لأسعار النفط ومختلف أزماته

لقد عرف الانسان النفط من آلاف السنين، حيث كان القدماء يجمعون النفط المترسب من المنافذ والشقوق في الأرض، فاستخدمه كل من سكان العراق مصر بلاد فارس لأغراض متعددة أهمها التدفئة، الإنارة وغيرها من الاستعمالات الأخرى، وقد تم اكتشاف مكامن النفط في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بينما تم تحديد أسعارها الأول مرة في سنة 1861وسعر(49) سنت للبرميل، فأسعار النفط تتعرض لتغيرات بين الارتفاع والانخفاض وفقا لقوى العرض والطلب عليه والذي يرتبط بالأحداث السياسية والاقتصادية الدولية التي تمر بها دول العالم ولا سيما منطقة الشرق الأوسط باعتبارها أكثر دول العالم انتاجا لها[4].

الفرع الأول: التطور التاريخي لأسعار النفط

بداية عرفت أسعار النفط تغيرات هامة منذ اكتشافها، حيث تأرجحت بين الارتفاع والانخفاض فإلى غاية عقد الستينيات من القرن الماضي لم تتجاوز أسعار النفط الثلاثة دولارات للبرميل الواحد، لكن مع بداية عقد

---

[1]– مهيدي حسينة، مرجع سبق ذكره، ص: 89.

[2]– محمد ماحي، **طبيعة الموازنة العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار النفط دراسة حالة الجزائر 2009–2019**، أطروحة دكتورة، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2019–2020، ص:32.

[3]– قطوش رزق، بن لوكيل رمضان، **تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر مقاربة تحليلية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، 17، الجزائر، 2017، ص:179

[4]– نابز حمره رشيد، سعود غالي صبر، **لمحة تاريخية عن تطور مرحل تسعير النفط لمدة 1859–2022**، استراتيجية غوفارى كورد ستانية، (قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة السليمانية، إقليم كورد ستان)، العراق، 2022، ص: 153.

السبعينيات حدثت تطورات هامة في الصناعة النفطية تجلت في ظهور بوادر اختلال بين العرض والطلب على البترول في الأسواق العالمية للنفط، انعكس على سعر برميل النفط ، وهذا نتيجة لظروف حرب أكتوبر 1973، والقرارات التاريخية التي أصدرتها دول الخليج العربي الستة الأعضاء في الاوبيك، عندما قامت بزيادة أسعار نفطها وقطع امدادات النفط العربي عن الدول الغربية المساندة لإسرائيل على حساب فلسطين، مما أدى الى حدوث عجز من المعروض النفطي واضح في السوق النفطية مقابل زيادة الطلب ما أدى الى تضاعف أسعار النفط ، حيث ارتفع سعر برميل النفط من 2.6 دولار للبرميل عام 1971 إلى 11.65دولار عام 1974.وتوالت ارتفاع أسعار النفط خلال السبعينيات حتى وصلت مع سنة 1980الى 36 دولار للبرميل متأثرة بالثورة الإيرانية 1978-1979والحرب العراقية الإيرانية عام 1980،بعد ذلك عرفت أسعار النفط تراجعا بدءا من 1981 قبل أن تنهار سنة 1986حين سجلت 13دولار للبرميل وهذا كمعدل سنوي لتلك السنة، حيث سجلت في منتصف سنة 1986أقل من 10دولارت للبرميل[1].

✓ تطور أسعار النفط من 1986الى1999:

عرفت سنة 1986صدمة تراجع شديدة للأسعار ناتجة عن عدم احترام معظم دول منظمة أوبيك لحصص الانتاج، بالإضافة الى الدور الذي لعبته الدول خارج المنظمة خاصة ببريطانيا والنرويج رد على ذلك انخفاض الاستهلاك العالمي الناتج عن ارتفاع الأسعار خلال أزمة 1973، وكل هذه الأسباب أدت الى انخفاض سعر النفط من 27.01دولار للبرميل سنة 1985 إلى 13.53دولار للبرميل سنة 1986، ثم ارتفع بعد عام ليصل الى 18دولار للبرميل، لينخفض مرة أخرى سنة 1988بسبب حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران، مع بداية حرب الخليج الثانية بين العراق والكويت 1990-1991 ارتفعت أسعار النفط بنسبة 80%خلال فترة عشرين يوما من بدء الأزمة، واستقرت على ذلك لمدة 30يوما، إلا أن تلك الزيادة سرعان ما تلاشت بسبب التعويض السريع لكميات النفط العراقي والكويتي التي فقدت في الحرب، أما بين الفترة 1992-1996 لوحظ استقرار للسوق النفطية، حيث أن الأسعار لم تسجل تقلبات كبيرة فيما عدا سنة 1994التي عرفت ارتفعا للأسعار، حيث سجل متوسط الأسعار في هذه الفترة 25 دولار للبرميل، وفي1997 انخفضت أسعار النفط ب 40% لتصل الى حدود 18.68دولار للبرميل، وهذا راجع إلى زيادة الإنتاج المقررة في اجتماع أوبك (نوفمبر 1997)، إلا أنه تراجع مرة أخرى في سنة 1998ليبلغ 12.28 دولار، أما في سنة 1999عرفت الأسعار انتعاشا ملحوظا[2].

---

[1]- بلوافي عبد المالك، **أثر تقلبات أسعار البترول على سياسة إنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1971-2014**، أطروحة الدكتورة، جامعة وهران 2، كلية العلوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وهران، 2019-2020، ص: 71-74.

[2]- ياسين مصطفاي، **أثر تقلبات أسعار البترول على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (1986-2016)**، أطروحة دكتوراه، جامعة أكلي محند أولحاج، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، البويرة،2019-2020، ص: 56.

✓ **تطور أسعار النفط من 2000إلى2009:**

ارتفع سعر النفط سنة 2000الى حدود 27.5دولار للبرميل، وذلك بسبب احترام دول أوبك لحصصها الإنتاجية وتطبيقها لسياسة النطاق السعري الاسترشادي 22-28 دولار للبرميل، على أن يتم إضافة 0.5 مليون برميل إذا تجاوز السعر 28 دولار وتخفيض 0.5مليون برميل عند تراجع السعر الى ما دون 22دولار، غير أن هذا الارتفاع شهد تراجع سنتي 2001و 2002حيث قدر متوسط سعر البرميل سلة أوبك 23.1و24.3 على التوالي، نتيجة تقلص معدلات النمو في العالم على غرار الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحد الامريكية الذي تراجع بنسبة 0.4%، ومن خلال الاحداث التي جرت في تلك الفترة أخذت أسعار النفط في ارتفاع تدريجيا لتستقر سنة 2003عند معدل 28.2دولار للبرميل. كما سجلت أسعار النفط ابتداء من عام 2004 الى غاية النصف الثاني من سنة 2008 ارتفاع مستمرا ، فقد انتقل معدل سعر برميل النفط خلال هذه الفترة من 36 دولار إلى 147 دولار في جويلية من سنة 2008 حيث شهدت هذه السنة خلال السداسي الثاني انهيار كبير في أسعار بسبب ازمة المالية، حيث تراجع سعره الى 104دولار في سبتمبر من نفس السنة ثم الى 45.59دولار في نهاية عام 2008، وليستمر هذا الانخفاض الى غاية سبتمبر 2009 حيث لم يتجاوز سعر البرميل خامات سلة أوبك 65دولار، لينتعش نسبيا في الربع الأخير من ذات السنة حيث تجاوز 76.3 دولار[1].

✓ **تطور أسعار النفط من 2010الى 2022:**

عاودت أسعار النفط انتعاشها، مع عودة التعافي الاقتصاد العالمي بحلول عام 2010 لتتجاوز حاجز 100دولار للبرميل خلال عام 2011، وبلغ برميل الأوبك ذروته عام 2012 عندما وصل الى 109.5دولار للبرميل، لكن بداية من النصف الثاني من عام 2014 بدأت أسعار النفط تعرف تراجعا، وتزايدت حدته بعد قرار الأوبك الإبقاء على سقف الإنتاج لدول أعضائها عند مستوى 30مليون للبرميل في اليوم، ليبلغ المعدل السنوي لسلة خامات الأوبك 40.7 دولار للبرميل سنة 2016 [2]. ارتفعت أسعار النفط خلال عام 2017 ، لتصل الى أعلى مستوياتها منذ عام 2014، حيث تراوحت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك ضمن نطاق واسع تراوحت ما بين 45.2و62.1 دولار للبرميل خلال العام، أي ما يعادل نسبة ارتفاع 29 % بالمقارنة مع مستويات عام 2016[3]. وفي عام 2018 الارتفعت الأسعار العالمية ، لتصل إلى أعلى مستوياتها منذ عام 2015 حيث شهدت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك تذبذبا ضمن نطاق واسع تتراوح ما بين65.3و79.4دولار،

[1]- عية عبد الرحمان، **انعكاسات تقلبات أسعار النفط على قرارات السياسة الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة الدكتورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، جانفي 2015، ص: 32-34.

[2]- بلوافي عبد المالك، مرجع سبق ذكره، ص: 74-75.

[3]- تقرير الأمين العام السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك ، 44، 2017 ، ص: 56.

خلال11شهر الأولى من العام قبل أن تتراجع الى 59.9 دولار للبرميل خلال شهر الأخير من عام 2018، أي ما يعادل ارتفاع 33.2% بالمقارنة مع مستويات عام 2017.[1]

انخفضت أسعار النفط الخام العالمية خلال عام 2020 بأعلى وتيرة لها مسجلة منذ عام 2015، ويعزى ذلك بشكل رئيسي الى تداعيات جائحة كورونا المستجد، بحيث شهدت المعدلات الشهرية لسعر سلة الخامات أوبك تذبذبا ضمن نطاق واسع تراوح ما بين17.7و 65.1 دولار للبرميل، وسجل متوسط السنوي للسلة أدنى مستوياته منذ عام 2016 وهو41.5 دولار للبرميل مشكلا بذلك انخفاضا بحدود 22.5دولار للبرميل أي ما يعادل تراجع نسبته 35.2 % مقارنة مع مستويات عام 2019.[2]

انخفضت أسعار النفط العالمية خلال عام 2021 بأعلى وتيرة لها مسجلة منذعام 2011، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى قوة أساسيات سوق النفط الفورية وأسواق العقود الآجلة، حيث شهدت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات الأوبيك تذبذبا ضمن نطاق واسع تراوح مابين 54.4 و 81.1 دولار للبرميل، كما سجل المتوسط السنوي للسلة أعلى مستوياته منذ عام 2014 وهو 69.9 دولار للبرميل، مشكلا بذلك ارتفاعا بحدود 28.4 دولار للبرميل، أي مايعادل نمو نسبته 68.5% بالمقارنة مع مستويات عام 2020.[3]

عرفت أسعار النفط الخام العالمية ارتفاعا خلال عام 2022 رغم الاضطرابات الملحوظة التي شهدتها اتجاهاتها، ولا سيما في الاسواق الآجلة، في ظل تصاعد الأزمة الروسية الأوكرانية حيث شهدت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبيك تذبذبا ضمن نطاق واسع تراوح ما بين 79.7 و 113.9 دولار للبرميل، وسجل المتوسط السنوي للسلة أعلى مستوياته منذ عام 2013 وهو 100.1 دولار للبرميل مشكلا بذلك ارتفاعا بحدود 30.2 دولار للبرميل، أي مايعادل نمو نسبته 43.2% بالمقارنة مع مستويات عام.[4]

الفرع الثاني: مختلف أزمات أسعار النفط

لقد شهدت أسعار النفط خلال مسارها التاريخي عدة صدمات نتيجة تقلبات أسعارها منذ فترة السبعينيات إلى غاية2014 والتي تمثلت في:

✓ **<u>الأزمة النفطية عام 1973:</u>** لقد أطلق على هذه الأزمة اسم أزمة تصحيح الأسعار النفطية وتقييم برميل النفط بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية، حيث في سنة 1973 قررت المنظمة زيادة أسعار

[1]– تقرير الأمين العام السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك، 45، 2018، ص: 50.

[2]– تقرير الأمين العام السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك، 47، 2020، ص: 45.

[3]– تقرير الأمين العام السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك، 48، 2021، ص: 49.

[4]– تقرير الأمين العام السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك ، 49، 2022 ، ص: 50.

النفط من الجانب واحد لتقفز من 3 دولار للبرميل الواحد في أكتوبر 1973 إلى 12 دولار أي رفع الأسعار بنسبة 40%.[1]

- ✓ **الأزمة النفطية 1979:** ارتفعت أسعار النفطية وبشكل مفاجئ سنة 1979 ثلاثة مرات إثر الحرب العراقية –الإيرانية (حرب الخليج الأولى) من 13دولار الى 32 دولار للبرميل الواحد خلال أشهر قليلة مما أدى الى انفجار أزمة نفط ثانية.[2]

- ✓ **الأزمة النفطية 1986** (أزمة عكسية): وبداية من عام 1986 انهارت الأسعار بشكل سريع خلال الأشهر الأولى، فوصل سعر برميل النفط الخام خلالها الى 1986دولار للبرميل، ما خلق أزمة حقيقية للدول المنتجة للنفط خصوصا دول أعضاء الأوبك نتيجة للحملة المعادية التي تبنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع الشركات النفط الكبرى.[3]

- ✓ **الأزمة النفطية 1998:** في نهاية التسعينيات وبالضبط سنة 1998م تعرضت سوق النفط العالمية الى هزة سعرية أدت الى اختلال كبير في العرض والطلب، فتدهورت أسعار النفط الى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة.[4]

- ✓ **الأزمة النفطية 2004:** تميزت الأسعار في هذه السنة بالارتفاع المتواصل وصولها الى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار النفط من قبل،إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 36.0دولار للبرميل وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدئ العمل بنظام السلة في عام 1887.

- ✓ **الأزمة النفطية 2008:** ارتفعت أسعار النفط بشكل جنوني نهاية عام 2007 حيث كسرت حواجز قياسية استمرت في الصعود من 60 دولار للبرميل في عام 2007، وفي بداية عام 2008 كسرت حاجز 80دولار،

---

[1]– بطاهر بختة، بكريتي بومدين، بن مكرلوف خالد، **تداعيات انخفاض أسعار النفط وأثرها على الاقتصاد الدول المصدرة له – الجزائر كنموذج**–، ملتقى الدولي ثاني، جامعة مستغانم، يوم 24و25أكتوبر 2018، ص: 5.

[2]– هواري أحلام، حواس أمين، **تجارب الدول النفطية لتنويع اقتصادياتها والدروس المستفادة لإصلاح الاقتصاد الجزائري**، ملتقى الدولي الأول، جامعة باجي مختار عنابة، يومي 14 و15 أكتوبر 2017، ص: 6.

[3]– موري سمية، **أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية**، أطروحة الدكتورة، جامعة أبوبكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تلمسان،2014–2015، ص: 18.

[4]– رقاب عبد القادر، **مخلفات انهيار أسعار النفط في الجزائر –دراسة في سياسات البديلة**–، الملتقى الدولي الثاني، جامعة زياني عاشور، يومي 10و 11 أكتوبر، الجلفة، ص: 5.

وفي شهر مارس من نفس السنة كسرت حاجز 100 دولار للبرميل في نفس السنة للمرة الأولى، ثم يعود للانخفاض ويستقر في حوالي94 دولار للبرميل.[1]

- ✓ **<u>الأزمة النفطية 2014:</u>** انخفضت أسعار النفط منذ أوساط النصف الثاني لعام 2014 وهو أكبر انخفاض تشهده الأسعار منذ انهيارها عام2008 بسبب الأزمة المالية العالمية، بحيث وصل سعر البرميل الواحد الى 37 دولار في ديسمبر من نفس العام.[2]

المطلب الثالث: أهمية النفط في الاقتصاد

الفرع الأول: أهمية النفط في الاقتصاد

يكتسي النفط في المجتمع الصناعي الحديث أهمية بالغة، برزت على الصعيد الاقتصادي، الاجتماعي وحتى السياسي والعسكري، وبما أن النفط يحتل مكانة هامة من ناحية الجانب الاقتصادي كونه سلعة استراتيجية تتجلى أهميته فيما يلي:

1. **النفط كمورد رئيسي للطاقة:** تشكل الطاقة عاملا من عوامل الإنتاج الى جانب العوامل الأخرى من عوامل الإنتاج الأرض، العمل، وتعتبر الطاقة البترولية لحد الآن الاوفر والاسهل، كما أن التبعية المجتمع العصري حيال البترول أصبحت وثيقة وأعتبر استهلاكه معيار للتقدم الاقتصادي، والأن النفط يعتبر من أهم موارد الطاقة الحديثة التي يعتمد عليها العالم حاليا، مما أدى الى زيادة الطلب العالمي عليه اليوم كممول للحياة على جميع الأصعدة، باعتباره المادة الخام في جميع الصناعات بشتى أنواعها.

2. **النفط كمادة أولية في الصناعة:** يعتبر النفط الوقود الأساسي لتشغيل الصناعة، التي هي الدعامة الأساسية للاقتصاد الحديث، ويمكن القول أن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون النفط، كما أن نقصانه أو فقدانه لأي سبب من الأسباب قبل إيجاد الطاقة البديلة قد يؤدي الى إقفال المصانع وتوقف الإنتاج، وخلق أزمات خطيرة تزعزع الاقتصاد العالمي، كما تظهر أهمية النفط كمادة أولية أساسية في العديد من فروع الصناعات الكيماوية و البتروكيماوية، يصبح النفط مصدر العديد من العمليات الإنتاجية الصناعية الضرورية، كالورق والمطاط الصناعي التشحيم، المنظفات الصناعية وبعض الفروع الغذائية.

---

[1]–لفضل سليمة، دحماني فاطمة، **أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على التضخم المحلي في الاقتصاد الجزائري، مجلة مجاميع المعرفة**،06، 02، جامعة الجزائر، أكتوبر2020، ص: 298.

[2]–عبد السلام بلبالي، أحمد عكاشة عزيزي، **قراءة في الازمات النفطية، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الاعمال**، 06، 02، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، ماي 2023، ص: 173.

3. **النفط كمصدر للثروة:** إن الجانب المالي للبترول يتمثل فيما يتحصل عليه من إيرادات مالية بترولية بصورها وانواعها المختلفة سواء كانت بصورة مباشرة أو غير مباشرة كأرباح أو ضرائب سواء كان بالنسبة للدول المنتجة أو المصدرة.

4. **النفط كأهم سلعة في التبادل التجاري:** تكمن أهميته في كونه مادة تجارية عالمية وسلعة رئيسية للتبادل التجاري العالمي، وقد اكتسب هذه الصفة الدولية بعد تحول اقتصاد الدول الصناعية من الاعتماد على الفحم كمصدر رئيسي للوقود الى الاعتماد الرئيسي على النفط، مما جعلته السلعة الوحيدة ذات الأهمية العظمى في التجارة الدولية من الناحية الحجم والقيمة النقدية.[1]

5. **توفير النقد الأجنبي:** يعتبر النفط سلعة عالمية يتم تقيمه بالعملة الصعبة والتي تتحصل عليه في الأخير الدول المنتجة والمصدرة له في شكل عائدات بالنقد الأجنبي.[2]

المبحث الثاني: الأسس النظرية للتضخم

شهدت ظاهرة التضخم تفسيرات مختلفة ومتنوعة وذلك راجع الى اختلاف الظروف الاقتصادية السائدة خلال تلك الفترة، مما أدى الى لظهور نظريات ومفاهيم لا تتناقض فيما بينها انما تسعى الى إعطاء مفهوم شامل وواسع يشمل جميع جوانب ظاهرة التضخم، سنحاول في هذا المبحث التطرق الى الأسس النظرية للتضخم حيث يتم تقسيم هذا المبحث الى ثلاث مطالب، حيث يتم التعرض في المطلب الأول الى مفهوم التضخم وأنواعه، أما في المطلب الثاني سيتم التطرق الى أسباب و مؤشرات التضخم، وفي الأخير سيتم تخصيص المطلب الثالث لمعالجة أهم النظريات المفسرة للتضخم وطرق معالجة التضخم.

المطلب الأول: تعريف التضخم وأنواعه

ليس لتضخم معنى واحد أو مفهوم محدد عند علماء الاقتصاد، حيث اختلف تعريفه بينهم باختلاف المقصود منه والزمن الذي حل فيه، وهذا يؤكد أن تعريف التضخم مهمة صعبة، حيث يصطدم بكثير من الغموض والمتناقضات، إلا أن المعنى الشائع بين معظم العلماء هو ارتفاع غير طبيعي (غير المألوف) للأسعار، ولهذا عندما يستعمل مصطلح التضخم دون الإشارة الى حالة أو ظاهرة معينة، فإن المقصود به هو ارتفاع الأسعار.

[1]- مليكة نجاعي، **تقييم أداء البنك المركزي الجزائري في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط**، أطروحة الدكتورة، جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة، 2019-2020، ص: 56-59.

[2]- مانع سهام، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

الفرع الأول: تعريف التضخم

تم إعطاء عدة مفاهيم لظاهرة التضخم من قبل عدة مدارس فكرية اقتصادية وكذلك علماء اقتصاديين وفيما يلي سندرج بعض التعاريف التضخم:

- ❖ حيث يعرف Ackly التضخم: بأنه الارتفاع المستمر المحسوس للمستوى العام للأسعار، استنادا إلى هذا لا يعتبر الحالة التي ترتفع فيها الأسعار بشكل قليل جدا أو متقطع تضخما.
- ❖ ويعرف التضخم بأنه الحالة التي تأخذ فيها قيمة النقود بالانخفاض، أي عندما تأخذ الأسعار بالارتفاع واستنادا إلى العالم "بيجو" تتوفر حالة التضخم عندما تصبح الزيادة في الدخل النقدي أكبر من الزيادات في كمية الإنتاج المتحققة.

بالإضافة إلى ما سبق فان مصطلح التضخم يمكن أن يطلق على حالات وظواهر أخرى أهمها:

- الإفراط في إصدار الأرصدة النقدية وهو التضخم النقدي، ويشمل كل زيادة كبيرة في النقود المتداولة في الأسواق (تضخم نقدي).
- ارتفاع الدخول النقدية للأفراد بشكل غير عادي ومألوف (تضخم الدخل).
- ارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج، خصوصا تكلفة العمل (تضخم التكاليف).[1]

- ❖ يعرف التضخم على أساس النظرية الكمية للنقود وهي تعتبر من أقدم النظريات في تفسير التضخم وزيادته إلى تزايد كمية النقود، بأنه الزيادة المحسوسة في كمية النقود، أو أنه ينتج عن الزيادة في عرض النقود الائتمان، أو الزيادة في كمية النقود التي تؤدي الى ارتفاع الأسعار.
- ❖ وبحلول الأزمة العالمية الكبرى وما صاحبها من صعوبات سياسة واجتماعية أدخلت عوامل أخرى في تعريف التضخم بجانب العامل النقدي كالنقص في المعروض من سلع وخدمات، وفي هذا الاتجاه يبين أحد الكتاب أن التضخم هو الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي ينتج عن وجود فجوة بين حجم الدخول المتاحة للإنفاق وحجم السلع والخدمات المتاحة في الأسواق، وفي نفس الوقت يعرف آخرون التضخم بأنه الزيادة في كمية النقود بالنسبة لكمية السلع والخدمات بالقدر الذي يكفي في مدة قصيرة لتحقيق ارتفاع كبير في الأسعار، وهناك اتجاه ثالث يعرف التضخم بأنه الزيادة في الطلب النقدي على السلع والخدمات بالنسبة للمعروض منها مما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع الأسعار ارتفاعا فجائيا، وهناك اتجاه رابع قدم تعاريف للتضخم تعتمد على أسبابه وليس على مظهره، فإرتفاع الأسعار قد ينشأ لعدة أسباب منها زيادة الطلب الإجمالي عن العرض

[1]- محمد عبد الحميد شهاب، **التحليل الاقتصادي الكلي**، جامعة الطائف، المملكة العربية السعودية، 2014، ص: 287.

الإجمالي الثابت، أو نقص العرض الإجمالي عن الطلب الاجمالي الثابت، أو زيادة الطلب بمعدلات تفوق معدلات زيادة العرض، أو نقص العرض بمعدل يزيد عن معدل نقص الطلب هكذا...إلخ.

- ولكن الاتجاهات الحديثة في التعريف التضخم تركز على ارتفاع مستوى الأسعار إذ ذكر بعض الكتاب أن حالة الارتفاع العام للأسعار توصف على أنها تضخم وهذا يدل على أن العرض الفعال لنقود يتزايد بسرعة وبنسبة أكبر من سرعة عرض السلع والخدمات المشترات بهذه النقود، ويذكر فريق اخر أن التضخم هو الارتفاع في المستوى العام للأسعار الناتج عن عدم التوازن بين التيار النقدي والتيار السلعي، استنادا الى ذلك يعرفه اخرون بأنه حركة عنقودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي ينتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض.[1]

من خلال التعاريف السابقة حول مفهوم التضخم يمكن أن نعرفه على أنه: الارتفاع المستمر في مستوى العام لأسعار السلع والخدمات.

الفرع الثاني: أنواع التضخم

تبين لنا من خلال عرض مفهوم التضخم أنه يمكننا تصنيفه إلى عدة أنواع والتي سنوجزها في النقاط التالية:

1. التضخم حسب مستوى التحكم فيه ومراقبته: يمكن أن نميز بين شكلين من التضخم حسب اشراف الدولة ومراقبتها للأسعار والتأثير عليها:

1.1. التضخم المكبوت(المقيد): هو النوع الذي تتجه الأسعار فيه إلى الارتفاع، بوجود قيود حكومية مباشرة، موضوعة للسيطرة على الأسعار، وينشأ هذا النوع جراء تزايد كمية النقود لدى الأفراد والعائلات مع وجود الاستعداد منها لإنفاقها، إلا أن الفرصة غير متاحة، نظرا لعدم توفر السلع والخدمات بالكميات والنوعيات الملائمة بسبب ضبط الأسعار بقرارات إدارية مقننة مما يجعل المنتجين يرفضون انتاج مثل هذه السلع نظرا لمحدودية أرباحها.

2.1. التضخم المكشوف (الظاهر): ينشأ هذا النوع من التضخم تلقائيا دون تدخل السلطات، حيث ترتفع الأسعار بشكل مستمر استجابة لفائض الطلب، وله عدة تسميات منها (الطليق، الحر، المفتوح)، وغيرها من المصطلحات التي تعني حالة عدم التقيد بقوانين خاصة لمراقبة الأسعار.[2]

[1]- عون خير الله عون، **مبادئ الاقتصاد**، مكتبة بستان المعرفة، 2015، جامعة الإسكندرية، ص ص: 167-168.

[2]- السعيد هتات، **النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج في الفترة 1990-2020**، أطروحة الدكتورة، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، ورقلة الجزائر،2020-2021، ص: 10.

2. التضخم وفقا لشدته

1.2. التضخم الزاحف أو البطيء: في ظل هذا النوع من التضخم يتزايد معدل التغير في الأسعار ببطئ شديد غير ملموس فترتفع أسعار السلع والخدمات تدريجيا وبمعدلات منخفضة، حيث ينشأ عادة هذا النوع من التضخم في أعقاب خروج النشاط الاقتصادي من مرحلة الكساد وتتزايد معدلات الأسعار كلما اتجه النشاط الاقتصادي إلى الانتقال إلى مرحلة الرواج أو التوسع.

2.2. التضخم الجامح: هو الارتفاع المستمر للأسعار، حيث ترتفع الأسعار بسرعة من أسبوع إلى أسبوع، بل من يوم إلى يوم، وارتفاع الأسعار يكون تبعا لارتفاع النفقات وارتفاع النفقات تبعا لارتفاع الأسعار، ويدخل الاقتصاد القومي في حلقة مفرغة من ارتفاع الأسعار ويضطر الافراد إلى التخلص من النقود بمبادلتها بالسلع لتفادي ارتفاع أسعارها في المستقبل القريب وبالتالي سوف تزداد قيمة النقود تدهورا باستمرار ارتفاع الأسعار والتضخم.

وبالتالي يعتبر هذا النوع من التضخم من أخطر أنواع التضخم على الاقتصاد القومي كونه يظهر نتيجة الزيادة المفرطة والحادة في كمية النقود المتداولة مع نقص كمية المعروض السلعي نتيجة للظروف الغير عادية التي قد يمر بها الاقتصاد القومي.[1]

3. التضخم حسب تعدد القطاعات الاقتصادية: حيث يمكن تمييز عدة أنواع من الاتجاهات التضخمية وهذا حسب تعدد القطاعات الاقتصادية، فالتضخم الذي يظهر في سوق السلع يختلف عن التضخم الذي يظهر في سوق عوامل الإنتاج، كذلك بالنسبة للتضخم في قطاع الصناعات الاستهلاكية يختلف عنه في القطاعات الاستثمارية وعليه بالنسبة إلى:

1.3. فبالنسبة لسوق السلع: يمكن التمييز بين نوعين من التضخم:

1.1.3. التضخم السلعي: وهو التضخم الذي يحصل في القطاعات الاستهلاكية، حيث يعبر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار.

2.1.3. التضخم الرأسمالي: هو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمار، حيث يعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة انتاجها، مما يترتب عنه أرباح في كل من قطاعي الاستهلاك ولاستثمار.

2.3. فبالنسبة للأسواق الإنتاج: يمكن أن نفرق بين نوعين اخرين من التضخم:

[1]– قندوز حنان، **أثر البطالة على التضخم في الدول النامية من منظور منحى فيليبس خلال الفترة 1991–2018**، أطروحة الدكتورة، جامعة قاصدي مرباح كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقلة،2022–2023، ص: 6.

1.2.3. التضخم الربحي: وهو ما يعبر عن زيادة الاستثمار على الادخار بصفة عامة، بحيث تتحقق أرباح في قطاعي صناعة السلع والاستهلاك ولاستثمار.

2.2.3. التضخم الداخلي: ويحصل هذا النوع من التضخم نتيجة ارتفاع، وتزايد نفقات الإنتاج، وتزايد نفقات الإنتاج ومن ضمن النفقات ارتفاع أجور الكافية للعمال.[1]

3.3. التضخم على حسب المصدر: ينقسم التضخم وفقا لهذا المعيار إلى:

1.3.3. التضخم المحلي: وهو التضخم الذي يمس أسعار السلع والخدمات المنتجة محليا كنتيجة لضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته لتلبية الطلب المحلي وندرة الموارد المحلية، مما يؤدي ذلك إلى ارتفاع تكاليف إنتاج السلع المحلية الذي بدوره يكون سببا في ظهور ضغوط تضخمية.

2.3.3. التضخم المستورد: ينشأ بسبب استيراد السلع والخدمات التي تشهد أسعارها ارتفاعا في الأسواق الدولية أو من خلال استراد الموارد الإنتاجية الأجنبية بأسعار مرتفعة، والتي تدخل في إنتاج السلع المحلية فيؤدي ذلك إلى زيادة تكاليف إنتاجها فترتفع أسعارها، كما قد يلعب سعر صرف العملة المحلية دورا في تفشي هذا النوع من التضخم بسبب تراجع سعر الصرف العلمة المحلية أمام العملات الأجنبية، الذي يؤدي الى ارتفاع أسعار المستوردة مقومة بالعملة المحلية، والدول الأكثر عرضة لهذا النوع من التضخم هي الأكثر انفتاحا على الأسواق العالمية والأكثر اندماجا في الاقتصاد العالمي، فالأزمات الاقتصادية والأمراض أصبحت تحصل معا وتزول معا في كافة أنحاء العالم ولا يستطيع أي دولة التحكم في استيرادها أو تصديرها[2].

3.3.3. التضخم من جانب الطلب: يقصد به زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد عن العرض الحقيقي منها، حيث ينجم هذا النوع من التضخم عن اختلال التوازن بين الطلب الكلي على السلع والخدمات في المجتمع والكميات المعروضة منها، والتي تتعذر زيادتها نظرا لوصول الاقتصاد إلى مستوى التشغيل التام مما يتسبب في حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

4.3.3. تضخم التكاليف: ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة الارتفاع في تكاليف عناصر الإنتاج بنسبة تفوق الزيادة في معدلات الإنتاجية، بحيث يترتب عليها زيادة في المستوى العام للأسعار، والتي ترجع إلى اختلال التوازن

[1]– رحماني منير، **مطبوعة في مقياس مدخل الاقتصاد**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2022، ص: 98–99.

[2]- شلوفي اعمير، **التضخم والنمو الاقتصادي: تقدير عتبة التضخم دراسة قياسية مقارنة لدول المغرب العربي 1980–2014**، أطروحة دكتورة، جامعة أبوبكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تلمسان، الجزائر، 2017–2018، ص: 28–29.

بين العوائد الناتجة من استخدام تلك العوامل ممثلة بالمنتجات والخدمات وبين ما تستخدمه العوامل الإنتاجية من نفقات وتكاليف، كأجور العمال التي تعد أكثر عناصر الإنتاج تأثيرا على التكاليف الإنتاج.[1]

5.3.3. توقعات التضخم: عندما يدرك المستهلكون أن مستوى العام للأسعار في دولتهم يتجه نحو الارتفاع، سيدفعهم ذلك إلى تضمين هذه الزيادة في الأسعار في أية تعاقدات مستقبلية وهو ما يدفع باتجاه المزيد من تصاعد الأسعار.[2]

[1]– إيمان بن زروق، **التضخم قياسه واثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتورة، جامعة حاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، باتنة، 2020–2021، ص: 6.

[2]– رانيا الشيخ طه، **التضخم، أسبابه، آثاره، وسبل معالجته، صندوق النقد العربي**،18، أبو ظبي دولة الامارات العربية المتحدة، 2021، ص: 14.

الشكل رقم (01-01): مخطط حول أنواع التضخم

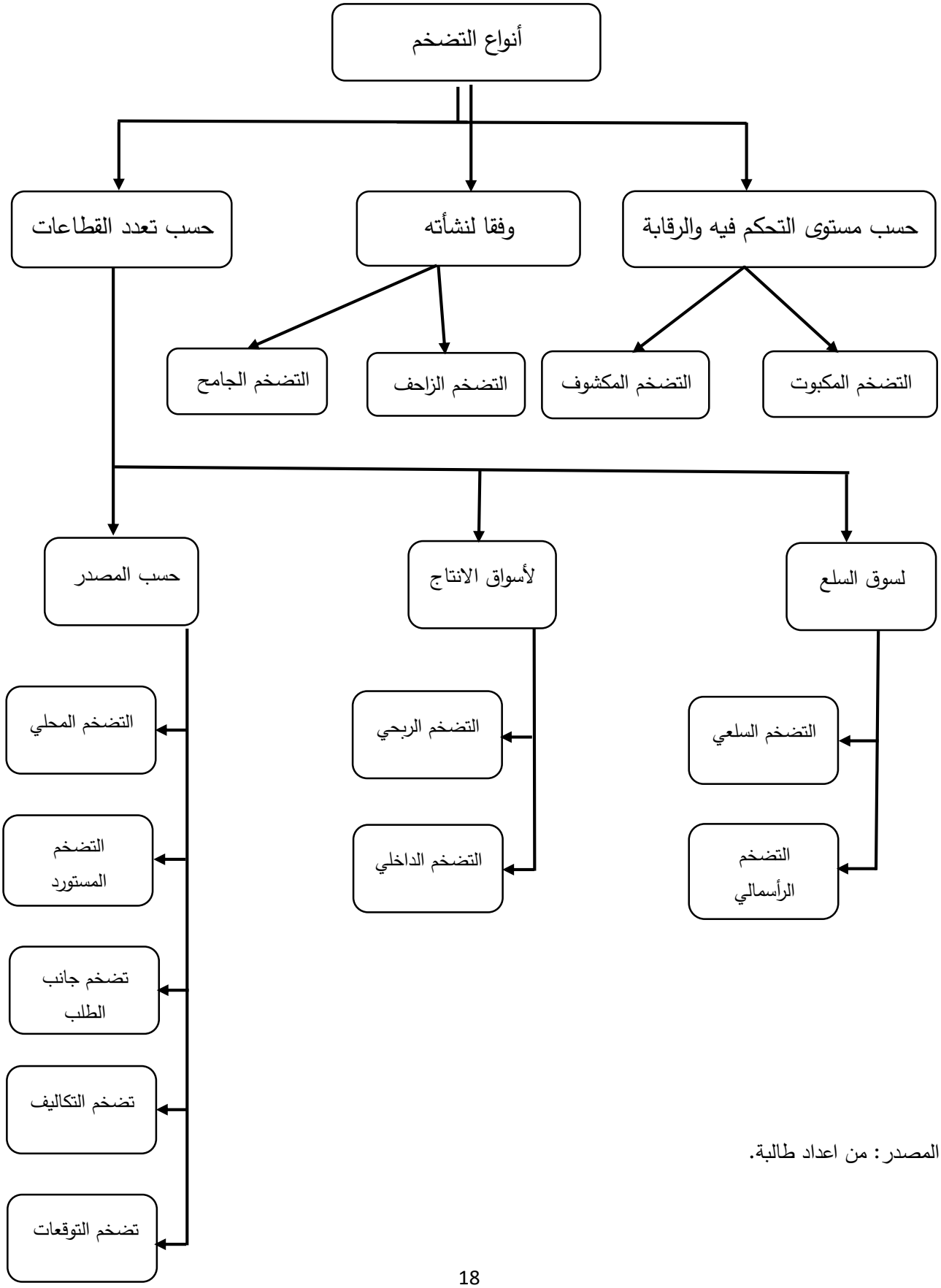

المصدر: من اعداد طالبة.

المطلب الثاني: مؤشرات وأسباب التضخم

بعد ما تطرقنا الى مفهوم التضخم وانواعه، حيث سنتناول في هذا الجزء تحديد مؤشرات التضخم، كما يمكن أن ينجم التضخم عن مجموعة من أسباب التي يمكن أن يعمل كل منها منفردا أو معا.

الفرع الأول: مؤشرات قياس التضخم

يعرف التضخم على أنه ارتفاع المعدل العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة، ومن خلال معرفة هذا الارتفاع هناك العديد من المؤشرات والمعايير تقيس التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار والمتمثلة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، بالإضافة الى التعرف على الأسباب التي تقف وراء حدوث تلك الارتفاعات التي تم حصرها في الفجوة التضخمية ومختلف معايرها والتي نستدل بها لقياس مقدرا التضخم الذي سنتحدث عنه في هذا الفرع التي تتمثل في:

1. قياس التضخم باستخدام الأرقام القياسية :

لقياس التغير في المستوى العام للأسعار يمكن استخدام عدة مقاييس يطلق عليها احصائيا الأرقام القياسية Index Numbes وأهمها:

المنخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي GDP Deflator أو GDP Impliciti Price Deflator

والرقم القياسي لأسعار المستهلك Consumer Price Index.[1]

يعرف الرقم القياسي بأنه رقم نسبي يقيس التغير في ظاهرة واحدة أو أكثر، ويتم الحصول عليه بنسبة قيمة الظاهرة في فترة المقارنة الى قيمتها في فترة الأساس، وتوجد العديد من الأرقام القياسية التي تستخدم لقياس التضخم حيث انها تختلف باختلاف المستخدم لأجله، اما على مستوى المستهلكين واما على مستوى المنتجين واما على مستوى مبيعات الجملة اما على مستوى الكلي، ومن أهمها:

1.1 الرقم القياسي الضمني (المكمش): يطلق على هذا الرقم القياسي عدة تسميات منها، المنخفض الضمني للناتج المحلي(GNPD)، الرقم القياسي لأسعار أو يعرف ب مؤشر باش[2]، يعد الرقم القياسي الضمني من أكثر الأرقام القياسية استخداما، وذلك نظرا لاحتواء هذا المؤشر على أسعار جميع السلع وخدمات الداخلة في حساب الناتج المحلي الإجمالي، ولذلك فهو يعتبر مقياس عام لمعدلات التضخم في السنة الواحدة، يضم أسعار

[1]– نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، ط1، دار الجامد للنشر والتوزيع، الأردن–عمان، 2006، ص: 256.

[2]– عبد العزيز بن العايب، **أثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية في الجزائر وبعض الدول النامية خلال الفترة 1980–2020**، أطروحة الدكتورة، جامعة زيان عاشور، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجلفة، 2022–2023، ص: 12.

الجملة وأسعار التجزئة. كما تأخذ به العديد من الهيئات والمنظمات الدولية وبالأخص صندوق النقد الدولي كدليل على وجود الضغوط التضخمية في الاقتصاد[1].

2.1 مؤشر الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك (CPI): هو مؤشر اقتصادي واجتماعي معد لقياس التغيرات عبر الزمن في المستوى العام لأسعار السلع الاستهلاكية والخدمات التي تحصل عليها الاسر المعيشية أو تستخدمها أو تدفع لقاء استهلاكها، ويتسنى ذلك بقياس تكلفة شراء سلة محددة من السلع الاستهلاكية و الخدمات ذات الجودة والسمات الثابتة مع اختيار المنتجات في السلة(مكونة من المواد الغذائية، السكن، الوقود، النقل، الخدمات الخاصة و العامة وغيرها مع استبعاد الإعانات والتأمينات)[2] ، و يعتبر الرقم القياسي الاستهلاكي المؤشر الأكثر استعمالا في قياس المستوى العام للأسعار وكذا التضخم، وهذا الأخير يقيس التغير المئوي في تكلفة مجموعة من السلع والخدمات المختارة لفترة زمنية معينة مقارنة في فترة أخرى، وتتكون عادة من 300إلى 400 سلعة وخدمة، حيث يمكن حساب معدل التضخمπ للسنة الجارية t عن طريق الرقم القياسي الاستهلاكي للأسعار وفق الصيغة التالية[3]:

$$\pi_t = \frac{(CPI_t - CPI_{t-1})}{CPI_{t-1}} \times 100$$

مع $CPI = \frac{\sum P_1 Q_0}{\sum P_0 Q_0} \times 100$

حيث أن:

CPI: الرقم القياسي الأسعار المستهلك

P_1 : سعر السلعة في السنة المقارنة

P_0: سعر السلعة في سنة الأساس

Q_0: الكمية المستهلكة من السلعة في سنة الأساس[4].

---

[1]– حكيمة بن علي، **العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990–2013)**، أطروحة الدكتورة، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، باتنة، 2017–2018، ص: 23.

[2]– عبد العزيز بن العايب، نفس المرجع، ص: 13.

[3]– محمد دعمي، أمال تباني، **واقع التضخم في الجزائر من خلال معامل الاستقرار النقدي ومعيار فائض الطلب الكلي الداخلي خلال الفترة 2000–2019**، **مجلة الميادين الاقتصادية**، 03، 01، جامعة الجزائر 3، 2020، ص: 173.

[4]– عبد العزيز بن العايب، نفس المرجع، ص: 14.

2. الفجوة التضخمية: تعد من أهم المصطلحات التي أوردها كينز في إطار تحليله للتضخم، ويرجع الهدف من حسابها هو محاولة استخدامها في قياس الضغوط على المستوى العام للأسعار، بحيث اعتبرها كينز بمثابة القوة الدافعة في جهاز التضخم، كما حاول كينز في نفس الوقت تقدير الفجوة التضخمية حسابيا بوحدات النقدية، بهدف مساعدة السلطات النقدية والمالية على اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من تلك الظاهرة، ووضع السياسات النقدية والمالية الكفيلة بتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني، وقد اعتمد كينز في تحليله للفجوة التضخمية على تحديد فائض الطلب في أسواق السلع، أي تحديد حجم الزيادة في الطلب الكلي عن العرض الحقيقي في أسواق السلع، دون الأخذ بعين الاعتبار فائض الطلب في أسواق عوامل الإنتاج وذلك على اعتبار أن اختلال التوازن في أسواق السلع سوف ينعكس بصورة مباشرة على إحداث اختلال في التوازن في أسواق عوامل الإنتاج، وتحدث الفجوة التضخمية نتيجة الإفراط في الطلب الكلي على السلع و الخدمات نتيجة الزيادة في حجم الإنفاق الوطني محسوبا بأسعار الجارية عن الناتج الوطني الحقيقي محسوبا بالأسعار الثابتة، كما يحدث فائض في المعروض النقدي نتيجة زيادة كمية النقود في الاقتصاد عن تلك النسبة التي يرغب الافراد الاحتفاظ بها في صورة نقدية[1]، ومن بين أهم المعايير المستخدمة في قياس الفجوة التضخمية نجد ما يلي:

1.2. معيار الاستقرار النقدي أو الضغط التضخمي: ويستند هذا المعيار في قياس الفجوة التضخمية على أفكار النظرية الكمية الحديثة للنقود، والتي ربط فيها الاقتصادي فريدمان التضخم باختلال العلاقة بين الزيادة في كمية النقود والزيادة في الناتج القومي الحقيقي، حيث يرى فريدمان بأن الزيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في الناتج القومي الحقيقي، تولد فائض في الطلب يدفع بالأسعار الى الارتفاع، يتحقق ذلك من خلال الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع و الخدمات في الاقتصاد بنسبة تفوق الزيادة في كمية السلع والخدمات المعروضة، والذي يعد نتيجة لاختلال التوازن بين تيار الإنفاق النقدي والتيار السلعي.

يتم حساب معامل الاستقرار النقدي من خلال المعادلة التالية:

$$B= (\Delta M/M)-(\Delta Y/Y)$$

حيث:

ΔM : تمثل تغير في كمية النقود

M : تمثل كمية النقود

[1]– شلوفي عمير، مرجع سبق ذكره، ص ص: 46، 49.

ΔY : تمثل التغير في الناتج القومي الحقيقي

Y : تمثل الناتج القومي الحقيقي

B : يعبر عن معامل الاستقرار النقدي

يتحقق التوازن في الاقتصاد وفقا لهذه المعادلة عند تساوي نسبة التغير في كمية النقود مع نسبة التغير في الناتج القومي الحقيقي، بحيث تكون قيمة المعامل B مساوية للصفر، أما إذا كانت نسبة التغير في كمية النقود أكبر من نسبة التغير في الناتج القومي الحقيقي، أي أن قيمة معامل الاستقرار النقدي B موجبا، فإن ذلك يؤكد على وجود ضغوط تضخمية يتفاوت تأثيرها في الاقتصاد كلما زادت قيمة المعامل أو اقتربت من الواحد الصحيح بحيث تزيد حدة الضغوط التضخمية كلما زاد المعامل عن الواحد الصحيح الموجب.[1]

2.2. معيار فائض الطلب: ويستند هذا المعيار إلى منطق التحليل الكينزي بخصوص الطلب الفعلي وتحديد المستوى العام للأسعار، ذلك أن الزيادة في الطلب الكلي إذا لم يقابلها زيادة في الإنتاج، فأنها تدفع إلى زيادة النفقات وتنتج عنها زيادة في حجم الطلب، مما يقود الى تضخم حقيقي، ويتم قياس فائض الطلب انطلاقا من المعادلة التالية:

$$D = (Cp + Cg + I + \Delta S) - Y$$

بحيث:

D : تعبر عن فائض الطلب

Cp : الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية

Cg : الاستهلاك العام بالأسعار الجارية

I : يعبر عن الاستثمار في الأصول الثابتة بالأسعار الجارية

ΔS : يعبر عن الاستثمار في المخزون السلعي بالأسعار الجارية

Y : يعبر عن الناتج المحلي بالأسعار الثابتة

[1]– لحول عبد القادر، **العلاقة بين النقود والتضخم في الاقتصاد الجزائري من المنظور المدرسة النقدية الحديثة**، رسالة الدكتورة، جامعة جيلالي ليابس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سيدي بلعباس، 2014–2015، ص: 204، 205.

3.2. معيار الافراط النقدي: ويعبر عن الفائض في الكتلة النقدية عن المستوى الملائم، فإذا كان بالإمكان تقدير متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الخام الحقيقي، عندئذ يمكن عند أي مستوى معين أو مرغوب من الأسعار تحديد حجم الافراط النقدي المولد للتضخم وفق العلاقة التالية:

$$\lambda=M/Y$$

حيث:

λ: تعبر عن متوسط نصيب وحدة النقد من الناتج الخام الحقيقي

Yو M : تمثلان على التوالي الناتج المحلي الخام لحقيقي و كمية النقود بالأسعار الثابتة. ويتم حساب حجم الإفراط النقدي وفق العلاقة التالية:

$$M^{\circ}=\lambda\ Y_t - M_t$$

حيث:

M° تعبر عن حجم الافراط النقدي.[1]

الفرع الثاني: أسباب التضخم

ليس لتضخم سببا وحيدا، بل عدة أسباب يرجع البعض منها للطلب أو العرض وغيرها، ومنه يمكننا تحديد أهم الأسباب التي تؤدي ارتفاع الأسعار وبالتالي حدوث التضخم:

- ✓ **فائض الطلب (زيادة الطلب الكلي):** إن زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات الذي لا تقابله زيادة في الإنتاج، بحيث يحصل عدم التوازن بين حجم الطلب وحجم الإنتاج، يؤدي الى ارتفاع الأسعار وزيادة حدة التضخم، وثمت أسباب كثيرة تؤدي الى زيادة الطلب الكلي على الإنتاج منها: زيادة أجور العمال، حيث يتمكن الأشخاص من إنفاق المزيد من الأموال على شراء السلع الاستهلاكية، مما يؤدي الى زيادة الطلب، وانخفاض الضرائب على الدخل، مما يوفر دخلا أكثر للمستهلكين ويحثهم على المزيد من الإنفاق.[2]
- ✓ **انخفاض العرض الكلي:** ما ينطبق على زيادة الطلب يصلح أيضا في حالة انخفاض العرض حيث إن انخفاض العرض يؤدي إلى إحداث ظواهر تضخمية، ومن بين أهم العوامل المسببة في انخفاض العرض

---

[1]– حسين بن العارية، عبد القادر عبد الرحمان، **تحليل ديناميكية التضخم في الجزائر للفترة (1980–2014)**، **مجلة دراسات –العدد الاقتصادي**،09، 02، جامعة أدرار، الجزائر، ص ص: 32، 33.

[2]– فضل سليم فضل عبد الله، **إجراءات مواجهة التضخم في ضوء الفقه الإسلامي**، **مجلة الشريعة والقانون**، جامعة الازهر، 42، القاهرة، أكتوبر 2023، ص: 508.

الكلي نقص الثروة الإنتاجية التي بمقدور الدولة توفيرها وكذلك سياسة الانفاق العام، إضافة الى مجموعة من العناصر كما يلي:

- الاقتراب من مرحلة التوظيف الكامل: قد يصل الاقتصاد إلى حالة التشغيل الشامل لجميع طاقاته.

- عدم كفاءة الجهاز الإنتاجي: عندما يتصف الجهاز الإنتاجي بعدم المرونة، فإنه يعجز على سد النقص في العرض، وذلك لأسباب تختلف حسب ظروف كل بلد، وتتغير من فترة إلى أخرى.

- النقص في عناصر الإنتاج: كالعمالة ورأس المال، المواد الأولية...الخ.[1]

إن انخفاض إنتاجية رأس المال بسبب الاستهلاك من جهة، والاستعمال الغير عقلاني من جهة أخرى يؤدي الى النقص في رأس المال المستخدم، مما يباعد بين النقد المتداول والمعروض من السلع الذي هو في تناقص، وهذا يعني بداية ظهور التضخم. وهناك عوامل أخرى منها عجز المشاريع على التوسع الأسباب فنية، وحدوث عوامل طارئة تقلل من الإنتاج مثل الحروب، الجفاف، قلة العملات الأجنبية وغيرها من ما يحول دون استيراد المواد الأولية.

- ✓ **ارتفاع التكاليف الإنتاجية:** يحدث أحيانا ارتفاع ملموس في الأسعار السلع والخدمات النهائية نتيجة لارتفاع التكاليف الإنتاجية بشكل عام (تضخم التكاليف) وارتفاع الأجور بصفة خاصة، والمقصود بزيادة التكاليف في هذه الحالة هو زيادة أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من الإنتاج الحدي لها. وهذا لأن كل زيادة في الأجور في حالة ثبات إنتاجية العمل تؤدي إلى زيادة التكلفة الوحدوية للإنتاج، وبالتالي إلى ارتفاع سعر البيع وفي هذه الحالة ما إذا كان من الغير الممكن رفع السعر البيع فإن أرباح أصحاب المؤسسات سوف تنخفض وتؤدي بدورها إلى انخفاض الاستثمار الصافي، وفي الأنظمة الاشتراكية تعوض الزيادات في الأجور على شكل إعانات للمحافظة على الأسعار.

ولكن ليس من الضروري أن تؤدي الزيادة في الأجور بصفة عامة إلى زيادة تكاليف، إذا تستثنى الحالة التي يقابل ذلك زيادة في الكفاية الإنتاجية لعنصر العمل. وبالإضافة إلى العوامل السابقة فإن ارتفاع أسعار المواد الأولية من شأنه هو الآخر أن يؤدي إلى زيادة التكاليف، كما حدث ابان حرب 1973م، حيث تضاعفت أسعار النفط بنحو أربع مرات، وانعكس ذلك على ارتفاع أسعار المنتجات بشكل كبير ومستمر في الدول المتقدمة في الفترة الممتدة(1973-1978م). ومما لا شك فيه أن ارتفاع التكلفة الإنتاجية عن

[1]-محمد عبد الحميد شهاب، التحليل الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص: 289.

عوامل داخلية مثل زيادة الأجور يمكن معالجتها، ومن خلال ربط الأجر بالإنتاجية والأسعار بينما ارتفاع أسعار عناصر الإنتاج المستورد فمن الصعب التحكم به ومعالجته. [1]

- ✓ **استيراد التضخم:** يظهر هذا بوضوح في الاقتصاديات الصغيرة والمفتوحة على الاقتصاديات الأخرى، والتي تستورد معظم احتياجاتها من السلع والخدمات النهائية من الخارج، لذلك يسمى هذا النوع بالتضخم المستورد ويعرف على أنه الارتفاع المستمر و المتسارع في الأسعار السلع و الخدمات النهائية المستوردة من الخارج، كالملابس والاطعمة الجاهزة و الأحذية ..اخ، مما ينعكس على ارتفاع أسعار بيعها في الأسواق المحلية[2]، أي أن هذه الدول تستورد التضخم كما هو موجود في العالم الخارجي، نظرا إلى أن الدول الصغيرة ذات الاقتصاديات المحدودة لا تستطيع التأثير في تحديد الأسعار، كما حدث بعد حرب 1973م فبسبب ارتفاع أسعار السلع في الدول المتقدمة نتيجة ارتفاع أسعار النفط، ارتفعت أسعار هذه السلع في الدول المستوردة لها. [3]

المطلب الثالث: نظريات وأساليب معالجة التضخم

يعتبر التضخم ظاهرة عالمية على مستوى كل من الدول المتقدمة وكذا النامية منها، وعلى الرغم من اختلاف الظروف التي أدت الى ظهوره، ومن هنا ظهرت مدارس اقتصادية تحلل وتفسر هذه الظاهرة، وهذا ما سنتناوله من خلال التضخم في النظرية الكمية للنقود، التضخم في نظرية كينز وكذا التضخم في النظرية المعاصرة لكمية النقود، بالإضافة الى معرفة الطرق والأدوات التي انتهجتها السلطات الحكومية لمعالجة التضخم، حيث تعد السياسة النقدية و المالية بمختلف أدواتها الكمية و الكيفية إحدى أهم الأدوات التي تم استخدامها في معالجة التضخم، ومن أجل ذلك سنقوم في هذا الجانب الإلمام بجميع عناصره.

الفرع الأول: النظريات المفسرة للتضخم

اختلفت المدارس الاقتصادية في تفسير وتحليل التضخم، فهناك مدارس ترى أن التضخم لا يعدو أن يكون أثر لكتلة نقدية كبيرة في السوق، مما يجعله ظاهرة نقدية بحته، في حين حاولت مدارس أخرى أن تجد تحليلات أخرى خاصة المدرسة الكينزية منها والتي تعتبره ظاهرة ناتجة عن الطلب الكلي وتغيراته، أو تلك التي ترى أن التضخم ليس إلا ظاهرة مرتبطة بالتكاليف وتضخمها، ومنها من ترى أن السبب الرئيسي في حدوثه يرجع الى طبيعة البناء والهيكل الاقتصادي القائم. ويعود اختلاف تفسيرات ظاهرة التضخم الى اختلاف الظروف الاقتصادية

---

[1]– سعيد هتهات، **دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر**، مذكرة نيل شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، ورقلة، أفريل 2006، ص ص: 34، 35.

[2]– محمد عبد الحميد شهاب، مرجع سبق ذكره، ص: 290.

[3]– بن دقفل كمال، **مؤشرات التضخم في الجزائر دراسة وصفية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية –دراسات اقتصادية–**، 27، 2، جامعة زيان عاشور الجلفة، ص: 352.

السائدة خلال فترة زمنية معينة ونتيجة للأسباب التي أدت إلى نشوئها بالدرجة الأولى، فتفسير التضخم خلال فترة زمنية معينة، يمكن أن لا يتطابق مع تفسيره في فترة زمنية أخرى تختلف ظروفها عن الفترة السابقة، إلا أن تعدد النظريات المفسرة للتضخم لا يعد تناقضا فيما بينهما، بل يؤدي الى تعريف متكامل للتضخم[1]، وعليه سوف نقوم بإيجاز أهم التيارات الفكرية الاقتصادية التي فسرت التضخم منها المدرسة الكلاسيكية، الكينزية وكذلك التفسيرات الحديثة منها.

1. النظرية الكلاسيكية في تفسير التضخم:

تعتبر النظرية الكلاسيكية في تفسير التضخم سليلة الفكر التجاري الذي يرى أن الثروة من المعادن النفيسة كالذهب والفضة هي النقود وثروة كل دولة تقاس بما في حوزتها من معادن نفيسة، وأن البحث عن الثروة وزيادتها تؤدي لفائض نقدي ومن ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار وحدوث التضخم[2]. حيث يرتكز التحليل الكلاسيكي في تفسيره للتضخم على النظرية الكمية للنقود، والتي تفسر ظهور الفجوات التضخمية نتيجة للعلاقة بين كمية النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار، أي أن كل تغير في كمية النقود يؤدي الى تغير في مستوى الأسعار بنفس المعدل ونفس الاتجاه مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة، حيث كان هذا الاعتقاد سائدا منذ بداية القرن السادس، ومن الأوائل الذين قاموا بتأسيس وتطوير هذه النظرية نجد كل من الاقتصادي الفرنسي "جون بودان" Jean Bodin (1529-1596)،الذي لاحظ أن الزيادة في كمية النقود المتداولة المتمثلة في الذهب و الفضة في ذلك الوقت هي السبب الرئيسي في انخفاض قيمتها، ثم اخذ بهذا التفسير من بعده عدد من الاقتصاديين في مقدمتهم الاقتصادي الأيرلندي "كانتيون" Richard Cantillon(1680-1734) الذي أشار إلى تأثير النقود على الأسعار من خلال فائض الميزان التجاري **(فائض الميزان التجاري← دخول العملة الصعبة← ارتفاع الطلب← ارتفاع الأسعار)** ، والاقتصادي الإنجليزي "دافيد هيوم" David Hume (1711-1776) الذي جاء بفكرة سرعة التداول لأول مرة والذي قال: " لو تضاعفت كمية النقود في ليلة ما لتضاعفت الأسعار مرتين من الغد" ، وأيضا "دافيد ريكاردو David Ricardo(1772-1823) الذي توصل إلى أن قيمة النقود تتناسب عكسيا مع كميتها، باعتبار أن الزيادة في كمية النقود سيترتب عليها زيادة مماثلة في الأسعار. ومن بين الفرضيات التي ترتكز عليها هذه النظرية في تحليلها للظواهر التضخمية ما يلي:

---

[1]- منور محمد، **ظاهرة التضخم في الجزائر-دراسة قياسية-**، شهادة الماجستير، جامعة ابي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تلمسان، 2015-2016، ص: 42.

[2]- سمية بلقاسمي، **إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الاحصائي على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة الدكتورة، جامعة باتنة 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، باتنة،2016-2017، ص:69.

1- كمية النقود هي عامل الهام والفعال في التأثير على حركات الأسعار.

2- تتناسب كمية النقود تناسبا طرديا مع الأسعار، أي إذا زادت كمية النقود المتداولة يترتب عليه ارتفاع في مستوى الأسعار وبنفس النسبة والعكس صحيح.

3- تتناسب كمية النقود تناسبا عكسيا مع القيمة التي تمثلها، أي أنه إذا زادت كمية النقد المتداول انخفضت القوة الشرائية للنقود.

4- تتناسب كمية النقود تناسبا طرديا مع الطلب على السلع وعكسيا مع العرض، أي إذا زادت كمية النقود المتبادلة فإنه يرتفع معدل الطلب على المنتجات وينقص العرض لها.

5- تفترض هذه النظرية التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج.

ولقد تم تجسيد هذه النظرية من خلال صياغتها في شكل معادلات رياضية أبرزها معادلة التبادل ل "ارفنج فيشر" Irving Fisher(1867-1947) ومعادلة الأرصدة النقدية التي تبنتها مدرسة "كامبردج "بزعامة "ألفريد مارشال" Alfred Marshall(1842-1924) و"بيجو" Pigou Cecil (1877-1959) والتي هي صيغة محدثة لمعادلة "فيشر".[1]

1.1. معادلة فيشر: معادلة فيشر تستخدم كأداة تحليلية لشرح وتفسير العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار وهي كالاتي:

$$MV = PQ$$

M: كمية النقود المتداولة. V : سرعة تداول النقود.

Q: حجم المعاملات. P : المستوى العام للأسعار.

ركز فيشر في معادلته عن فكرة أن الأشخاص يقومون بالطلب على النقود لتحقيق عدد من المبادلات أو المعاملات وتكون كمية النقود المطلوبة هي عدد المعاملات مضروبة في المستوى العام للأسعار (Q*P)، ولكن ليس هنا المقدار هو الكمية اللازمة في الاقتصاد لأن كل وحدة نقد تسمح لنا بتحقيق فرد معين من المبادلات بفضل تداولها المستمر، وبالتالي يصبح لدينا كمية النقود اللازمة:

$$M = \frac{Q * P}{V}$$

[1]- منور محمد، نفس مرجع، ص ص: 43 44.

لذلك يجب أن تكون مجموع المبادلات التي تمت في الفترة معينة مساوية لمجموع الانفاق النقدي خلال نفس الفترة.[1]

2.1. معادلة للأرصدة النقدية: تم صياغة هذه المعادلة على يد ألفريد مارشال أعضاء مدرسة كامبردج، حيث جاءت هذه النظرية لتغطية النقص الذي تميزت به نظرية فيشر والمتمثل في اهمالها للطلب على النقود، حيث اعتبرت أن التغير في كمية النقود من جانب العرض فقط وانه هو محدد الأساسي لكمية النقود واعتبرت ان الطلب على النقود ثابت ومرتبط باحتياجات الافراد، ولهذا ادخل الكلاسيك الجدد وظيفة أخرى للنقود باعتبارها وسيلة للتبادل فهي أيضا تمثل في دورها كمخزن للقيمة، ليخلق لدينا طلب أخر على النقود بالنظر الى وظيفتها الثانية وهو طلب الافراد للأرصدة النقدية السائلة وهذا ما أسماه مارشال بالتفضيل النقدي، وعرفه مارشال على أنه الكمية من القوة الشرائية التي يريد الافراد الاحتفاظ بها في أي وقت وفي أي شكل، الذي يعود بصفة أساسية الى دافع الدخل، وهذا ما يدل على لجوء الافراد الى الاحتفاظ بجزء من دخلهم على شكل سائل لمواجه نفقاتهم المستقبلية.

ونحصل على معادلة كمبردج على النقود انطلاقا من معادلة فيشر:

$$MV = PY$$

مع: $M = PY * \frac{1}{V}$

$\frac{1}{V}$: نسبة التفضيل النقدي ويرمز لها بالرمز ونلاحظ أن العلاقة بين التفضيل النقدي وسرعة دوران النقود علاقة عكسية، وتصبح معادلة نموذج كمبردج النهائية كما يلي:

$$md = P*Y*K$$

بحيث:

md: الطلب على النقود. P : مستوى عام للأسعار.

Y : حجم الدخل الحقيقي. K : نسبة التفضيل النقدي.[2]

[1]– طلحة محمد، **قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر الفترة الممتدة 1970–2017**، أطروحة الدكتورة، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تلمسان، 2018–2019، ص ص:19 –20.

[2]– طلحة محمد، نفس المرجع، ص ص: 20–21.

2. النظرية الكينزية لتفسير التضخم:

اختلفت النظرية الكينزية عن النظرية كمية النقود في تفسيرها للتضخم في العديد من النقاط، ومن بين أولى هذه النقاط تتمثل في أن كينز اعتبر أن النقود لا تستخدم كوسيط للتبادل فقط، إنما كمستودع للقيمة كذلك، أي أن الأفراد يطلبون النقود ليس لمجرد إتمام معاملاتهم ولكن للاحتفاظ بها كشكل من أشكال الثروة لما تتمتع به من سيولة عالية تمكن صاحبها من استخدامها لمواجهة الطوارئ[1]، ولقد جاء التحليل الكينزي للتضخم على أساس الفجوة التضخمية حيث وضع مقارنة بين حجم الانفاق الكلي (الطلب الكلي) المتوقع وحجم الناتج القومي من جهة أخرى محسوبا بالأسعار الثابتة، مبينا أثر تدفق الدخل النقدي على التغيرات في المستوى العام للأسعار وأهمية السياسة المالية من خلال أدواتها المتمثلة في الضرائب والدين العام في معالجة الفجوة التضخمية، ورغم ذلك فإن هذه النظرية تلقى الضوء على الاختلال بين قوى الطلب الكلي والعرض الكلي[2]، عن طريق زيادة فائض الطلب النقدي الذي يفوق زيادة العرض، إلا أن كينز فرق بين حالتين حالة التشغيل الجزئي و حالة التشغيل التام.

1.2. حالة التشغيل الجزئي: وهي الحالة التي لم يصل فيها الاقتصاد إلى توظيف كل عوامل الإنتاج ومن ثم فإن أي زيادة في الانفاق الكلي (الطلب الكلي) سوف تؤدي الى زيادة في الإنتاج، كذلك زيادة في الأسعار غير أنه لا تؤدي بالضرورة إلى ظهور ظاهرة التضخم، وهذا الارتفاع في المستوى العام للأسعار يمكن أن يحدث في الاقتصاد بسبب جمود الجهاز الإنتاجي مما يقلل من الاستجابة الكاملة للأسعار أو الاستجابة التي تجعل هذه الزيادة تتحقق كلها في شكل زيادة في الإنتاج.

2.2. حالة التشغيل التام: وهي الحالة التي يصل فيها الاقتصاد الى توظيف كل عوامل الإنتاج، فأي زيادة في الطلب الكلي تؤدي الى ارتفاع الأسعار نظرا لثبات الناتج القومي الحقيقي[3].

3. النظرية الحديثة(المعاصر) المفسرة للتضخم:

لقد ظهرت إضافات وتجديدات على النظرية الكلاسيكية وكذلك على النظرية الكينزية، ولقد ارتبطت التطورات النظرية هذه بتطور النظام الرأسمالي نفسه، وتغير طبيعة أزماته الاقتصادية، فأفكار كينز جاءت كبديل للتحليل الكلاسيكي وكانت بمثابة ثورة في الفكر الرأسمالي وخاصة فيما يتعلق باستخدامه لأساليب جديدة في

---

[1]– ياسمينة زاوي، **التضخم في الجزائر بين النظرية والواقع وما مدى مواءمة تقنية للتنبؤ به بالنسبة لخصائص الظاهرة**، شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2012–2013، ص: 19.

[2]– وجدي جميلة، **التضخم وسياسة استهدافه دراسة قياسية لعينة من دول المغرب العربي (الجزائر، المغرب وتونس) خلال فترة 1990–2018**، أطروحة الدكتورة، جامعة آبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تلمسان،2020–2021، ص:25.

[3]– رسول حميد، مولوج رمضان، **دراسة قياسية تحليلية لأثر تغير إحدى مكونات الطلب الكلي أو العرض الكلي على التضخم في الجزائر للفترة 2000–2017، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات**، 04، 06، جوان 2019، ص: 76.

التحليل النقدي ولربطه بين الدخل والاستثمار[1]، بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت أزمة جديدة لم يعرفها النظام الرأسمالي من قبل، تمثلت بالخصوص في الكساد التضخمي فإن النظرية النقدية لكينز لم تسلم من النقد والمعارضة[2]، فتعرض لتصدعات أيضا كان سببها الأساسي ظهور مشكلات جديدة تمثلت في معايشة التضخم مع الركود جنبا الى جنب، مما دفع أنصار النظرية النقدية الجدد الى الجمع بين الاستنتاجات الكلاسيكية والكينزية[3]، واشتهرت باسم النظرية المعاصرة لكمية النقود أو ما يسمى مدرسة شيكاغو، بزعامة ميلتون فريدمان M. Friendman حيث اعادت هذه الأخيرة النظرية الكمية الى الحياة ولكن في صورة جديدة واصبح أنصارها الذين يسمون بالنقديين يشكلون قوة ذات نفوذ متنامي ليس فقط في عالم الفكر والتحليل النقدي بل أيضا في مجال تحديد السياسات الاقتصادية عموما والنقدية خصوصا وذلك في مجال ما تصفه هذه النظرية من علاج لمكافحة التضخم. ومن الوجهة العامة تنظر هذه النظرية الى التضخم على أنه ظاهرة نقدية بحتة يرجع مصدرها أساسا الى نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج. وترفض هذه النظرية دور الأجور والنفقة في الأسعار ويمكن التعبير عن الطلب على النقود حسب منهج شيكاغو بالدالة التالية:

$$M=f(r,p,b,w,y,u)$$

حيث أن: M: حجم الطلب على النقود. W : الثروة البشرية والمادية.

b: نسبة رأس المال المادي الى اجمالي الثروة. r: سعر الفائدة.

P : المستوى العام للأسعار. U: أذوق المستهلكين.

Y : الدخل.[4]

4. نظرية التضخم بدافع النفقة:

إن نقطة الانطلاق في تحليل هذه النظرية هو اهتمامها بجانب العرض أكثر من جانب الطلب في تفسير التضخم وخصوصا في البلدان الرأسمالية المتقدمة، لذا ينشأ التضخم وفقا لهذا النظرية نتيجة لمحاولة بعض المنتجين أو نقابات العمال أو الاثنين معا رفع أسعار منتجاتهم وخدماتهم إلى المستويات التي تتعدى المستويات السائدة في حالة المنافسة الاعتيادية، ونظرا لان الأسعار والأجور هي الدخول بقدر ما هي تكاليف فان حصول هذا الامر يصبح ممكنا، أي أن حصول زيادة الأجور أو أسعار مدخلات عوامل الإنتاج يؤدي إلى حصول زيادة

[1]– قندوز حنان، مرجع سبق ذكره، ص:24.

[2]– شلوفي عمير، مرجع سبق ذكره، ص: 39.

[3]–هتهات سعيد، مرجع سبق ذكره، ص:31.

[4]–وجدي جميلة، مرجع سبق ذكره، ص: 26.

أسعار المنتجات[1]. إن التضخم بدفع النفقة الذي يحدث بسبب النقابات يسمى بالتضخم الناشئ عن ارتفاع الأجور بينما التضخم الناشئ عن سلوك المؤسسات الإنتاجية يطلق عليه التضخم الناشئ عن زيادة الأرباح[2].

الفرع الثاني: أساليب معالجة التضخم

يكاد يكون هناك إجماع بين الاقتصاديين على خطورة التضخم، ومن خلال أنواعه وأسبابه يمكن تحديد طريقة علاجه، بواسطة استخدام وسائل أدوات للحد منه أو تقليل من اثاره على الحياة الاقتصادية، حيث يمكن علاج التضخم بواسطة تطبيق السياسة النقدية بمختلف أدواتها المباشرة وغير مباشرة أو عن طريق السياسة المالية أيضا بأدواتها المختلفة أو دمج السياستين معا، والرقابة على الأسعار والأجور، إلى جانب كل من السياستين المالية والنقدية توجد استراتيجية حديثة لمعالجة التضخم والمتمثلة في سياسة استهداف التضخم، وكل هذا من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي. وسيتم تطرق لها في هذا المطلب بالتفصيل فيما يلي:

➢ السياسة النقدية:

تعرف السياسة النقدية على أنها عبارة عن مجموعة من القواعد والوسائل والأدوات والاجراءات التي تقوم بها السلطة النقدية (البنك المركزي) للتأثير في عرض النقود بما يتلاءم مع الوضع الاقتصادي لتحقيق أهداف الاقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة، كما تعرف أيضا على أنها ذلك التدخل المباشر والمعتمد من طرف السلطات النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية، عن طريق عرض النقود وتوجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية[3]. يتم استخدام أدوات السياسة النقدية للتحكم في معدلات التضخم من خلال التأثير على مستويات المعروض النقدي، فكلما ازداد عرض النقد أكثر من المعروض من السلع والخدمات في الاقتصاد كلما ارتفعت معدلات التضخم، والعكس صحيح[4].ومع ظهور بوادر التضخم يتم علاجه من خلال أدوات السياسة النقدية الكمية والنوعية:

---

[1]– كفية قسميوري، **أثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي (النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة) دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1992–2018**، أطروحة الدكتورة، جامعة محمد خضير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة،2020–2021، ص 95.

[2]– بوشارب لامية، **دراسة قياسية تحليلية لمحددات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990–2017)، مجلة الاقتصاد الجديد**، 10، 03(2019)، الجزائر، 2019/09/06، ص: 277.

[3]– حميد عزري، **أثر النفقات العامة على التضخم (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990–2017))**، أطروحة الدكتورة، جامعة محمد خضير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة، 2019–2020، ص: 158

[4]– رانيا الشيخ طه، مرجع سبق ذكره، ص ص: 26،27.

1. الأدوات الكمية (الغير مباشرة) في معالجة التضخم: وتتمثل في:

1.1. سياسة سعر إعادة الخصم (سعر البنك): يعرف بأنه سعر الفائدة التي يفرضه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه لأوراق التجارية أو مالية قصيرة الأجل، أو عمليات الإقراض قصير الأجل لمواجهة نقص السيولة[1]، في هذه الحالة يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم، فتلجأ البنوك التجارية بدورها إلى رفع معدل خصمها للأوراق المالية، كما ترفع سعر الفائدة على قروضها الممنوحة مما ينتج عنه انخفاض في طلب القروض من عملائها لأن تكلفة الاقتراض تصبح مرتفعة، فتنخفض كمية النقود المتداولة، وبالتالي انخفاض حدة التضخم.[2]

2.1. معدل احتياط القانوني: تعرف بأنها إلزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها لدى البنك المركزي، ويحق للبنك المركزي تغيير هذه النسبة بالزيادة أو نقصان وفقا لظروف الاقتصادية السائدة في الدولة، وذلك بهدف المحافظة على حقوق المودعين، كما يمكن استخدامها لإقراض البنوك التي لديها أزمات مالية أو نقص السيولة[3]. وفي حالات التضخم يتم رفع نسبة الاحتياط القانوني، ويترتب على ذلك تقليل سيولة هذه البنوك عن طريق تجميد جزء من احتياطاتها النقدية، مما يترتب عليه التقليل من قدرتها على التوسع في عمليات الإقراض و خلق ودائع جديدة[4]. كما تعتبر هذه السياسة من بين أسهل طرق نسبيا إدارة مقارنة بالأدوات الأخرى، وتكون أكثر فعالية إذا كان وعاء الاحتياطات الاجبارية شاملا لجميع أنواع الودائع، وكذا عدم وجود طرق أخرى أمام البنوك للحصول على موارد نقدية خارج البنك المركزي، ومدى استجابة ومرونة القطاعات الإنتاجية لتلك التغيرات المطبقة في السياسة النقدية، كما تعتبر الأداة أكثر فعالية في الدول النامية، حيث محدودية التعامل بالأوراق التجارية من جهة ، ومن جهة أخرى ضيق الأسواق المالية.[5]

3.1. عمليات السوق المفتوحة: تتمثل في تدخل البنك المركزي في السوق النقدية ببيع وشراء الأوراق المالية والتجارية بصفة عامة، والسندات الحكومية بصورة خاصة، وقد يصل الامر أحيانا إلى استخدام الذهب والعملات الأجنبية. بهدف التأثير على سيولة السوق النقدية حسب الظروف الاقتصادية السائدة وأهداف السياسة الاقتصادية المرغوبة وهي موجهة لتعديل تقلبات أسعار الفائدة يوميا. فعندما يرغب البنك

---

[1]– مريم مطاي، **البنك المركزي وإدارة السياسة النقدية فيظل الاقتصاد الرقمي**، أطروحة الدكتورة، جامعة محمد خضير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة، 2016–2017، ص :56.

[2]– كفية قسميوري، مرجع سبق ذكره، ص :97.

[3]– مشيرة محمد عبد المجيد البطران، **قياس تأثير استهداف التضخم بالأدوات الكمية للسياسة النقدية في مصر باستخدام نموذج NARDL، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي**،32، 03، المعهد العالي للدراسات النوعية بالجيزة، 2022/10/19، ص: 1108.

[4]– محمد عبد الحميد شهاب، مرجع سبق ذكره، ص: 300.

[5]– حميد عزري، نفس مرجع ، ص: 160.

المركزي بعلاج التضخم يتدخل في السوق النقدية عارضا أو بائعا للأصول المالية وذلك بهدف امتصاص قيمتها النقدية، وتكون في المقابل البنوك التجارية هي المشترية لهذه الأوراق، وبالتالي تنخفض سيولتها ومقدرتها الاقراضية، إذا كان غرضه تقييد الائتمان، أما إذا كان غرضه توسع الائتمان فيقوم بشراء الأصول المالية التي تعرضها البنوك التجارية فتحصل في مقابلها على نقود مما يرفع من سيولتها وهو ما يزيد من مقدرتها الاقراضية. حيث لا يلجأ البنك المركزي الى سياسة السوق المفتوحة في جميع الحالات، لأن نجاحها محدود سواء في حالات التضخم أو في حالة الانكماش، تتميز سياسة السوق المفتوحة عن سياسة سعر الخصم بطبيعة العلاقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية، فإذا كانت سياسة إعادة الخصم تتميز بوجود علاقة مباشرة بين البنك المركزي والبنوك التجارية وفعاليتها تتوقف على مدى لجوء هذه الأخيرة الى البنك المركزي فإن سياسة السوق المفتوحة هي علاقة البنك المركزي بالسوق ككل مما يجعلها بيده يلجأ اليها متى يشاء وكلما رأى الظروف مناسبة.

2. الأدوات الكيفية (الغير مباشر): تتمثل في:

1.2. سياسة تأطير الائتمان: هو اجراء تنظيمي تستعمله السلطات النقدية عندما يكون الاقتصاد يشكو من درجة عالية من التضخم وبتحديد سقوف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة كأن لا تتجاوز القروض الموزعة نسبة معينة خلال فترة زمنية معينة.[1]

2.2. السياسة الانتقائية للقروض: حيث يقوم البنك المركزي أساليب انتقائية في منح قروض معينة، أو مراقبة توزيعها، كما يمكن أن تشمل سياسة الانتقاء للقروض منح أسعار تفاضلية لإعادة خصم أوراق تجارية أو تمييز في أسعار الفائدة، وتسديد خزينة الدولة لجزء من فوائد قروض ممنوحة لبعض القطاعات في الاقتصاد.

3.2. الاقناع الادبي: ويتمثل في التعليمات والارشادات التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية تغيير سلوكها في الاتجاه الذي يخدم السياسة الائتمانية العامة، ومع هذا فإن سياسة الاقناع الادبي لا تعطي تأثيرا واضحا إلا إذا دعمت بالأدوات الأخرى، خاصة غير المباشرة منها، وتلتزم البنوك التجارية عادة بالتعليمات والارشادات، وفي بعض الأحيان التهديدات من بنك المركزي، باعتبارها بنك البنوك، فهو الملجأ الأخير للإقراض.

4.2. هامش الضمان المطلوب: هو ذلك المقدار من النقود التي يمكن أن يحصل عليه العملاء من البنوك التجارية لتمويل مشترياتهم من الأوراق المالية، وباستطاعة البنك المركزي تحديد هذه النسبة تبعا للظروف الاقتصادية التي يوجهها البلد، في حالة الانتعاش يتم رفع هذه النسبة، أي رفع المقدار الواجب دفعه لشراء

[1]- مريم ماطي، نفس مرجع، ص ص: 60، 65.

الورقة المالية من الأموال الخاصة وتقليل من مقدار القرض الذي يمكن أن يحصل عليه العميل من البنك التجاري لهذا الغرض، وتنخفض هذه النسبة في حالة الكساد.[1]

➢ السياسة المالية:

هي مجموعة من الأدوات التي تستخدمها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي لتحقيق هدف معين[2]، أي هي استخدام الميزانية من الضرائب والنفقات عامة وقروض، من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية، وعلى رأسها التوازن والاستقرار الداخلي للاقتصاد، وتستخدم السياسة المالية في حالة الرواج وحالة الكساد، فهي تركز في تحليلها لظاهرة التضخم على فرضية أن ارتفاع المستوى العام للأسعار مرده الى زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي، مما يعمل على خلق فائض في الطلب على السلع والخدمات فتلجأ الحكومة من خلال استعمال أدوات السياسة المالية الى خفض حجم الطلب الكلي وذلك بضغط حجم الإنفاق والعمل على إعادة التوازن الى الاقتصاد[3]، من خلال ذلك هناك أداتان أساسيتان من أدوات السياسة المالية التي يمكن أن نستخدمها للحد من التضخم هما:

1. **الضرائب:** هي الأداة الأكثر فعالية في ضبط حركات التضخم والانكماش ففي حالة التضخم يتم رفع معدلات الضريبية التصاعدية على الدخل، وبالتالي تخفيض حجم الطلب الكلي مما يدفع بالأسعار نحو الانخفاض.

2. **الانفاق العام:** ففي حالة التضخم يجب التقليل من الانفاق الحكومي باستحداث فائض في الميزانية، يتوقف على حجم الفجوة التضخمية المراد القضاء عليها، أو بالتأثير على حجم الانفاق الاستهلاكي والاستثماري.[4]

➢ سياسة استهداف التضخم الحديثة:

تعد من المفاهيم الحديثة نسبيا لتطوير أسلوب إدارة السياسة النقدية من قبل البنوك المركزية من خلال التركيز على معدل التضخم، وتتمثل هذه السياسة في اعلان الصريح من قبل السلطة النقدية عن هدفها هو تحقيق

---

[1]– حميد عزري، مرجع سبق ذكره، ص ص: 161،162.

[2]– **السياسة المالية والنقدية في معالجة مشكلتي التضخم و البطالة**، جامعة الملك عبد العزيز، جدة المملكة العربية السعودية موقع: https://www.kau.edu.sa ، 14:00،18/03/2024.

[3]– عبد الجليل شليق، **استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر 1990–2009**، شهادة الماجستير، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة، 2011–2012، ص :102.

[4]– محمد عبد الحميد شهاب، مرجع سبق ذكره، ص: 301.

مستوى محدد لمعدل التضخم خلال فترة زمنية محددة أو أكثر مع الاعتراف الظاهر بأن تخفيض واستقرار التضخم هو الهدف الاولي للسياسة النقدية.[1]

حيث يقوم البنك المستهدف للتضخم بضبط أدواته مثل أسعار الفائدة قصيرة الأجل عند مستوى معين، وذلك ليجعل توقعات التضخم بالنسبة للفترات المقبلة قريبة من معدل التضخم المستهدف في ذلك الوقت حيث هذه أخير دور الهدف الوسيط، ويدفع الفارق بين التضخم المتوقع والمستهدف اختيارات السياسة لسد الفجوة بينهما ويتطلب ذلك اتباع قاعدة ملائمة لإدارة السياسة النقدية، حيث يسهم وجود هذه أخيرة في جعل تقلبات التضخم المتوقع حول التضخم المستهدف في إطار ضيق. ولنجاح هذه السياسة يجب توفر مجموعة من الشروط:

– الإعلان للجمهور عن الهدف المراد تحقيقه في المستوى العام للأسعار وجعله الهدف الأكثر أولوية في السياسة النقدية.

– استخدام كافة المعلومات من المتغيرات الاقتصادية وعدم الاكتفاء بالمجمعات النقدية فقط، وذلك لاتخاذ قرارات السياسة النقدية.

– وجود علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم، أي أن السلطة النقدية قادرة أن تؤثر على التضخم من خلال أدواتها في حال انحراف المعدل عن قيمته.

– استقلالية البنك المركزي حتى يتسنى له تحقيق هدف استقرار الأسعار باعتباره الهدف الأساسي للسياسة النقدية.

–امتلاك هدف وحيد أي وجود هدف نهائي واحد ووحيد للسياسة النقدية ويتمثل في معدل مستهدف محدد لفترة معينة.[2]

المبحث الثالث:العوامل المؤثرة على أسعار النفط ومراحله

تتميز أسعار النفط في السوق النفطية بالتقلبات وعدم الاستقرار نتيجة لتأثر هذه الأسواق بالعديد من المتغيرات سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية ،ومن خلال هذا الجانب يمكننا وصف العوامل التي تؤثر على أسعار النفط ومراحل تسعيره وما مدى تأثير هذه الأخير على بعض المتغيرات الاقتصادية ألا وهي ظاهرة التضخم كونها محور الدراسة.

[1]–بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، **السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990–2006، مجلة بحوث اقتصادية عربية**، 41، حسيبة بن بوعلي، شلف، 2008، ص: 40–41.

[2]–عبد الله ياسين، **دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية دراسة حالة الجزائر**، شهادة الماجستير، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، وهران،2013–2014، ص ص:52–56.

المطلب الأول: العوامل المحددة والمؤثرة على أسعار النفط

يتحدد السعر النفط من خلال مجموعة من العناصر لمكونة للسوق النفطية والتي تتأثر بمجموعة من العوامل، ومن أهم العوامل الأساسية في تحديد سعر النفط هو العرض والطلب العالمي وبذلك فأسعار النفط تلعب دورا كبيرا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي، ومن ثم من الضروري معرفة العوامل المؤثرة فيه حتى تتمكن دول العالم ككل منتجة أو مستهلكة من أخذ احتياطاتها لكي لا تتأثر اقتصاديتها بشكل كبير، وفي الواقع هناك عدة عوامل متشابكة مع بعضها البعض فنجد عوامل تؤثر في أسعار النفط، وعوامل أخرى[1]، بالإضافة الى العديد من العوامل الأخرى كالأزمات الاقتصادية، الكوارث الطبيعية، الحروب، وتعتبر المضاربة على البراميل الورقية أيضا من العوامل المؤثرة على أسعار النفط، سيتم التطرق في هذا الفرع الى العوامل الأساسية المحددة لأسعار النفط وهي: العرض النفطي، الطلب النفطي، المضاربة[2].

الفرع الأول: العرض النفطي والعوامل المؤثرة فيه

1. العرض النفطي: يقصد بعرض النفطي، الكميات المتاحة من السلعة النفطية في السوق الدولية، بسعر معين خلال فترة زمنية محددة، والعرض النفطي قد يكون فرديا لبائع أو يكون عرضا كليا لمجموعة بائعين أو أطراف عارضين لتلك السلعة في زمن محدد، ويتسم العرض بالمرونة القليلة في مدى القصير، إلا أنه قد يكون أكثر مرونة في المدى البعيد[3]، يعد العرض النفطي أهم عامل مؤثر في أسعار النفط، فزيادته (العرض) أو نقصانه يكون له تأثير مباشر على السعر، حتى أن النظرية الاقتصادية تقول أن علاقة العرض مع الأسعار علاقة عكسية.

2. العوامل المؤثرة في العرض النفطي: إن العرض النفطي كغيره من النشاطات الاقتصادية يتأثر بمجموعة عوامل مختلفة ومتباينة من أهمها:

1.2. الطلب النفطي: هو من أهم العوامل المؤثرة على العرض النفطي، لأن الطلب هو من يخلق العرض، فعندما يلاحظ منتجو النفط أن هناك زيادة في الطلب على النفط سيتوجهون لا محالة الى زيادة عرضهم في السوق، أما إذا لاحظوا العكس فسيعملون على تقليص عرضهم. ومن هذه النظرة نقول أن هناك علاقة قوية بين عاملي الطلب و العرض السوقي للسلعة النفطية، الذي تتحدد وفقها لأسعار. فعندما يكون هناك

---

[1]– زرق قطوش، مرجع سبق ذكره، ص :37.

[2]– منال بلقاسم، **أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الدول الصناعية دراسة مقارنة بين الولايات المتحدة الامريكية والصين**، أطروحة الدكتورة، جامعة لحاج لخضر –جامعة باتنة 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، باتنة، 2018–2019، ص: 41.

[3]– محمد السيد محمد عطية بيبرس، **العلاقة المتبادلة بين أسعار الصرف وأسعار النفط الخام، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية–دورية علمية محكمة**، ص ص: 547 .548.

طلب يفوق العرض تتجه الأسعار الى الزيادة، فتسعى الدول المصدرة للنفط إذا كان باستطاعتها عرض كميات إضافية من النفط للحصول على عوائد إضافية تمول بها اقتصادها، إذا وصلت إلى اقصى انتاجها توجه مداخيلها المالية الإضافية الناتجة عن ارتفاع الأسعار الى استثمار في المجال النفطي للمدى البعيد، عندما يكون هناك طلب يقل عن العرض تتجه الأسعار الى الانخفاض، فتحاول الدول المستهلكة رفع مخزوناتها وزيادة استهلاكها للنفط والعكس بالنسبة للدول المصدرة للنفط.[1]

2.2. الاحتياطات والطاقة الإنتاجية: تعتبر عاملا هاما في التأثير على العرض العالمي للنفط فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة كلما زاد الاعتقاد أن هناك إمكانية للزيادة في الإنتاج إما عن طريق رفع إنتاجية الآبار القديمة أو عن طريق حفر أبار جديدة في المناطق المستكشفة حديثا أو زيادة الطاقة الإنتاجية.

3.2. المستوى التكنولوجي والتقني لأدوات الإنتاج: يلعب المستوى التكنولوجي الذي تتميز به أدوات الإنتاج دورا هاما في سرعة الكشف عن مكامن النفطية، وبالتالي يساعد اكتشاف احتياطات نفطية جديدة تساهم في رفع مستوى العرض الكلي للنفط.

4.2. المصادر البديلة للنفط واسعارها: تلعب أسعار المواد البديلة للنفط دورا هاما في العرض النفطي فانخفاض الأسعار وجودة المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب النفطي وبالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلا عن انخفاض أسعار السلع البديلة.[2]

5.2. السعر: تلعب الأسعار دورا هاما في المقادير المعروضة من أي سلعة، فارتفاع سعر النفط يؤدي إلى زيادة في الكمية المعروضة منه، إلا أن سوق النفط يخضع لاعتبارات احتكارية فضلا عن المدى الزمني.

6.2. الحروب والأحداث السياسية: كانت ومازالت الأحداث السياسية أحد العوامل المؤثرة في العرض النفطي، فخلال حروب وأزمات سياسية كبيرة خاصة في مناطق الإنتاج شهد العرض العالمي للنفط عدة اختلالات بدء من الازمة النفطية الأولى سنة 1973ثم 1979، ومع بداية الالفية أصبح النفط هدفا للهجوم بعد أن كان وسيلة للدفاع كملف غزوة العراق وأفغانستان وملف إيران النووي وغيرها من القضايا.[3]

7.2. الدور الفعال لمنظمة أوبك: أسست منظمة أوبك سنة 1960تضم في عضويتها 13 دولة، أنشأت بهدف وقف تدهور أسعار النفط عن طريق التعاون الجماعي بين أعضائها، من أبرز أهداف هذه المنظمة هو التنسيق الكامل في المجلات النفطية، وتوحيد السياسات النفطية لدول أوبك، والعمل على حماية المصالح

[1]- العمري علي، **دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر(1970-2006)**، شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2007-2008، ص: 52.

[2]- موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 33، 34.

[3]- زرق قطوش، مرجع سبق ذكره، ص: 43.

النفطية لأعضائها، وان تضع سياسات سعرية لضمان استقرار النفط في الأسواق العالمية، مع ضمان عوائد مجزية تلبي متطلبات الدول المصدرة، حيث سارت منظمة أوبك عند تأسيسها في سنة 1960 على نفس النهج حتى وقتنا الحاضر.

8.2. السياسات النفطية للدول المنتجة: تاريخيا انتهجت الدول المنتجة للنفط عدة أنواع من سياسات كان لها أثر كبير في التأثير على العرض العالمي للنفط، تمثلت في سياسات تغليب المتطلبات المالية من (1973-1985) التي تحد من العرض النفطي بحيث يكون مناسبا للطلب عليه واعطاءه سعر فعلي، وسياسة تغليب السوق(1986-1999) التي تكمن في زيادة العرض النفطي أي زيادة حصة السوق بزيادة العرض دون خلق توازن بينه وبين طلب عليه، وسياسة تثبيت الأسعار التي برزت في العقد الثاني فهي تجمع بين السياستين السابقتين حيث يتم ضبط العرض النفطي من قبل دول أوبك حسب وتيرة ارتفاع وانخفاض الأسعار، فعندما ترتفع أسعار النفط خارج نطاق 22-28 دولار لأكثر من عشرين يوما تجاريا متتاليا تقوم الدول الأعضاء بتغيير الإنتاج بمعدل 500ألف برميل/ يوميا.[1]

9.2. السياسات البترولية أو سياسة الإنتاج: لهذا العامل قوة تأثير كبيرة على عرض السلعة البترولية سواء بالزيادة أو النقصان أو بثبات العرض، وتتمثل هذه السياسة في مجموعة إجراءات تتخذها جهة أو جهات معينة في كيفية استغلال النفط من خلال التحكم في هذا الأخير بصورة عامة وفي عرضه بصورة خاصة.[2]

الفرع الثاني: الطلب النفطي والعوامل المؤثرة فيه

1. الطلب على النفط: الطلب النفطي يقصد به مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة النفطية كالخام أو منتجات بترولية، عند سعر معين وفي خلال فترة زمنية محدودة بهدف اشباع وسد وتلبية تلك الحاجات الإنسانية، سواء كانت لأغراض استهلاكية كالبنزين لتحريك السيارات أو الكيروسين (النفط الأبيض)، النفط الأبيض للإنارة أو التدفئة...الخ[3]. حيث أن النظرية الاقتصادية تنص على أن الطلب يجب توفر فيه عنصرين هما: الرغبة والقدرة الشرائية.

---

[1]- موري سمية، مرجع نفسه، ص: 34.

[2]- العمري علي، مرجع سبق ذكره، ص: 52.

[3]- عبادة عبد الرؤوف، **محددات سعر نفط منظمة أوبك في ظل سوق النفط العالمي دراسة تحليلية وقياسية1970-2008، مجلة رؤى الاقتصادية**، 1، جامعة الوادي، سبتمبر 2011، ص: 123.

وحسب الوكالة الدولية للطاقة (AIE) على أنه: يتكون مما يتم توزيعه من مصانع التكرير من مواد مستخرجة، بالإضافة الى ما يتم توزيعه من هذه المادة الأولية بشكلها الاولي الخام.[1]

2. العوامل المؤثرة في الطلب على النفط: يتأثر الطلب النفطي بمجموعة عوامل ذات درجات تأثير متفاوتة تتمثل في النمو الاقتصادي، المناخ، السعر، عدد السكان، وغيرها نذكر منها:

1.2 المناخ: يرتفع استهلاك الطاقة في الدول التي يزداد فيها البرد في الشتاء والحرارة في الصيف عن المناطق المعتدلة المناخ، ويتحدد الطلب على البترول بمميزات أخرى أهمها أنه طلب مشتق أي أنه مشتق من الطلب على المنتجات النفطية، الى جانب اشتراكه مع بدائل الطاقة الأخرى في أنه طلب بديل بمعنى أنه لا يمكن دراسته مستقلا عن دراسة الطلب على المصادر البديلة للطاقة.

2.2. عدد السكان: هو أحد العوامل المؤثرة في الطلب على النفطي، حيث كلما زاد عدد السكان أدى ذلك الى تزايد الطلب، لكن تأثير السكان قد لا يكون مهما وقد يكون مهما، وهذا إذا ارتبط بالعوامل الأخرى ومن أهمها عامل النمو الاقتصادي، فيكون تأثيره كبير في حالة ما إذا كان النمو الاقتصادي (الدخل القومي) عالي ويكون تأثيره قليل أو محدود إذا انخفض الدخل الوطني العام وللفرد.[2]

3.2. مستوى المخزون: تتأثر أسعار النفط بمستوى مخزونات الدول المتقدمة من النفط ومشتقاته مع العلم أن مستوى المخزونات غير مستقر ويتغير باستمرار مما يؤدي الى عدم استقرار سعر النفط، اذ أن ارتفاع حجم المخزونات ينتج عنه تراجع الطلب على النفط وبالتالي انخفاض السعر والعكس صحيح.

4.2. حجم قدرات التكرير في الدول المستهلكة: يعتبر العجز المسجل في قدرات التكرير لدى الدول المتقدمة المستهلكة للنفط منذ بداية العقد الحال أحد الأسباب الرئيسية الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط، إذ أن نقص الاستثمارات في مجال الصناعات التكريرية المصاحب بارتفاع الطلب على المشتقات النفطية نتيجة ارتفاع معدلات النمو في الدول المتقدمة أدى الى ارتفاع أسعار المشتقات النفطية ومن ثم الارتفاع القياسي في الأسعار الاسمية للنفط الخام.

5.2. المضاربة في الأسواق النفطية: تعد المضاربة عامل رئيسي في عدم استقرار أسعار النفط في أسواق المعاملات الحرة حيث تؤدي التوقعات المتفائلة للمضاربين حول مستقبل الأسعار الى إقبالهم المتزايد لشراء العقود النفطية لآجلة وبالتالي ارتفاع سعر النفط في حين تؤدي التوقعات المتشائمة الى تخلصهم من هذه العقود عن طريق بيعها في السوق مما يؤدي الى انخفاض السعر، مع العلم أن الارتفاع المسجل في أسعار

[1] - Joel Maurice, **Prix du Pétrole**,Réalisé en PAQ au Conseil d Analyse Economique par chrisitine Carl, La Documentation française, Paris, 2001,p :18.

[2]- أحمد الحمزة، أمين البار، **العوامل والأسباب المؤثرة في تحديد أسعار النفط، مجلة الحقوق والعلوم السياسية** ،09، 01، جامعة خنشلة، 2022، ص ص: 1099، 1100.

مع بداية العقد الحالي النفط شجع الكثير من المضاربين على الانتقال من الأسواق المالية الى أسواق المعاملات النفطية الحرة مما ساهم في رفع الأسعار الاسمية الى مستويات قياسية خلال سنة 2007و النصف الأول من سنة 2008.[1]

6.2. سعر بدائل النفط: تؤثر السلع البديلة إيجابيا أو سلبا على الطلب النفطي، ايجابيا في حالة تعذر منافستها لسعر النفط وبالتالي عدم إنقاصها للطلب النفطي، وسلبا في حال تمكن السلعة البديلة بأسعارها التنافسية من حلول محل السلعة النفطية مما يؤدي الى تخفيض وتراجع الطلب النفطي.[2]

7.2. الاستقرار السياسي في العالم: يلعب العامل السياسي دورا مهما في التأثير على حجم الطلب النفطي والذي تكون أثره واضحة على تغيرات الأسعار، فالاضطرابات السياسية تكون سبب الرئيسي أحيانا في تقليص الإمدادات النفطية ما يدفع بالدول المستهلكة للتسارع للحصول على كميات معينة بأي سعر تخوفا من نقص الامدادات.[3]

8.2. الوكالة الدولية للطاقة: بالإضافة الى العوامل الأخرى يوجد عامل أخر يتحكم في الطلب العالمي للنفط، ويتمثل في الوكالة الدولية للطاقة ويتمثل الهدف الأساسي من إنشاء هذه الوكالة في أحدث تغيرات هيكلية في الصناعة النفطية العالمية لصالح الدول المستهلكة، ولتحقيق هذا الهدف اتبعت الوكالة استراتيجية مكونة أساسا من ثلاثة إجراءات هي: ترشيد استهلاك الطاقة بهدف تخفيض الطلب، العمل على إحلال مصادر بديلة للطاقة محل النفط، وأيضا زيادة المخزون الاستراتيجي من النفط لدى كل دولة عضو في المنظمة.

9.2 النمو الاقتصادي: يعد أهم مؤثر في الطلب النفطي حيث إن زيادة النمو الاقتصادي تصاحبه دائما زيادة في الاستهلاك النفطي، خاصة في ظل التطور التكنولوجي الهائل الذي يعتمد بنسبة كبيرة على النفط مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى، كما أن انخفاض النمو الاقتصادي يسمح لكميات الطلب بالتقلص، وهذا كله من شأنه أن يؤثر على النمو الاقتصادي، وبهذا فان العلاقة بين هذين العاملين متداخلة، فكل عامل يؤثر في الأخر.[4]

---

[1]- بوفليح نبيل، **دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والافاق مع الإشارة الى حالة الجزائر**، أطروحة الدكتورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2010-2011، ص ص: 42، 43.

[2]- خويمجة فتيحة، **أثر الازمات النفطية على سياسة الانفاق العام دراسة حالة في الجزائر في الفترة 2000-2016**، أطروحة دكتورة، جامعة اكلي محند اولحاج ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،البويرة، 2017-2018، ص: 38.

[3]- محمد ماحي، **طبيعة الموازنة العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار النفط دراسة حالة الجزائر 2009-2019**،أطروحة الدكتورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلومالاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر ، 2019-2020 ، ص: 36.

[4]- عبادة عبد الرؤوف، مرجع سبق ذكره، ص: 124.

10.2. السعر: يعتبر من أهم العوامل المؤثرة على الطلب النفطي للسلعة (البديلة) النفطية، سواء كان خاما أو منتجات نفطية، فيمكن القول أن النفط يرتبط ارتباطا وثيقا بالسلع أو المنتجات النفطية، فارتفاع السعر النفطي في المدى القصير قد لا يؤثر على أسعار المنتجات النفطية، وبالتالي يقل الطلب على النفط الخام، ويبقى الطلب على المنتجات النفطية كما هو، لأن ذلك الاختلاف في الأسعار لا يظهر لأنه يتوزع بين هذه المنتجات، أما في المدى البعيد فارتفاع أسعار الخام يؤثر على النفط الخام، وفي الطلب على المنتجات النفطية التي تبدأ أسعارها في الارتفاع.

وفي هذه الحالة لا يمكن تغييب دور عملة الدولار في تحديد الأسعار النفط العالمي، حيث نجد أن هناك علاقة متلازمة بين السعر النفط وعملة الدولار ويمكن وصف ذلك من خلال[1]:

– **أثر سعر الصرف الدولار على أسعار النفط الخام:** يؤدي انخفاض سعر صرف الدولار الى رفع أسعار النفط الخام من خلال أثر مباشر أو قصير الأجل لانخفاض الدولار في أسواق النفط في زيادة حدة المضاربات في عقود النفط، الامر الذي يسهم في ارتفاع أسعار النفط. فالنفط كغيره من المواد الأولية المسعرة بالدولار، يصبح رخيصا مقارنة بالاستثمارات الأخرى مقدرة بالعملات الأجنبية لذلك يقبل عليها المستثمرون، ويتمثل الأثر غير مباشر أو بعيد الاجل لانخفاض الدولار في أسواق النفط العالمية في تغيير اساسيات السوق، عن طريق تأثيره في العرض والطلب على النفط، من نتائج انخفاض الدولار على المدى الطويل انخفاض الطاقة الإنتاجية، أو عدم نموها بشكل يتناسب مع الزيادة في الأسعار بسبب انخفاض القوة الشرائية للدول المصدرة.

– **أثر أسعار النفط الخام على سعر الصرف الدولار:** يسهم ارتفاع أسعار النفط في خفض الدولار بسبب ارتفاع فاتورة واردات النفط الامريكية وزيادة العجز في ميزان المدفوعات، ولكون سعر النفط والدولار ينخرطان باتجاهين مختلفين فان الدول المنتجة للنفط والتي تبيع منتجاتها بالدولار ستتضرر من جراء انخفاض القيمة الشرائية للدولار والتي تستخدم لشراء سلع أخرى من الأسواق الخارجية ولتعويض عن هذا التراجع في القوة الشرائية يتم رفع سعر البرميل.[2]

[1]- أحمد الحمزة، أمين البار، مرجع سبق ذكره، ص: 1099.

[2]- نبيل مهدي الجنابي، كريم سالم حسين، **العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية (Granger)**، ص7 .https://www.freit.org ، 2024/03/23، 23:30.

المطلب الثاني: مراحل وطرق تسعيرة النفط

يعتبر النفط سلعة استراتيجية ذات أولوية تتداول في الأسواق مثلها مثل بقية السلع الاقتصادية الأخرى، أن عملية تسعير النفط وتطوره وطرق تحديده تخضع لعدد من العوامل الاقتصادية والسياسية وسياسات الدول المنتجة والمستهلكة لها، بالإضافة الى الظروف الاقتصادية الدولية وطبيعة سوق النفط السائدة[1]. وذلك استجابة للتغيرات الهيكلية الاقتصادية والسياسية، وتغير موازين القوى والتحولات الاقتصادية والسياسية العالمية، فإنه من الصعب التوصل الى فهم كامل لنظام تسعير الحالي دون فهم أنظمة التسعير السابقة[2]. وعليه مرت تسعيرة النفط عبر عدة مراحل نذكر منها:

الفرع الأول: تسعير النفط الخام في ظل الاحتكار المطلق 1880-1950

إن أهم ما ميز هذه المرحلة هو سيطرة شركات النفط العالمية الكبرى على كامل سلسلة صناعة البترول العالمية، خاصة انفرادها بتسعير النفط الخام حيث لوحظ احتكار تام في السنوات الأولى من الإنتاج، هذا ما ساعدها على احكام سيطرتها على الصناعة النفطية، ويمكن تقسيم هذه المرحلة الى ثلاث فترات زمنية وسعرية موضحة كما يلي:

1. حسب نظام الخليج المكسيك الأساس الأحادي 1936-1939: تم هذا نظام بالاتفاق بين ثلاث شركات نفطية كبرى هي: شركة "ستاندرد اويل نيو جارسي" وشركة "شل "وشركة "رويال داتش" في قلعة اكناكاري بإسكتلندا عام 1928،الذي اثمر عن ولادة تسعيرة جديدة اطلق عليه نظام نقطة الأساس خليج في المكسيك، تم تطبيقه عام 1936 بسعر معلن قدره دولار و تسع سنتات لبرميل النفط الخام الأمريكي[3]، حيث يتم خلال هذا النظام حساب كل أسعار الخامات العالية بناء على سعر النفط الخام في خليج المكسيك مضاف إليه تكاليف النقل والتامين من خليج المكسيك الى منطقة الاستيراد، وثم اختيار نفط خليج المكسيك كأساس لارتفاع تكاليف إنتاجه[4].

2. حسب نظام الأساس المزدوجة1939-1945: حيث تم تحديد أسعار النفط على أساس منطقتي خليج العربي وخليج المكسيك وهذا بعد أن لاحظت بريطانيا ارتفاع غير مبرر في أسعار النفط التي كانت تستوردها، مما دفعها للإعتراف بالخليج العربي كنقطة أساس ثانية، وتم تسعير النفط في عبدان بإيران، وبموجب هذا النظام الجديد لدينا نقطتين للتسعير واحدة في الخليج العربي والثانية في خليج المكسيك والسعرالمعلن في النقطتين موحد بينهما،

---

[1]– نابز حمه رشيد عمر، سعود غالي صبر، مرجع سبق ذكره، ص: 156.

[2]– قالي محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 60.

[3]– بلوافي عبد المالك، مرجع سبق ذكره، ص : 58.

[4]– حسيبة زايدي، **فعالية إعادة تدوير الأموال البترولية في التنمية الاقتصادية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012**، أطروحة الدكتورة، جامعة محمد خضير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة،2014-2015، ص: 60.

مضافا اليه التكاليف النقل من الخليجين الى ميناء الاستراد أي الأسعار المعلنة مضاف اليها أجور الشحن و التأمين[1].

3. حسب نظام الأساس الأحادية المتعادلة 1945 –1950: اعتمد هذا النظام بعد الحرب العالمية الثانية وهو يقوم على نفس مبدأ نظام النقطتين الأساس المزدوجة لكن بتغيير منطقة التعادل لأسعار النفط في سوق المكسيك والخليج العربي من"Napoli" الإطالية الى ميناء " Southampto" التابع الى الإنجلترا بمعنى أنه ثمن شراء النفط العربي هو السعر المعلن مضاف اليه كلفة النقل من نقطة الأساس الى مكان التسليم من خليج العربي الى ميناء.[2]

الفرع الثاني: تسعير النفط الخام في ظل الانحصار الاحتكاري ومنظمة الأوبك 1950–1979

بداية يقصد بالانحسار الاحتكاري هو ضعف الشركات الاحتكارية على الصناعة البترولية، خاصة جانب الأسعار حيث كانت المتحكم الوحيد في تحديد أسعار البترول منذ إكتشافه، حيث شهدت هذه الفترة ظهور متحكمين جدد في تحديد الأسعار، الذي يتعلق بالدول المنتجة والمصدرة للنفط في الشرق الأوسط وافريقيا وأمريكا والتي انشأت حكومتها منظمة الأوبك كوجه موحدة للمنتجين في 10 سبتمبر 1960، ولتضع حد للتحكم الاحتكاري للشركات البترولية[3]، وتم تقسيمها إلى:

1. نظام قاعدة الأسعار المتحققة 1950–1960: وقد حدد سعر هذا النفط وقف هذا النظام على أساس سعر النفط الأمريكي في خليج المكسيك، وظل ساريا حتى تأسيس منظمة الأوبك.

2. نظام قاعدة سعر الإشارة 1960–1970: وعرفت الأسعار في هذه الفترة انتعاشا، حيث فرضت الأوبك السعر المتعامل به وذلك وفق نظام سعر الإشارة لنفط العربي الخفيف السعودي كالخام المرجعي، في ظل نظام اتفاقيات المشاركة مع الشركات النفطية الكبرى.

3. نظام قاعدة السعر الرسمي 1970–1979: عرفت هذه المرحلة تصحيحا هيكليا لسعر النفط من طرف منظمة أوبك والذي أدى الى ارتفاع الأسعار بناء على ما جاء به اتفاق كاركاس في ديسمبر 1970، والذي أوصى بضرورة اختلاف أسعار الخامات حسب اختلاف الكثافة النوعية لنفط، واتفاقية طهران في فيفري 1971والتي نصت على رفع أسعار النفط الخام، اتفاقية جنيف في ديسمبر 1972، والتي نصت على مراعاة تغير سعر الصرف الدولار في تسعير النفط، ومنذ 1973انفردت أوبك بتسعير النفط وفق سلة خاماتها.

---

[1]– نابز حمه رشيد عمر، سعود غالي صبر، مرجع نفسه، ص: 157.

[2]– مانع سهام، مرجع سبق ذكره، ص: 52.

[3]– بلوافي عبد المالك، مرجع سبق ذكره، ص: 61.

الفرع الثالث: تسعير النفط الخام في ظل المنافسة الحرة 1980-حاليا

بعد أزمة 1973 طورت الدول المستهلكة أساليب جديدة لتسويق النفط الخام تفاديا لتقلبات الأسعار أهمها الأسواق النفطية الآجلة والبورصات النفطية منذ 1980، وشجعت على زيادة إنتاج الدول خارج منظمة أوبك مما قلل من سيطرة المنظمة في مجال التسعير وفتح المجال أمام قوى السوق وميكانيزمات العرض والطلب للتأثير على أسعار النفط[1]. يمكن أن نميز بين مرحلتين أساسيتين عرفتهم هذه الفترة وهي كما يلي:

- **تسعير النفط خلال الفترة 1980-2000:** تميزت هذه المرحلة بزوال سيطرة الشركات النفطية الاحتكارية حيث انتقلت الى منظمة الدول المصدرة للنفط، كما تميزت أيضا بأن السعودية كانت تخالف قرارات منظمة أوبك حيث قامت برفع انتاجها رغم إعلان الأوبك عن عدم رفع انتاجها في ماي 1980، وفي نفس السنة أعلنت عن تثبيت الخام عند 30 دولار للبرميل وتجميد الأسعار الرسمية لأنواع أخرى عند ذات المستوى، إلا أن السعودية آثرت مرة أخرى إبقاء سعر بترولها الى مستوى المحدد من طرف الأوبك.

- **تسعير النفط خلال الفترة 2000-2020:** تميزت هذه المرحلة باتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات ومن بينها رفع من الكمية المنتجة سنة 2000 نتيجة انخفاضه، أما في سنة 2001 فقد قرر تخفيض الكمية المنتجة من النفط نتيجة لأحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الامريكية، كما تم رفع كمية الإنتاج ب 1.5 م/ب/ي نتيجة لنقص انتاج النفط بسبب حرب العراق 2003، وفي سنة 2009 تم خفض الحصص الإنتاجية ليضل اجمالي الخفض إلى 4.2مليون ب/ي.[2]

[1]- حسيبة زايدي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 60، 61.

[2]- شاوي حنان، **قياس أثر تقلبات أسعار النفط على مربع كالدور دراسة حالة (حالة الجزائر والسعودية، المغرب وتونس) خلال الفترة 1980-2019**، أطروحة الدكتورة، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف، 2022-2023، ص:38.

المطلب الثالث: تأثيرات أسعار النفط على معدل التضخم والناتج الداخلي الخام

إن التقلبات المستمرة لأسعار النفط الناتجة عن التغيرات المتعددة في السوق النفطية والمحيط الاقتصادي، مما جعلته يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية من بين هذه المتغيرات التضخم والناتج الداخلي الخام،التي يمكن أن تخفض أو ترفع من أدائه. وعليه سيتم التعرف الى كيفية تأثير أسعار النفط على التضخم و الناتج كما يلي:

الفرع الأول: تأثير أسعار النفط على معدل التضخم

النفط كما نعرف هو من أهم السلع الرئيسية حول العالم منذ مئات السينين، وذلك نظرا لأهميته الاقتصادية العالية وتأثيره القوي على المسار الاقتصادي حول العالم أجمع وليس فقط الدول المنتجة له، يؤثر سعر النفط بشكل قوي على معدلات التضخم في أغلب اقتصاديات العالمية الكبرى، ويرجع ذلك الى العلاقة السببية بين كل من النفط ومعدلات التضخم، فكلما ارتفعت أو تراجعت أسعار النفط تأثرا بالعوامل المختلفة، نجد أن معدلات التضخم تتبع اتجاه تلك الأسعار سواء كان ارتفاعا أو انخفاضا[1]، كما يعرف التضخم على أنه ارتفاع دائم ومستمر في المستوى العام للأسعار، ومعدل التضخم هو معدل نمو مستوى الأسعار، أما علاقة سعر النفط بالتضخم فنجد أن ارتفاع سعر النفط يمثل صدمة تضخمية والتي يمكن أن ترافق بأثار الدور الثاني من خلال حلقة الأسعار– الأجور فارتفاع أسعار النفط من شأنه أن يؤدي الى ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك(CPI) وهذا يتوقف طبعا، على مدى أهمية المنتجات النفطية ضمن سلة الاستهلاك وبالإضافة الى هذا الأثر المباشر يوجد ما يسمى بآثر الدور الثاني، فبسبب انخفاض القدرة الشرائية الناتج عن ارتفاع أسعار الاستهلاك، قد يطالب العمال برفع الأجور، مما يؤدي الى حلقات الأسعار– الأجور، أما المؤسسات فإنها بدورها تحول ارتفاع تكاليف الإنتاج الناتج عن ارتفاع أسعار النفط الى ارتفاع أسعار البيع، وهو ما يؤدي الى تغذية حلقة أسعار– الأجور، إذ انه يولد مراجعات تصاعدية للتضخم المتوقع. ولقد تمت دراسة ردة فعل أسعار الاستهلاك والتضخم تجاه تقلبات أسعار النفط من طرف عدة باحثين على غرار: Hooker، Barskyو Kilaineأو Le Blanc وChinn. فبينما بين توصل Barsky وKilian الى نتيجة مفادها أن ارتفاعات أسعار النفط تولد معدلات تضخم عالية، نجد أن Le Blancو Chinn قد وجدا أن تأثير أسعار النفط على التضخم هو فقط تأثير متوسط ومعتدل ليس قويا.[2]

ومنه فإن هناك علاقة ارتباط بين تقلبات أسعار النفط و التضخم، وهي علاقة طردية، حيث أن أسعار النفط تؤثر على التكاليف الإنتاج و منه تؤثر على أسعار المنتجات النهائية، أما الدول المستوردة للنفط فإنها عند شراء

---

[1]– المتداول العربي، **النفط وكيف يؤثر على معدلات التضخم**، 25–03–2024، 01:00، الموقع: https://www.arabictrader.com .

[2]– بن سبع حمزة، **أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (عرض النقد، الانفاق الحكومي، البطالة، والتضخم) في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية باستخدام تقنية "VAR"**، شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2011–2012، ص: 28.

النفط تستورد معه التضخم، مما يؤثر على المستوى العام للأسعار، لذلك لكون النفط مادة أساسية في الزراعة والصناعة، وقطاع الخدمات والنقل و السياحة باعتبارها تكاليف، ومن جهة أخرى فإن التضخم يؤثر على القيمة الحقيقية للعوائد النفطية و التي تتلقاها الدول المصدرة للنفط.[1]

الفرع الثاني: تأثير أسعار النفط على الناتج الداخلي الخام

مثلما تمت الإشارة اليه من طرف Yucel et Brown (2002)، Leibry, jonrs, et Pik(2004) وأخرون، فإن أسعار النفط يمكن أن تمارس تأثيرا على النشاط الاقتصادي عبر العديد من القنوات، فإن ارتفاع سعر النفط الخام يؤدي الى رتفاع المنتجات النفطية، وهو ما يؤدي بدوره الى ارتفاع فاتورة الطاقة بالنسبة للمستهلكين(عائلات، مؤسسات، حكومات)، أما بالنسبة للمنتجين فإن المؤسسات تتكيف مع ارتفاع تكلفة الوحدة المنتجة، وبالتالي فإن ارتفاع أسعار النفط يؤدي الى انخفاض الإنتاجية.

حيث يمكن توضيح العلاقة بين سعر النفط و الناتج الداخلي الخام عن طريق تأثر جانب العرض الكلاسيكي (Supply–side effect)، والذي حسبه فإن أي ارتفاع في لأسعار النفط هو دليل على نقص و ندرة المدخلات الضرورية الإنتاج، مما يؤدي بدوره الى انخفاض الناتج الكامن، وبالنتيجة يكون هناك ارتفاع في تكلفة الإنتاج يقابله انخفاض في الإنتاجية و تباطؤ نمو الناتج. ولقد تم التناول هذه العلاقة بين أسعار النفط و الناتج بكثرة من طرف العديد من الادبيات التطبيقية، عموما هذه الدراسات توصلت الى نتيجة أساسية مفادها أن الارتفاع في أسعار النفط يخلف أثرا سلبيا على مستوى الناتج، بينما وجد أن هذا الأثر ضعف مع مرور الزمن، وخاصة منذ أواخر التسعينات القرن الماضي، ومن بين التفسيرات المطروحة، نجد ذلك التفسير القائل بأنه بالرغم من أن الاقتصاد العالمي عرف منذ أواخر التسعينات صدمتين بتروليتين لا تقلان عن أهمية و شدة أزمة السبعينات،إلا أن نمو الناتج الداخلي الخام و معدلات التضخم حافظت على ثباتها في أغلب البلدان الصناعية الكبرى. حسب Blanchard و Gali (2007)، فإن هناك تفسير معقول لهذا الأثر المتناقض، وهوأن آثار صدمات ارتفاع أسعار النفط تكون متشابهة بين الفترات التي تشهد هذا الارتفاع في الأسعار، لكن ما يمكن أن يؤدي الى اختلاف آثار هذه الصدمات، هو إمكانية تزامنها مع الصدمات كثيرة من عدة أنواع، فمثلا تزامنت الصدمات النفطية لسنوات السبعينات مع ارتفاعات كبيرة في الأسعار السلع الأخرى، بينما تزامن ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الأولى من الالفية الثالثة مع نمو عالي للإنتاجية و الطلب العالمي على النفط.[2]

[1]- شاوي حنان، المرجع سبق ذكره ، ص: 49.
[2]- بن سبع حمزة ، نفس المرجع ، ص: 27.

خلاصة الفصل الأول:

تعدد تعاريف أسعار النفط أو(البترول) من باحث إلى آخر ومن عالم إلى آخر ولكن رغم التعدد إلا انها تحمل معنى واحد، حيث يعرف على أنه عبارة عن قيمة المادة أو السلعة معبر عندها بالدولار، حيث تتحكم فيه جملة من العوامل الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية وغيرها. يعتبر النفط سلعة أساسية ذات أهمية بالغة في العلاقات الدولية، حيث ظهرت أنواع متنوعة من الأسعار في فترات مختلفة نتيجة لتطور أسعار النفط منها أسعار معلنة، أسعار السوق، سعر التكلفة الضريبة، سعر الإشارة، السعر الفوري، سعر حقيقي، أسعار الاجل الطويل، أسعار البرميل الورقي وغيرها من الأسعار. وفي ظل التطور التاريخي لأسعار النفط ومختلف التقلبات التي مرت بها عرفت السوق النفطية عدة أزمات نتيجة لتقلبات أسعار النفط منذ بداية السبعينيات الى غاية سنة 2014 وتمثلت في أزمة 1973، أزمة 1986، أزمة2004، أزمة 2014، تكمن أهمية النفط في الاقتصاد في كونه المصدر الرئيسي للعملة الصعبة والطاقة، حيث يعتبر النفط كمادة أولية أساسية في الصناعة وكذا اهم سلعة للتبادل التجاري، مما جعلته يحظى بالاستعمال الواسع .

كما شهدت ظاهرة التضخم هي الأخرى عدة تفسيرات مختلفة ومتنوعة وذلك بسبب اختلاف الظروف الاقتصادية السائدة في تلك الفترة، يعرف على أنه الارتفاع المستمر والمحسوس للمستوى العام للأسعار، كما يمكن تصنيفه الى عدة أنواع منها التضخم المكبوت وذلك حسب تحكم الدولة ومراقبتها للأسعار، أو حسب شدته نجد تضخم الجامح وكذلك حسب تعدد القطاعات الاقتصادية نجد تضخم سلعي، داخلي وغيره، بحيث يتم قياس التضخم بالاعتماد على عدة معايير ومؤشرات من بينها الرقم القياسي للأسعار الاستهلاك، معيار الافراط النقدي، فائض الطلب،كما انه ليس هناك سبب وحيد لظهور التضخم بل هناك عدة أسباب منها زيادة الطلب الكلي، انخفاض العرض الكلي، زيادة تكاليف الإنتاجية.

ولقد جاءت عدة مدارس اقتصادية تفسر ظاهرة التضخم من خلال مختلف النظريات منها المدرسة الكلاسيكية تحت النظرية الكمية للنقود ثم المدرسة الكينزية بالإضافة الى المدرسة الحديثة وهي بمثابة تحديثا لنظرية الكمية للنقود، كما اختلفت السياسات المنتهجة في مكافحة التضخم من بلد الى آخر باختلاف مسبباتها إلا أنه تمكنا من حصر نوعين من السياستين في معالجة التضخم والتي تمثلت في السياسة النقدية بالدرجة الأولى ومختلف أدواتها الكمية والنوعية بالإضافة الى السياسة المالية وكذلك مختلف أدواتها بالإضافة الى سياسة الحديثة التضخم المستهدف.

تلعب قوى العرض والطلب دور هاما في التحديد والتأثير على أسعار النفط وهناك عوامل أخرى تؤثر وتتأثر بها قوى العرض والطلب ، وبالتالي تتحكم في سعر النفط، حيث مرة هذا الأخير بعدة مراحل وطرق تسعيره من بينها، مرحلة التسعير في ظل الاحتكار المطلق، وفي ظل الانحصار الاحتكاري وظهور منظمة الأوبك، بالإضافة الى مرحلة التسعير في ظل المنافسة الحرة.

إن التقلبات المستمرة التي عرفتها أسعار النفط الناتجة عن التغيرات التي تحدث على مستوى المحيط الاقتصادي و كذلك السوق النفطية، جعلته يؤثر مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية من بينها التضخم و الناتج الداخلي الخام، حيث كان تأثير أسعار النفط على معدل التضخم يتبعان نفس الاتجاه(علاقة طردية) سوء بالارتفاع أو الانخفاض، أي أن هناك ارتباط بين تقلبات أسعار النفط و معدل التضخم، أما بالنسبة الى تأثير أسعار النفط على الناتج فقد أجمعت الدراسات على أن الارتفاع في أسعار النفط يخلق أثر سلبي على مستوى الناتج أي علاقة عكسية.

الفصل الثاني: تحليل كل أسعار النفط ومعدل التضخم والناتج الداخلي الخام في الجزائر

تمهيد:

يعتبر النفط سلعة استراتيجية هامة تعتمد عليها معظم دول العالم وخاصة الجزائر، فالثروة النفطية هي مصدر الرئيسي للطاقة في الجزائر، وبالاعتبار الاقتصاد الجزائري يعتمد على العوائد النفطية بالدرجة الأولى، فهي تتأثر بأي تغير يحدث في سعر النفط سواء كان بالإرتفاع أو الإنخفاض الذي يعود على الاقتصاد الجزائري إما بالانتعاشه أو تراجعه ودخوله في أزمة، مما يجعل هذه الثروة تحظى باهتمام كبير من طرف السلطات الجزائرية من أجل حمايتها و تطويرها. كما يتأثر بظاهرة التضخم التي تعد أحد أهم المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها الى حد الآن، نتيجة لما يسببه من اثار على مستوى الصعيد الاقتصادي، وكونه حالة تصيب الحياة الاقتصادية للدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء، ولاسيما الجزائر التي عانت من تقلباته المتمثلة في صورة ارتفاعات الأسعار حيث حاول الباحثين دراسة هذه الظاهرة من جميع جوانبها وتحديد أسبابها وطرق معالجتها، وعليه سنقوم في هذا الفصل بتتبع وتحليل مسار كل من أسعار النفط و معدلات التضخم وكذلك الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال فترة الدراسة من 1980-2022، حيث تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث هما:

المبحث الأول: تحليل أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة 1980-2022

المبحث الثاني: تحليل معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2022

المبحث الثالث: تحليل الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 1980-2022

المبحث الأول: تحليل أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة 1980-2022

تزخر الجزائر بثروة عظيمة لا يستهان بها والتي من خلالها يتم تحديد وضعية الاقتصاد الجزائري والذي يكون متوقفا على حركة الأسعار النفطية وعوائدها، مما يجعله عرضة لأي صدمة تهدد أمنه واستقراره، ويمكن تتبع تطور أسعار النفط لسحاري بلاندSharan Blendخلال الفترة 1980-2022من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02-01): تطور أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

الوحدة:(الدولار الأمريكي للبرميل)

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
أسعار النفط	38.16	36.76	33.51	29.9	28.72	27.63	14.53	18.36	15.14
السنة	**1989**	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**
أسعار النفط	18.53	24.34	21.04	20.03	15.7	16.19	17.41	21.33	19.62
السنة	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**
أسعار النفط	13.02	18.12	28.77	24.74	24.91	28.73	38.53	54.64	66.05
السنة	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
أسعار النفط	74.66	98.96	62.35	80.35	112.92	111.49	109.38	99.68	52.79
السنة	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**	**_____**	**_____**
أسعار النفط	44.28	54.12	71.17	64.52	39.18	70.89	103.9	_____	_____

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على قاعدة بيانات منظمة الأوبك https://oapecorg.org

ومن أجل التوضيح أكثر لتطور أسعار النفط في الجزائر من (1980-2022) نستعين بالشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم(02-01): منحنى تطور أسعار النفط في الجزائر للفترة(1980-2022)

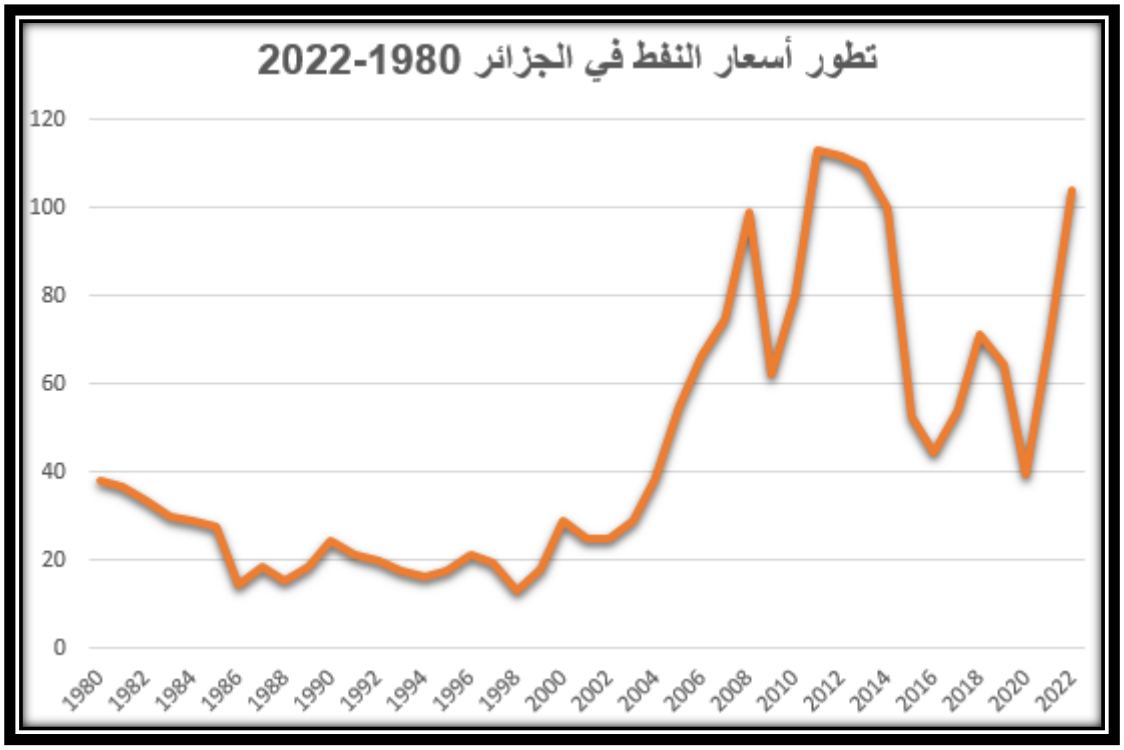

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(02-01) وباستخدام برمجية Excel 2013.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(02-01) والرسم أعلاه أن أسعار النفط في الجزائر عرفت تذبذبات متفاوتة خلال الفترة 1980-2022، إذ في بداية السنة 1980 سجلة 38.16 دولار للبرميل، وذلك ناتج عن مجموعة من العوامل الاقتصادية و التوترات الجيوسياسية ناتجة عن قيام الثورة الإيرانية ثم تنخفض وترتفع بوتيرة تدرجيا من الفترة 1981الى غاية 1998 مسجلة بقيمة 13.02دولار للبرميل، يعود هذا الانخفاض الى قرارات منظمة الأوبك في خفض إنتاجها، ثم عرفت بعد ذلك أسعار النفط ارتفاعا بقيمة 18.12دولار للبرميل خلال سنة 1999الى غاية2013 مقدرة ب 109.38دولار، حيث ارتفع الطلب على النفط كما تخللت هذه الفترة عدة أزمات من بينها أزمة2008، التي أثرت على السنة 2009 بالانخفاض قدر ب 62.65 دولار للبرميل، وخلال الفترة 2014-2022 والتي شهدت في بداية السنة أزمة نفطية و تراجعت فيها أسعار النفط لمدة سنتين متتاليتين، ومن سنة 2017الى غاية 2022 شهدت هذه فترة تذبذبا بين الانخفاض والارتفاع هي أخرى من 54.12دولار للبرميل الى 64.52 دولار سنة 2019، ثم انخفضت أسعار النفط بسبب بعض العوامل الاقتصادية والصحية والتي تمثلت في جائحة فيروس كورونا سنة 2020 حيث سجلت 39.18 دولار، ثم ارتفعت من جديد خلال السنتين القادمتين وصلت الى حدود 103.9دولار للبرميل في سنة 2022.

ومن خلال الرسم البياني يمكن تقسيم تطور أسعار النفط خلال الفترة(1980-2022) الى ثلاث فترات حيث تتخلل كل فترة من الفترات أزمة نفطية، أو عدة أزمات نفطية

المطلب الاول: تحليل تطور أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة(1980-1999)

شهدت أسعار النفط تقلبات عديدة منذ الصدمة النفطية الأولى في بداية السبعينيات والتي عرف فيها سعر ارتفاعا ثم تبعته أزمة 1981 أين حدث اختلال في التوازن بين العرض والطلب. وكذلك أزمة 1986 والتي أثرت بشكل كبير على الاقتصاد الجزائري ولقد أدى انهيار أسعار النفط الى تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية للبلد[1]، مع نهاية عقد الثمانينات وبداية التسعينات عرفت نوع ما أسعار النفط استقرارا، و يوضح جدول التالي التطورات التي شهدتها أسعار النفط خلال الفترة 1980-1999

الجدول رقم (02-02): تطور أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1980-1999)

الوحدة:(الدولار الأمريكي للبرميل)

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
أسعار النفط	38.16	36.76	33.51	29.9	28.72	27.63	14.53	18.36	15.14	18.53
السنة	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**
أسعار النفط	24.34	21.04	20.03	17.5	16.19	17.41	21.33	19.62	13.02	18.12

المصدر: من اعداد الطالبة وبالاعتماد على بيانات الجدول رقم (02-01) المذكورة سابقا

كما يمكننا توضيح أكثر من خلال الرسم البياني لتطور أسعار النفط في تلك الفترة

[1]- دقيش جمال، جعفر هني محمد، **أثر تقلبات أسعار النفط على التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذجNARDL، مجلة الاستراتيجية والتنمية**، 09، 03مكررة (مكررة الجزء الأول)، المركز الجامعي غليزان،2019، ص :118.

الشكل البياني رقم(02-02): منحنى تطور أسعار النفط في الجزائر للفترة (1980-1999)

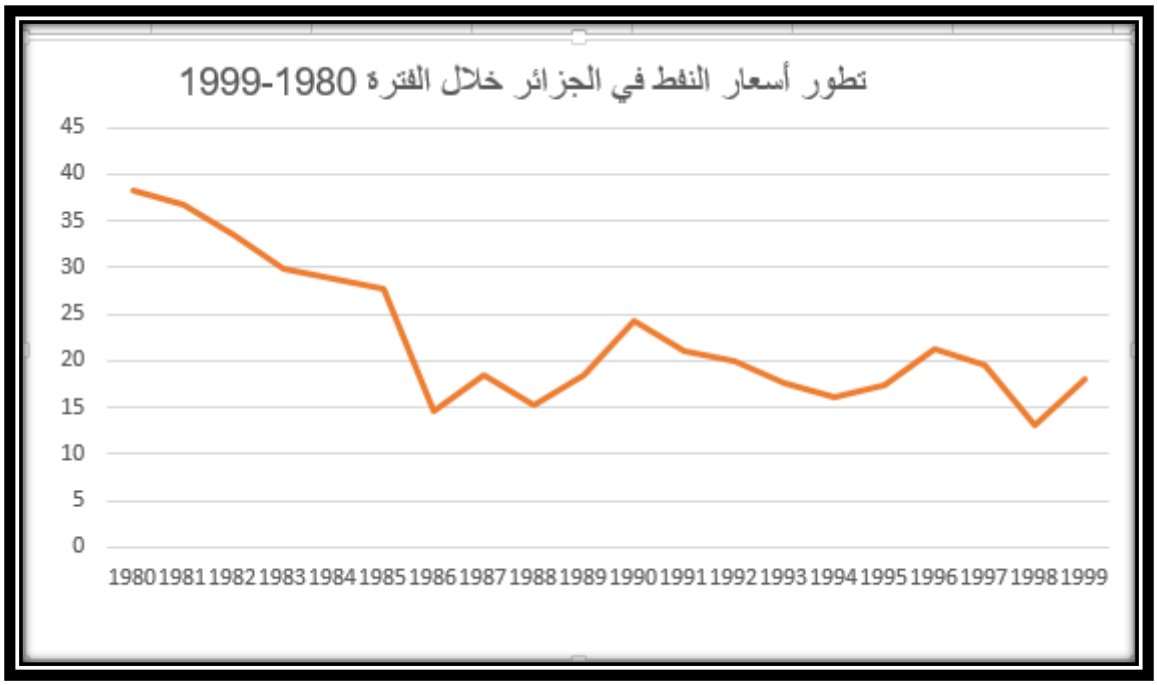

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(02-02)، وباستخدام برمجية Excel 2013

من خلال معطيات الجدول رقم (02-02) والشكل البياني أعلاه نلاحظ أن أسعار النفط مع بداية فترة الثمانينات شهدت ارتفاعا ملحوظا حيث سجلت قيمة أسعار النفط في هذه السنة حوالي 38.16 دولار للبرميل، وهذا راجع الى التوترات الجيوسياسية الناجمة عن قيام الثورة الإيرانية، كما عرفت في عام 1981 انخفاضا وصلت قيمته الى حدود 36.67دولار للبرميل، ثم استمرت في وتيرة الانخفاض في أسعار من مستوى 36.67 دولار للبرميل الى حوالي 33.51دولار للبرميل في العام 1982، واستمرت في الهبوط الى 29.9دولار في العام 1983، وكذا 28.72دولار في العام 1984، وكذلك في عام 1985بلغت قيمته 27.63دولار،حيث وصلت الأسعار الى 14.53دولار للبرميل و الذي يعتبر أدنى مستوى لها في عام 1986. وكان سببها الرئيسي الاضطرابات والثورة التي حدثت في ايران سنة 1979التي توقفت على إثرها صادراتها من النفط، بالإضافة الى انخفاض في انتاج النفط العراقي نتيجة لاندلاع الحرب العراقية الإيرانية سنة 1980، هذه الأسعار المرتفعة كانت جد مهمة بالنسبة للدول النامية المنتجة للنفط، لهذا سعت للمحافظة عليها وعدم اضطرارها لخفض أسعارها مرة أخرى[1]، كما شهدت أسعار متدنية ويعود ذلك الى انخفاض الاستهلاك العالمي للنفط، المنافسة بين دول الأوبك ودول خارج الأوبك[2]، لوضع حد لانخفاض الأسعار حاولت أوبك فرض نظام الحصص للحفاظ على سعر النفط

[1]- حفصي بونبعو ياسين، هلال عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص: 244.

[2]- فيروز شريط، طه بن الحبيب، مرجع سبق ذكره، ص: 416.

في نهاية عام 1986.[1] ثم ارتفع سعر نفط نوع ما في العام 1987الى 18.36دولار مقابل السنة السابقة 14.53دولار. ليشهد تراجعا سنة 1988 مسجلة 15.14دولار، جراء الازمة النفطية لسنة 1986، والناتجة عن عدم احترام بعض الدول المنتجة للنفط لحصصها الإنتاجية، الذي سبب ضرر كبير لدول المنتجة والجزائر احدى الدول المتضررة، باعتبارها دولة ريعية تعتمد بالدرجة الأولى في مواردها المالية على عوائد النفط، الامر الذي أدى الى تفاقم مشكلة المديونية وعجز ميزان مدفوعاتها[2]، غير أنه ارتفعت أسعار النفط في الفترة 1989وبداية التسعينيات من مستوى 18.53دولار في العام 1989الى 24.43دولار للبرميل في العام 1990،الذي شهد تحسنا في سوق النفط العالمية بسبب تداعيات حرب الخليج وتاثيرها على الإنتاج النفطي شهدا انخفاضا ملموسا مما اثر على الأسعار بطريقة إيجابية[3]، لتنخفض من جديد في عام 1991 مسجلة بذلك مستوى 21.04دولار للبرميل.

كما يتبين أن أسعار النفط استمرت بالانخفاض على مر أربع سنوات ابتداء من السنة 1992الى غاية 1995 من مستوى 20.03دولار للبرميل في السنة الأولى الى 17.41دولار للبرميل في السنة الأخيرة من هذه الفترة. ثم لترتفع بعد ذلك في السنة الموالية الى 21.33دولار للبرميل، ثم تواصل الانخفاض في السنوات 1997، 1998 حيث سجلت بقيمة 19.62دولار وصولا الى حد أدنى خلال هذه الفترة قدرت ب 13.02دولار للبرميل في العام 1998. ويرجع هذا التدهور خلال الفترة من 1992الى غاية 1998، بسبب انهيار الاتحاد السوفياتي ونشوب حرب الخليج الثانية وتراجعت أسعار النفط مرة أخرى في سنة 1998،[4] بسبب الأزمة وتخفيض الإنتاج النفط من طرف الدول المنتجة[5]، ثم بعد ذلك أخذت أسعار النفط ترتفع ارتفاعا تدرجيا مسجلة 18.12دولار للبرميل في العام 1999.

---

[1]– بن بوزيان محمد ، لخديمي عبد الحميد، **تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائردراسة تحليلية اقتصادية قياسية، مجلة الباحث الاقتصادي**،01، الجزائر، 2013 ، ص : 120.

[2]– عائشة عميش، وهيبة سراج، **قياس وتحليل أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1986-2019 باستخدام نموذج ARDL، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات**، 07، 01، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، جوان 2022، ص: 85.

[3]- عياد حنان، بن عيسى امينة، **تأثير صدمات أسعار البترول على التضخم في الجزائر : دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2019، مجلة مجاميع المعرفة**، 01،09، تلمسان، أفريل2023، ص: 6.

[4]- مروان بن سنوسي، عبد القادر ساهد، مرجع سبق ذكره، ص : 18.

[5]– عائشة عميش، وهيبة سراج، مرجع سبق ذكره، ص: 85.

المطلب الثاني: تطور أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة 2000-2010

وفي العقد الثاني عرفت أسعار النفط ارتفاعا متواصلا على العموم دون أن نتجاهل بعض الانخفاضات طفيفة الناجمة عن بعض الأسباب والعوامل المختلفة سياسية اقتصادية وغيرها، نتيجة لماعرفه العالم على المستوى الاقتصادي من أحداث أثرت بشكل كبير على أسعار النفط في الجزائر، والجدول التالي يبين تطور أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2010).

الجدول رقم (02-03): تطور أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة(2000-2010)

الوحدة:(الدولار الأمريكي للبرميل)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
أسعار النفط	28.77	24.47	24.91	28.73	38.53	54.64	66.05	74.66	98.69	62.35	80.35

المصدر: من اعداد الطالبة وبالاعتماد على بيانات الجدول رقم (02-01) المذكورة سابقا.

يمكن توضيح ذلك من خلال الرسم البياني لتطور أسعار النفط في الفترة 2000-2010 وممثل في:

الشكل البياني رقم(02-03): منحنى تطور أسعار النفط في الجزائر للفترة (2000-2010)

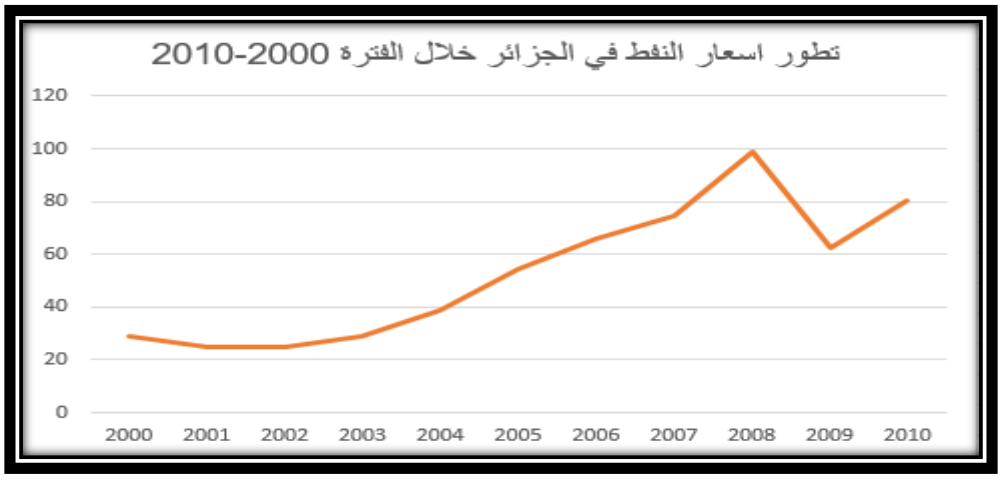

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(02-03)، وباستخدام برمجية Excel 2013

من خلال الشكل أعلاه ومع بداية العقد الثاني سنة 2000 ارتفعت أسعار النفط مجددا سجلت 28.77دولار للبرميل، نتيجة زيادة الاستهلاك العالمي للنفط بسبب موجة البرد الشديد التي ميزت فصل الشتاء في اروبا و الولايات المتحدة الامريكية، وكذا الضرائب الباهظة التي فرضتها الحكومات الأوروبية على أنواع الوقود المختلفة مما أدى الى موجة من اضطرابات واحتجاجات في فرنسا و بريطانيا لتشمل كل اروبا. نظرا لأن الأوبك في تلك الفترة كانت تملك أكثر حصة إنتاجية من الإنتاج العالمي للنفط ويملك أعضائها نسبة 80%من الاحتياطات العالمية للنفط حيث قامت الوكالة الدولية للطاقة بإرسال تقرير حول وضع السوق الذي عرف نقص في العرض وضغطت على المنظمة لرفع الإنتاج[1]، لتتراجع في سنتي2001، 2002 ليسجل على الترتيب 24.74، 24.91دولار للبرميل، وهذا الانخفاض راجع الى تباطؤ الاقتصادي الذي شهده العالم واحداث 11سبتمر 2001 في الولايات المتحدة الامريكية، وما تبعها من انخفاض أسعار النفط على المنتجات النفطية نتيجة تدهور معدلات النمو الاقتصادي العالمي وانخفاض حاد في الطلب النفطي[2]، كما نلاحظ أن أسعار النفط ارتفعت خلال سنتي 2003و 2004 مقارنة مع سنوات السابقة مسجلة على التوالي ب 28.73، 38.53 دولار للبرميل، ومن بين الأسباب التي أدت الى ارتفاع أسعار النفط في هذه الفترة ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، ظهور اضطرابات لكثير من الدول المنتجة للنفط[3]، لتواصل أسعار النفط في الارتفاع الى مستويات قياسيا لم تشهدها من قبل طيلة الأربعة سنوات القادمة ابتداء من السنة 2005الى غاية 2008 مسجلة 54.64 دولار للبرميل وصولا الى 98.96دولار للبرميل، وكان هذا الارتفاع بسبب الزيادة في الطلب العالمي على النفط بالإضافة الى تدهور قيمة الدولار في هذه الفترة[4]، وأيضا مهد هذا الارتفاع الى ظهور الازمة سنة 2008 ، والتي كان لها تأثير واضح على سوق النفط[5]، لتتراجع بعدها أسعار النفط بشكل كبير لتسجل 62.35دولار للبرميل سنة 2009،بسبب الازمة المالية العالمية وضغطها على أسعار النفط، أما خلال سنة 2010ارتفعت أسعار النفط حيث سجلت 80.35دولار للبرميل مقارنة بالسنة 2009،نتيجة لتداعيات الازمة المالية العالمية[6].

---

[1]- مراد علة، **تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية دراسة تحليلية2000-2014، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية**، 03، 09،جامعة الوادي، الجزائر، ص: 207.

[2]- عليلوش قربوع ابتسام، دادان عبد الوهاب، **حرب أسعار النفط وتاثيرها على الاقتصاد الريعي الاقتصاد الجزائري نموذجا دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2018، مجلة الافاق علمية**، 12، 03، ورقلة، 2020، ص: 516.

[3]- حفصي بونبعو ياسين، هلال عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص : 246.

[4]- بورزامة جيلالي، بن عمر خالد، **تطورات أسعار النفط وتأثيها على الاقتصاد الجزائري، مخبر مستقبل الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات**، بومرداس، جوان 2016، ص:19.

[5]- بن البار محمد، بوعبيد ميلود، **تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2017): باستخدام منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، مجلة الاحياء**، 21، 29، الجزائر، أكتوبر 2021، ص: 948.

[6]- عائشة عميش، مرجع سبق ذكره، ص: 85.

المطلب الثالث: تطور أسعار النفط في الجزائر خلال فترة 2011-2022

استمرت أسعار النفط خلال العقد الثاني في الارتفاع أيضا، كما تخللتها الانخفاضات طفيفة، كما عرفت أسعار النفط بعد بلوغها الذروة انخفاض شديد على غرار السنوات السابقة ، وذلك راجع لمجموعة من الأسباب الاقتصادية والجيوسياسية وحتى الازمة الصحية التي عرفها العالم عام 2019 المتمثلة في فيروس كورونا المستجد وبسبب انتشاره بسرعة أدى الى تعطل شبه كامل للإنتاج والتجارة الخارجية للبلاد، وهذا ما سنبينه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02-04): تطور أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة(2011-2022)

الوحدة:(الدولار الأمريكي للبرميل)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
أسعار النفط	112.92	111.49	109.38	99.68	52.79	44.28	54.12	71.17
السنة	2019	2020	2021	2022	____	___	____	_____
أسعار النفط	64.52	39.18	70.89	103.9	_____	_____	_____	_____

المصدر: من اعداد الطالبة وبالاعتماد على بيانات الجدول رقم (02-01) المذكورة سابقا.

يمكن توضيح ذلك من خلال الرسم البياني لتطور أسعار النفط في الفترة 2011-2022 وممثل في:

الشكل البياني رقم(02-04): منحنى تطور أسعار النفط في الجزائر للفترة (2011-2022)

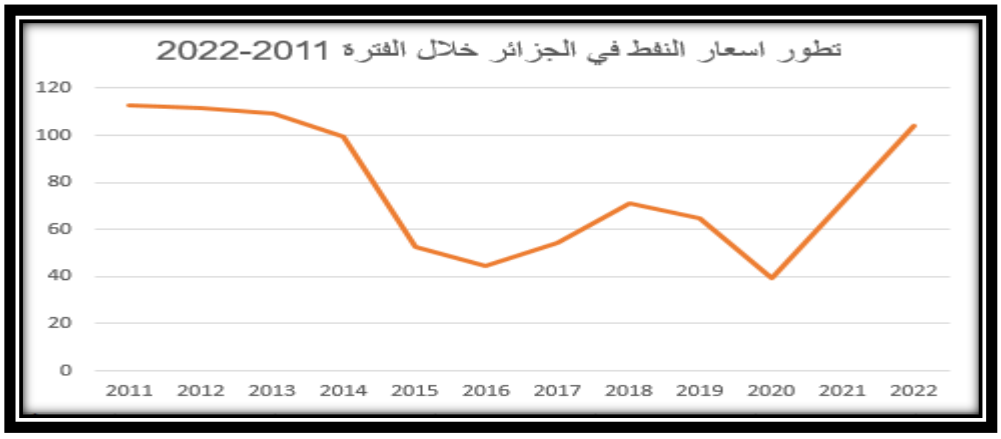

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(02-04)، وباستخدام برمجية Excel 2013.

نلاحظ من الجدول(02-04) والرسم البياني أن أسعار نفط استمرت في الارتفاع ليسجل أكبر رقم قياسي له في سنة 2011 مسجل ب 112.92دولار للبرميل ليعود بعد ذلك للانخفاض خلال سنتي 2012و 2013حيث بلغ 111.49 و109.38 دولار للبرميل على التوالي، وبعد حدوث الصدمة النفطية السالبة لسنة 2014 تستمر أسعار النفط بالانخفاض مسجلة 99.68 دولار للبرميل خلال هذه السنة، ويستمر الانخفاض ليصل 52.79 دولار سنة 2015، وذلك راجع الى تراكم المخزون النفطي، وظهور النفط الصخري في الولايات المتحدة الامريكية والتوجه العالمي نحو استخدام الطاقات المتجددة مما ساهم في انخفاض الطلب على النفط[1]، لتشهد بعد ذلك أسعار النفط تدهور بلغ 44.28دولار للبرميل سنة 2016، ثم لترتفع مرة أخرى أسعار النفط خلال سنتي 2017و 2018 مسجلة بذلك على التوالي 54.12، 71.17دولار للبرميل، بسبب تأكيد الدول المنتجة للنفط التزامها باتفاق خفض الإنتاج الذي دخل حيز التنفيذ في جانفي 2017،[2] ولكن سرعان ما انخفضت في السنة الموالية مسجلة 64.52دولار للبرميل، وفي سنة 2020 انخفضت أسعار النفط ليصل الى أقل من السنة الفارطة وبلغت قيمته 39.18 دولار للبرميل، وهذا راجع الى ظهور جائحة كورونا والتي أدت الى تراجع الطلب العالمي على النفط هو ما أدى الى انخفاض كبير في أسعار النفط وتأثير ذلك بشكل مباشر على الدول النفطية(المصدرة للنفط)[3]، ثم بدأت أسعار النفط في تحسن خلال السنتين المقبلتين ففي سنة 2021 سجل 70.8دولار للبرميل، ثم سجلت أسعار النفط في سنة 2022 رقم قياسي لم تصل اليه من قبل في هذه الفترة مقدر ب 103.9دولار للبرميل، وذالك نتيجة لبدأ الغزو الروسي للأوكرانيا، الى جانب خفض منظمة الأوبك للإنتاج مرات عديدة خلال الأشهر الأخيرة.

المبحث الثاني: تحليل معدل التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة 1980-2022

أن الإصلاحات الأساسية التي أدخلت على عمل وسياسة بنك الجزائر وفق ما جاء به قانون النقد والقرض، كانت من أهم أهدافه التركيز على المحافظة على استقرار المستويات العامة للأسعار وهو الهدف الأول للسياسة النقدية، وذلك بالاعتماد على أدواتها قصد التقليل من حدة مشكلة التضخم خاصة بعد توجه الحكومة الجزائرية لإلغاء الدعم على الأسعار، وعليه سوف نستعرض تطور المستوى العام للأسعار الاستهلاك في الجزائر الذي يعتمد عليه في قياس معدل التضخم.

[1]- مروان بن سنوسي، عبد القادر ساهد، مرجع سبق ذكره، ص:19.

[2]- عائشة عميش، وهيبة سراج، مرجع سبق ذكره، ص:85.

[3]- صراوي مراد، **أثر جائحة كورونا على أسعار البترول ومدى انعكاس ذلك على الدول المصدرة والمستوردة له: دراسة تحليلية للفترة الممتدة بين مارس 2020الى غاية مارس 2021، دراسات اقتصادية**، 15، 02، جامعة العربي بن مهيدي أم بواقي (الجزائر)، 2021، ص: 61.

المطلب الأول: تحليل مؤشر الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في الجزائر من 1980-2022

تعتمد عملية قياس ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري على قياس التغيرات التي تحدث في مستويات لأسعار، أي استخدام الأرقام القياسية للأسعار التي تعرف بانها متوسطات مقارنة نسبية وزمنية للأسعار، فهي نسبة كونها تبين مدى التطور في النقود و الأسعار بالنسبة لشيء معين، وتقوم على استخدام سنة الأساس للمقارنة حيث يتم مقارنة التطورات في النقود والأسعار بالنسبة لسنة الأساس. كما أن الأرقام القياسية هي أرقام زمنية نظرا لكونها تعكس التغيرات في مستويات لأسعار خلال فترة زمنية معينة، وبما أن الاهتمام ينصب بشكل خاص على تأثير التغيرات السعرية على القدرة الشرائية للمستهلك فأن الديوان الوطني للإحصاء يستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلك، الذي يعني قياس تطور أسعار السلع وخدمات معينة تمثل استهلاك الافراد، أو بمعنى أخر المبلغ الواجب دفعه بالزيادة أو بالنقصان من أجل الحصول على نفس السلع و الخدمات مقارنة بزمن معطى بحيث يعبر التغير الحاصل في الرقم القياسي بين سنة وأخرى عن معدل التضخم[1]. والجدول التالي يبين لنا قيم الرقم القياسي لأسعار المستهلك المسجل خلال الفترة من 1980الى 2022 مقارنة بسنة الأساس 2010

1- بوالكور نور الدين، **تحليل وقياس العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2015) في إطار منحنى فيليبس، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة والادرية**، 07، سكيكدة، جوان 2017، ص:256.

الجدول رقم(02-05): تطور قيم الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الفترة 1980-2022

السنة(سنة الأساس 2010	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك (CPI)	6.16	7.06	7.52	7.97	8.62	9.52	10.7	11.49	12.17
السنة	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
CPI	13.3	15.52	19.54	25.72	31.01	40.01	51.93	61.63	65.16
السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
CPI	68.39	70.2	70.44	73.41	74.46	77.63	80.71	81.83	83.72
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
CPI	86.8	91.01	96.24	100	104.52	113.82	117.52	120.95	126.74
السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	ـــــ	ـــــ
CPI	134.85	142.38	148.46	151.36	155.02	166.22	181.62	ـــــ	ـــــ

المصدر: من اعداد الطالبة بلاستعانةعلى بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org

لتوضيح أكثر لتطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر من (1980-2022) نستعين بالشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم(02-05): منحنى تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك(CPI) في الجزائر للفترة(1980-2022)

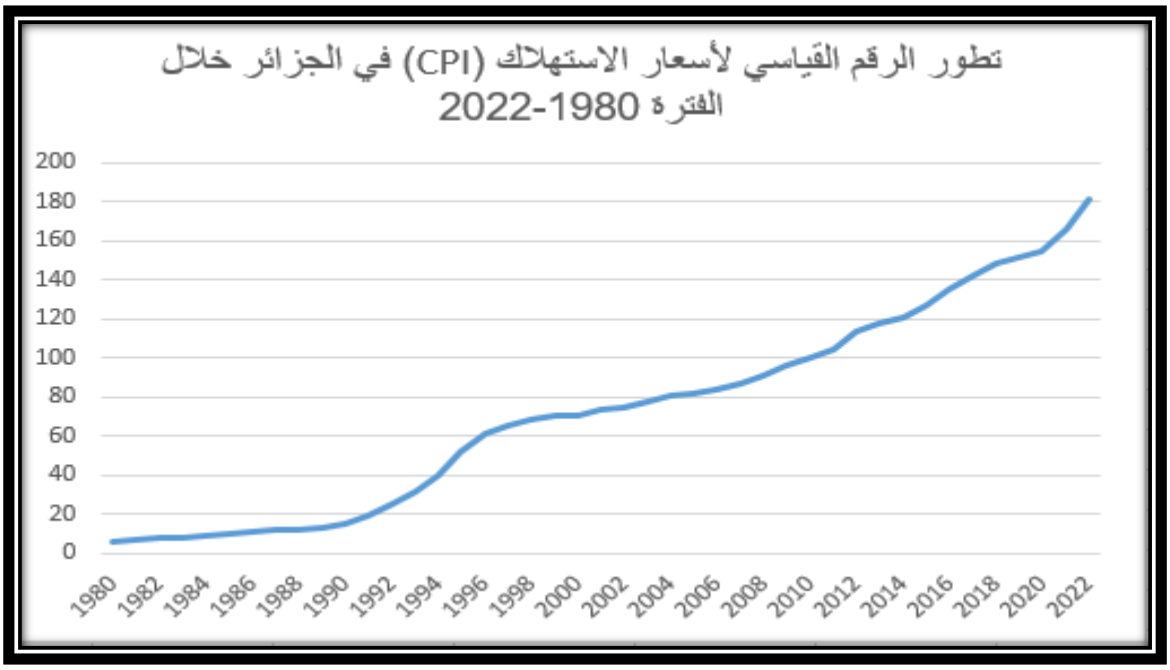

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(02-05)، وباستخدام برمجية Excel 2013

يلاحظ من خلال الجدول رقم(02-05) والشكل أعلاه أن أسعار الاستهلاك في الجزائر، شهدت في بداية الثمانينات ارتفاعا طفيفا حيث سجلت قيمة 6.16 سنة 1980الى قيمة 13.3 سنة 1989، ثم سجلت في فترة التسعينات ارتفاعا تدريجا حيث بلغت 61.63 في سنة 1996، واستمرت في هذه الوتيرة الى غاية العقد الثاني، ليصل الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك الى قيمة قياسية بلغت 181.62 سنة 2022.

حيث يمكننا تقسيم تطور الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في الجزائر خلال فترة الدراسة الى مرحلتين:

المرحلة الأولى من 1980-1990: بدأ معدل الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك بلارتفاع سنة 1980 حيث سجل 6.16 ليواصل في ارتفاعه التدريجي وعبر مستويات مختلفة من 7.06 و7.97 سنة1983 ثم سنة 1986سجل بقيمة 10.7 حتى وصل الى أعلى قيمة في هذه الفترة مقدر ب 13.3 وذلك خلال سنة 1989 وذاك بسبب الصدمة البترولية في الاقتصاد الجزائري سنة 1986مما أدى الى ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك[1]. وعلى الرغم من ارتفاع مؤشر الاستهلاك إلا أن المستوى العام للأسعار لا يزال يشهد انخفاضا.

[1]- دقيش جمال، جعفر هني محمد، مرجع سبق ذكره، ص : 117.

المرحلة الثانية من 1990الى 2022: سجلت لأسعار الاستهلاكية في الجزائر تزايدا مستمر من سنة الى أخرى خلال هذه الفترة، حيث عرف معدل الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفاعا كبيرا انتقل من قيمة 15.52 سنة 1990 الى 31.01 سنة 1993، ليستمر في الارتفاع في الفترة من 1994الى غاية 1999مسجلا في مجال يتراوح من 40.01 الى 70.2 على الترتيب، ويرجع ذلك الى انخفاض قيمة العملة الوطنية التي ألحقت الضرر بمستويات لأسعار، والتي مست حتى المواد الغذائية المدعمة من طرف الدولة، مما ساهم في ارتفاع وتيرة التضخم من سنة الى أخرى في هذه الفترة، وكذلك اضعاف النشاط الاقتصادي الذي تسبب في انخفاض العرض الكلي عن الطلب الكلي[1]،أما في العقد الثاني وفي السنوات الأولى واصلت أسعار الاستهلاك في الارتفاع سجلت في خمس سنوات الأولى من سنة 2000، 2001، 2002وكذا 2003، 2004و 2005 القيم التالية: 70.44، 73.41، 74.46، و77.63، 80.71، 81.83 ، هذا ما يدل أن المستوى العام للأسعار يبقى منخفض مقارنة بسنة الأساس 2010، ليواصل مؤشر أسعار الاستهلاك في الارتفاع حيث بلغت قيمته 100 خلال سنة 2010، وهذا ما يدل عدم حدوث أي تغير في المستوى العام للأسعار،حيث سجل خلال الفترة من 2011الى غاية 2022 ارتفاعا جد ملحوظ في مؤشر لأسعار الاستهلاك قدرت قيمته في سنتي 2011و2012 ب 104.52، 113.82على التوالي ليواصل ارتفاعه خلال السنوات 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، مسجل القيم التالية: 117.52، 120.95، 126.74، 134.85، 142.38 ، ليسجل الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك رقما قياسا لم يسجله من قبل وصل الى 181.62 سنة 2022، وهذا التغير الذي حدث من 2010الى غاية 2020 أحدث ارتفاع في المستوى العام للأسعار مقارنة بسنة الأساس 2010.

المطلب الثاني: تحليل تطور معدل التضخم في الجزائر من 1980-2022

عانى الاقتصاد الجزائري من عدة مشاكل وأزمات من خلال اعتماده على سلعة وحيدة تمثلت في المحروقات، ونتيجة لهذا عرف التضخم في الجزائر العديد من التغيرات بين الارتفاع والانخفاض وكان لكل تغير سجله معدل التضخم مجموعة من الأسباب والعوامل، حيث تعتمد الجزائر على عدة مؤشرات ومقاييس لحساب معدل التضخم ومن بين أهم المؤشراتها الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك. ومن خلال الجدول التالي سنحاول تحليل تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2022).

[1]- إيمان بن زروق ، مرجع سبق ذكره ، ص: 91.

الجدول رقم(02-06): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2022

الوحدة: النسبة المئوية(%)

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
معدل التضخم INF	9.51	14.65	6.54	5.96	8.11	10.48	12.37	7.44	5.91	9.30
السنوات	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**
معدل التضخم INF	16.65	25.88	31.66	20.54	29.04	29.77	18.67	5.73	4.95	2.64
السنوات	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
معدل التضخم INF	0.33	4.22	1.41	4.26	3.96	1.38	2.31	3.67	4.85	5.73
السنوات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
معدل التضخم INF	3.91	4.52	8.89	3.25	2.91	4.78	6.39	5.59	4.26	1.95
السنوات	**2020**	**2021**	**2022**	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ
معدل التضخم INF	2.41	7.22	9.26	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ

المصدر: من اعداد الطالبة بالاستعانة على بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org .

ومن أجل تتبع مسار تطور معدل التضخم وتوضيح أكثر نستعين بالشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم(02-06): منحنى تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة(1980-2022)

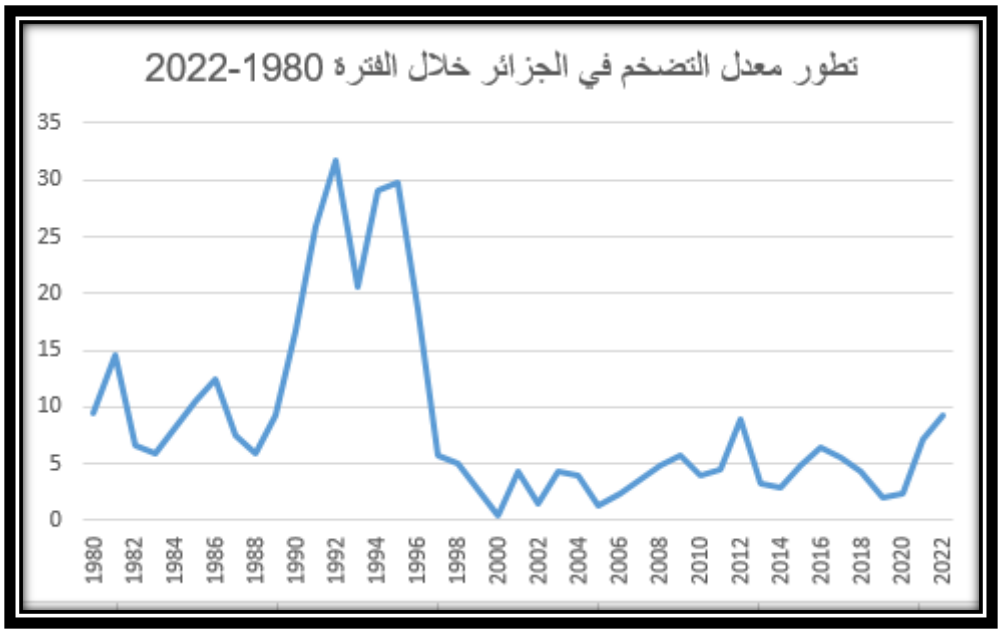

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم(02-06)،وباستخدام برمجية Excel 2013

من خلال الجدول رقم (02-06) والشكل أعلاه نلاحظ أن معدل التضخم في الجزائر عرفت تذبذبا وبنسب متفاوتة بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة 1980-2022، ليستمر بهذه الوتيرة حتى يصل الى5.73 % سنة 1997، وكما يتبين لنا أن معدل التضخم بلغ عدة مستويات عليا (الذروة) أقصاها كان سنة 1992 حيث سجل ب 31.66%، وذلك راجع الى السبب الرئيسي المتمثل في تحرير الأسعار وتطبيق الجزائر لكل ما جاء في اتفاقية صندوق النقد الدولي[1]، ومع استمرار ارتفاعه من 1993الى غاية 1996، ليتراجع بعدها تراجعا حادا حيث وصل الى أدنى مستوى الذي بلغ0.33% سنة 2000، ثم انتعش من جديد وواصل في تذبذبه طيلة الفترة 2001الى غاية 2022.وما لاحظناه أيضا من خلال الشكل أعلاه أن معدل التضخم لم يسجل قيم سالبة، مما يدل على أن المستوى العام للأسعار لم يسجل أي انخفاض في أي سنة مقارنة بسنة التي قبلها، وهذا ماقمنا بتوضيحه عند تحليل تطور مؤشر أسعار الاستهلاك.

المطلب الثالث: تحليل تطور معدل التضخم في الجزائر على ثلاث فترات

يمكننا تقسيم تطور معدل التضخم في الجزائر الى فترات وذلك بحسب الوضع الاقتصادي السائد،حيث يمكننا تقسيمه الى ثلاثة فترات كما يلي:

[1]- سمية بلقاسمي، مرجع سبق ذكره، ص : 182.

الفرع الأول: تحليل تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة من 1980-1999

لقد واجه الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990 الى يومنا هذا عدة تقلبات في معدل التضخم، حيث شهدت ارتفاعا حادا في بعض السنوات وكذلك انخفاضا في سنوات أخرى، وذلك بسبب اختلاف الإجراءات والسياسات المتبعة وكل المحاولات الرامية للحد من الضغوط التضخمية[1]. ونوضح هذا في الجدول التالي الذي يبين تطور معدل التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (02-07): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-1999

الوحدة: النسبة المئوية(%)

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
معدل التضخم INF	9.51	14.65	6.54	5.96	8.11	10.48	12.37	7.44	5.91	9.30
السنوات	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**
معدل التضخم INF	16.65	25.88	31.66	20.54	29.04	29.77	18.67	5.73	4.95	2.64

المصدر: من اعداد الطالبة، وبالاعتماد على بيانات الجدول رقم (02-06) المذكورة سابقا.

1- برباش عنترة، **التنبؤ بمعدلات التضخم في الجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول للفترة 2018-2027، حوليات جامعة الجزائر 1**، 32، الجزء الثاني، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 02، جوان2018، ص : 497.

الشكل البياني رقم(02-07): منحنى تطور معدلات التضخم في الجزائر من 1980-1999

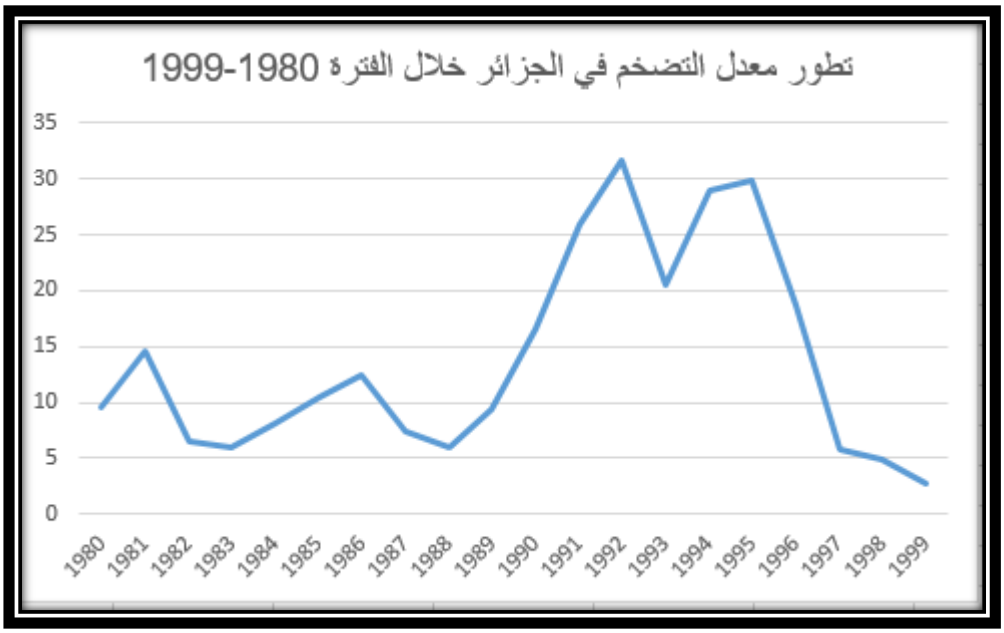

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(02-07)،وباستخدام برمجية Excel 2013

من خلال تحليل معطيات الجدول رقم(02-07) نجد أن معدل التضخم في الجزائر عرف تذبذبا في الفترة ما بين 1980و 1989، حيث قدر معدل التضخم ب 9.51% في سنة 1980، ثم حدث ارتفاع معتبر سنة1981 ليصل الى 14.65%، بعد ذلك عرفت انخفاض من جديد في معدلات التضخم بلغ ما بين 6.54% و5.96% في السنوات 1982، 1983 وكان ذلك نتيجة لتطبيق مخططات تنموية ضخمة[1]، وفي السنوات 1984، 1985،1986، شهد ارتفاعا مستمرا في معدلات التضخم، حيث بلغت قيمه 8.11% ،10.48% ، 12.37% على التوالي، ثم ليعود للانخفاض من جديد خلال سنتين 1987،1988، مسجلا 7.44 % ،5.91% على التوالي، ليرتفع مرة أخرى ويصل الى 9.30% في سنة 1989، حيث شهدت معدلات التضخم ارتفاعا قياسيا في بداية فترة التسعينات، وذلك بسبب اجبار الجزائر على الموافقة على اجراء إصلاحات اقتصادية أدت الى تغيير نظامها الاقتصادي بالإنتقال الى اقتصاد مفتوح[2]، إذ سجل من خلال هذه الفترة أعلى معدلات التضخم ابتداء من معدل16.65% خلال سنة 1990، وصولا الى 25.88% سنة1991، ليصل أعلى حد له ومقدر ب 31.66%في سنة 1992 حيث يمكن تلخيص جملة من الأسباب التي أدت الى ارتفاع معدل التضخم بنسب خيالية أهمها: عملية تحرير الأسعار، التوسع المتتالي في العرض النقدي خلال سنوات هذه المرحلة، تزايد

[1]- مروان بن سنوسي، نفس المرجع، ص : 16.

[2]- عبد العزيز بن العايب، مولود كبير، **محددات التضخم في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1980-2019)، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية**، 05، 01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2021، ص: 97.

معدلات السيولة الارتفاع حجم الطلب مع تراجع مستويات العرض، أما في سنة 1993 تراجع الى أن وصل 20.54% وذالك بسبب الإجراءات التي اتخذتها السلطة النقدية، مع تراجع وتيرة التوسع النقدي من24%الى 21.62%، بالإضافة الى الاستقرار المسجل على مستوى الطلب الكلي[1]، لكنه لم يتسمر في الانخفاض ليعود مرة أخرى الى الارتفاع خلال سنتي 1994و1995، مسجلا 29.04% و29.77% على التوالي، ويرجع الى تخفيض قيمة الدينار الذي كان له انعكاسات كبيرة وفورية على أسعار المنتجات المستوردة بعد تحرير التجارة الخارجية مما أجبرها على تغطية العجز الحاصل عن طريق إصدار النقود[2]، و من خلال برامج التصحيح الهيكلي استطاعت الجزائر التحكم في معدلات التضخم المرتفعة التي عرفتها البلاد[3]، ارتفاع الدين العام و تدهور الوضع الأمني العشرية السوداء[4]، بعد سنة 1995عرفت معدلات التضخم خلال الفترة 1996الى غاية 1999 انخفاض مستمر مقارنة بالفترة السابقة حيث انتقل من 18.67% سنة1996الى 5.73% سنة 1997، ثم4.95% سنة 1998 ليستمر معدل التضخم في الانخفاض في سنة الأخيرة والتي بلغت 2.64%، وذلك نظرا لجهود السلطات الرامية للحد من الضغوطات التضخمية[5] والتي نذكر منها: التحكم في السيولة الاقتصادية، انتظام وتيرة التوسع النقدي، انخفاض حجم الائتمان المحلي خلال هذه الفترة، انخفاض مستوى الطلب الكلي[6].

الفرع الثاني: تحليل تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة من 2000-2010

لقد كان اهتمام الدولة نحو التوجه الى السيطرة على التضخم، وذلك بعد بلوغ أدنى معدل قياسي في عام 2000 من خلال تطبيق البنك المركزي الجزائري سياسة نقدية مشددة، استناد على تعليمات صندوق النقد الدولي من خلال مضمون برنامج التعديل الهيكلي الذي كان هدفه الحد من معدلات التضخم المرتفعة، ومع ذلك عرفت معدلات التضخم عودت التذبذبات بين الارتفاع والانخفاض خلال فترة الدراسة ابتداء من عام 2001. كما يمكننا تتبع تقلباته من خلال الجدول التالي:

---

[1]- نادية سحاب، **محددات التضخم في الجزائر: دراسة تحليلية 1990-2018، مجلة الباحث الاقتصادي**، 10، 01، جامعة 20أوت 1955، سكيكدة، 2022، ص: 389.

[2]- عبد العزيز بن العايب، مولود كيبير، نفس المرجع ، ص: 97.

[3]- برباش عنتر، مرجع سبق ذكره، ص : 498.

[4]- شلوفي عمير، مرجع سبق ذكره، ص: 61.

[5]- بن تركي أمينة، زرزي فتيحة، **العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2018دراسة قياسية باستخدام أشعة الانحدار الذاتي VAR، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية**، 03، 02، جامعة الجزائر 3، 2020، ص: 86.

[6]- نادية سحاب، نفس المرجع ، ص : 389.

الجدول رقم (02-08): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2010

الوحدة: النسبة المئوية(%)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل التضخمINF	0.33	4.22	1.41	4.26	3.96	1.38	2.31	3.67	4.85	5.73	3.91

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم(02-06) المذكورة سابقا.

لتوضيح أكثر نستعين بالشكل البياني التالي الذي يوضح تقلبات معدل التضخم في الجزائر من سنة 2000الى سنة 2010:

الشكل البياني رقم(02-08): منحنى تطور معدلات التضخم في الجزائر من2000-2010

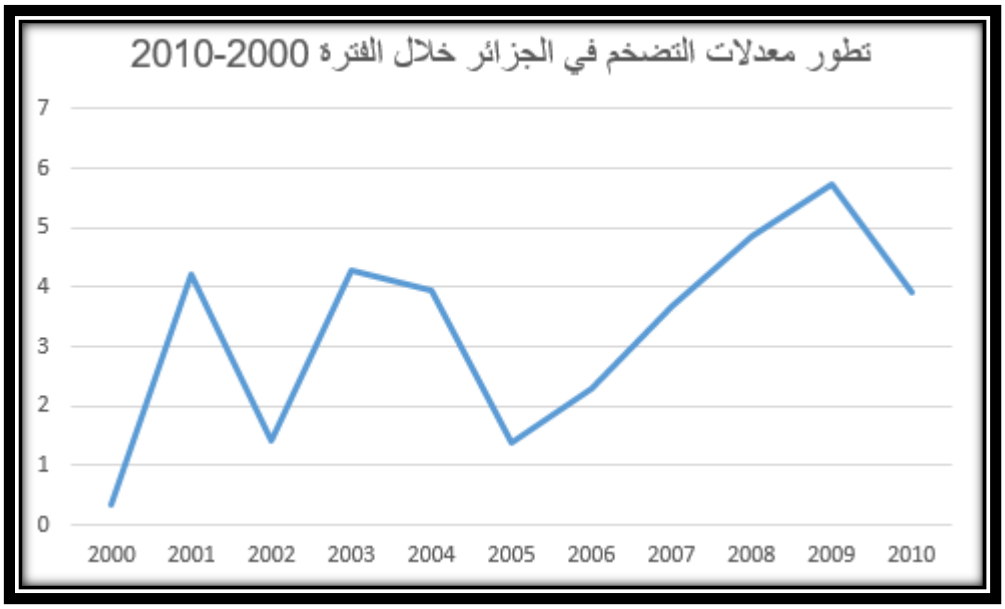

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(02-08)،وباستخدام برمجية Excel 2013

نلاحظ من خلال الجدول والمنحى أعلاه أن معدل التضخم خلال الفترة 2000-2010، شهد فترات متذبذبة حيث سجل أدنى قيمة له منذ الاستقلال في سنة 2000 وبلغت قيمته 0.33%، فبعد بلوغه أدنى قيمة له عرف فترات متذبذبة بين ارتفاع وانخفاض، حيث شهد ارتفاعا عام 2001 والذي قدر ب 4.22%، ويفسر هذا الارتفاع بزيادة نمو الكتلة النقدية بسبب زيادة الأرصدة النقدية الصافية الناجم عن تحسن مستوى أسعار النفط والانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي، ارتفاع الأجور كذلك ابتداء من 2001، وهذا الارتفاع يرجع بالأساس الى ارتفاع أسعار المواد الغذائية التي تشكل نسبة كبيرة في تشكيلة مؤشر الأسعار، وأن الأسعار ارتفعت عالميا بشكل ملحوظ

في نفس السنة[1]، ثم لينخفض سنة 2002 وقدر هذا الانخفاض ب 1.41% ،وذلك بفعل تراجع معدل النمو الكتلة النقدية وتباطؤ وتيرة ارتفاع أسعار المواد الغذائية من جهة أخرى[2]، ليرتفع مرة أخرى من 1.41% الى 4.26%عام 2003، وهذا الارتفاع يكمن ارجاعه في جزء مهم منه لنمو فائض السيولة المصرفية بمعدل36.29%مقابل معدل 25.13%مسجلة سنة2002 ،كما يلاحظ أن هذا المعدل تجاوز الرقم المستهدف للسياسة النقدية لعام 2003والمقدر[3]: ب 3%، ثم لينخفض مرة أخرى في سنتي 2004و 2005 من 3.96%الى 1.38% على التوالي، وذلك تزامنا مع انطلاق برنامج دعم النمو[4]، وتزايد معدل استهلاك العائلات والذي دعمه ارتفاع دخلهم المتاح، بالإضافة الى انخفاض أسعار المواد الغذائية و بعودة أسعار النفط الى مستواها الطبيعي[5]، لتشهد معدلات التضخم ارتفاعا مستمر على مدار الأربع سنوات ابتداء من سنة 2006الى غاية 2009مسجلات بذلك القيم المتتالية: 2.31%، 3.67%، 4.85 %، 5.73%في سنة2009 وذلك راجع الى ارتفاع أسعار الجملة للخضر والفواكه، وأيضا ارتفاع الرواتب والأجور دون أن يقابلها زيادة في الإنتاجية، وأيضا يرجع هذا الارتفاع في معدل التضخم الى ارتفاع معدل نمو الفائض السيولة المصرفية الى43%، و ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية من18.6% سنة 2006الى 21.5 %سنة 2007، وكل هذه العوامل تعتبر عوامل داخلية تساعد على ارتفاع معدل التضخم[6]، ويرجع أيضا سبب ارتفاع في معدلات التضخم خلال سنتي 2008و 2009الى ارتفاع أسعار المواد الغذائية الطازجة خاصة الفلاحية وارتفاع معدل التضخم المستورد منذ 2008،حيث ساهمة الازمة المالية العالمية في ارتفاع سعر صرف اليورو بالنسبة للدولار مما أثر على الواردات المحلية[7]، لينخفض معدل التضخم في سنة 2010الى3.91%، ويرجع ذلك الى تحسن سعر الصرف الفعلي الحقيقي الذي ساهمة في تراجع التضخم المستورد على المستوى العام للأسعار، على عكس السنوات السابقة فان معدل التضخم في سنة 2010تولد بفعل ارتفاع أسعار الخدمات و السلع المصنعة[8].

---

[1]– جواهرة صليحة، ششوي حسنى، **محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2018) دراسة قياسية باستخدام نماذج ARDL، مجلة إضافات اقتصادية**، 05، 01، الجزائر، 2021، ص: 56.

[2]– أدبوب سارة، لسبع مريم، **تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية**، 02، 02، الجزائر، ديسمبر 2021، ص: 42.

[3]– بلقاسمي سمية، مرجع سبق ذكره، ص: 186.

[4]– بن البار امحمد، بوعبيد ميلود، مرجع سبق ذكره، ص: 947.

[5]– بن زروق أيمان، مرجع سبق ذكره، ص ص: 85، 86.

[6]– بن تركي أمينة، زرزي فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص: 88.

[7]– نادية سحاب، مرجع سبق ذكره، ص : 390.

[8]– عنتر برباش، مرجع سبق ذكره، ص : 498.

الفرع الثالث : تحليل تطور معدل التضخم في الجزائر من 2011-2022

على الرغم من الإجراءات التي اتخذتها الدولة سابقا إلا أن معدلات التضخم بقيت تشهد تذبذبا بين الارتفاع في بعض السنوات وكذلك انخفاضا في سنوات أخرى، ويرجع هذا الاختلاف في تقلبات معدلات التضخم الى اختلاف الإجراءات والسياسة المتبعة في حد من الضغوطات التضخمية بالإضافة الى ما تعرض له الاقتصاد الجزائري بسبب جائحة فيروس كورونا مما أدت الى ارتفاع في معدلات التضخم، ولتوضيح أكثر سنقوم بالاعتماد على الجدول التالي:

الجدول رقم (02-09): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2011-2022

الوحدة: النسبة المئوية(%)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل التضخم INF	4.52	8.89	3.25	2.91	4.78	6.39
السنوات	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**
معدل التضخم INF	5.59	4.26	1.95	2.41	7.22	9.26

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(02-06) المذكورة سابقا.

ومن أجل التحليل وتوضيح أكثر نسعين بالشكل الموالي الذي يوضح تطورات معدلات التضخم في جزائر خلال الفترة 2011-2022

الشكل البياني رقم(02-09): منحنى تطور معدلات التضخم في الجزائر من2011-2022

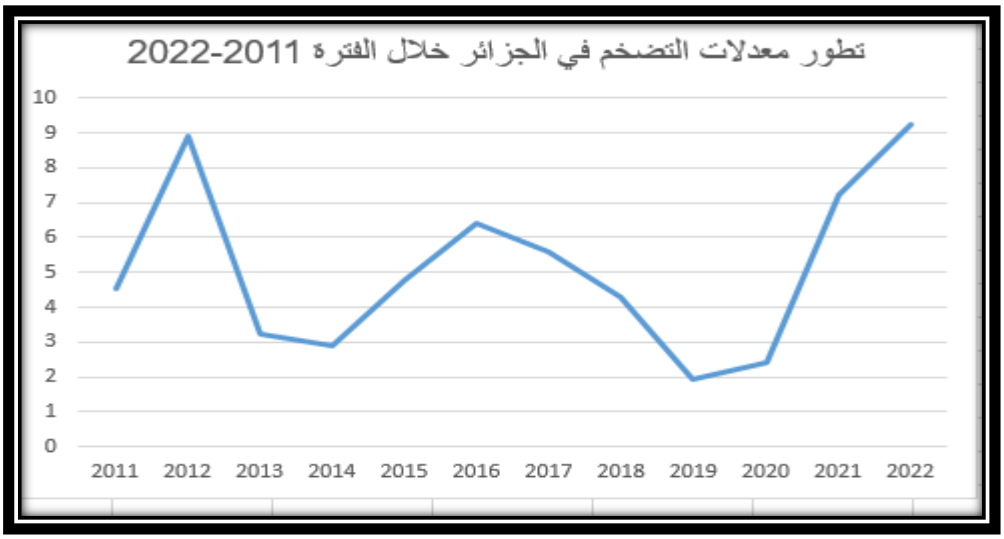

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(02-09)،وباستخدام برمجية Excel 2013

من خلال معطيات الجدول رقم(02-09) والشكل أعلاه نلاحظ أن معدلات التضخم لا تزال تخضع الى تذبذبات خلال هذه الفترة من 2011-2022، حيث استمرت معدلات التضخم بالارتفاع مقارنة بالسنة الماضية حيث قدرت ب 4.52% في سنة 2011 ثم ليرتفع مرة أخرى ويبلغ نسبة 8.89%في سنة 2012، ويفسر هذا الارتفاع في جملة من الأسباب منها: التوسع في النفقات الجارية للميزانية خصوصا ارتفاع التحويلات الهادفة للحد من ظاهرة التضخم، وبالإضافة الى تزامنه مع انطلاق في برنامج التنمية الخماسي[1]، ارتفاع أسعار الخدمات والسلع المصنعة، عدم التوازن بين العرض والطلب، ارتفاع أسعار المنتجات والمواد الغذائية في الأسواق العالمية نتيجة الازمة المالية والاقتصادية العالمية خاصة المنتجات الطازجة، التطبيق الغير كامل لسياسة استهداف التضخم مما أدى الى نتائج عكسية[2]،بالإضافة الى النمو السريع للكتلة النقدية، والسياسة المالية التوسعية المنتهجة[3]، من خلال الزيادة في الانفاق على المشاريع الاستثمارية، في أخير صدمة الطلب الناتجة عن الزيادة في كتلة الأجور دون الزيادة في الإنتاج[4]، وبعد ذلك عرفت معدل التضخم انخفاض حاد سنتي 2013 و 2014على التولي حيث بلغ ادنى حد له قدر ب 2.91 %سنة 2014، وهو ما يمثل مكسبا للدفع نحو الاستقرار النقدي ،خاصة في ظل الظرف المتميز بانخفاض إيرادات الميزانية الناتج عن انخفاض أسعار البترول[5]،أما ابتداء

[1]- جواهر صليحة، ششوي حسنى، مرجع سبق ذكره، ص: 56.

[2]- برباش عنتر، مرجع سبق ذكره، ص : 499.

[3]- نادية سحاب، مرجع سبق ذكره، ص : 390.

[4]- منور محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 169.

[5]- منور محمد، نفس المرجع ، ص: 169.

من سنة 2015 عرف معدل التضخم ارتفاعا حيث قدر ب 4.78% واستمر هذا الارتفاع الى غاية سنة 2016 والذي بلغت نسبة 6.39% ،وذلك بسبب انخفاض متوسط سعر البرميل في بداية السنة 2014الى غاية 2015،وبالإضافة الى قانون المالية لسنة 2016 الذي تضمن زيادات معتبرة في بعض المواد أهمها الوقود والذي انعكس على أسعار كل السلع والخدمات وهذا التحسن في معدلات التضخم خلال السنوات من 2015، 2016 وهذا راجع الى انخفاض أسعار النفط، وقانون المالية لسنة 2016 الذي تضمن زيادات معتبرة في بعض المواد أهمها الوقود والذي انعكس على أسعار كل السلع والخدمات[1]، ثم انخفض معدل التضخم بشكل واضح خلال السنوات الثلاثة الأخيرة ابتداء من 2017الى غاية 2019 الذي قدر ب5.59 %وصولا الى أدنى قيمة له خلال هذه الفترة والتي بلغت نسبتها 1.95%سنة 2019، وذلك راجع الى عودة أسعار البترول للارتفاع، إضافة الى نموذج النمو الاقتصادي الجديد الذي صادقت عليه الحكومة في2016 في اطار سياسة تنويع وإصلاح الاقتصاد الوطني هيكليا على ثلاثة مراحل تهدف الى تحقيق معدل نمو خارج المحروقات ب6.5 %خلال العشرية القادمة[2]، ومع عودة أسعار البترول الى الارتفاع،إضافة الى ذلك نموذج النمو الاقتصادي الجديد الذي صادقت عليه الحكومة في 2016 في إطار سياسة تنويع وإصلاح الاقتصاد الوطني هيكليا[3]، وانخفاض في أسعار بعض المنتجات الغذائية خاصة المنتجات الفلاحية[4]، ومن خلال الأوضاع السياسية والصحية التي عرفتها الجزائر اثر جائحة كورونا عام 2020والتي أثرت بطريقة مباشرة وغير مباشرة على معدلات التضخم ،حيث ارتفع معدل التضخم سنة 2020 والذي قدرت نسبته ب2.41 %مقارنة على السنة الفارطة، ويرجع ذلك الى ارتفاع أسعار المواد الغذائية و المواد المصنعة[5]، حيث واصلت معدلات التضخم بالارتفاع حيث سجلت نسبته7.22 %عام 2021ثم 9.26% عام 2022.

المبحث الثالث: تحليل تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 1980-2022

هناك عدد كبير من المؤشرات الاقتصادية المهمة المعنية بقياس أداء قطاعات الإنتاج، الصحة، والتعليم، والاستثمار، البطالة، والتضخم، وغيرها من المؤشرات الاقتصادية التي تساعد المهتمين في هذا الشأن

[1]– بن تركي امينة، زرزي فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص: 89.

[2]– بن تركي أمينة، زرزي فتيحة، نفس المرجع ،ص: 89.

[3]– بن تركي امينة، زرزي فتيحة، نفس المرجع ، ص: 89.

[4]– أدبوب سارة، لسبع مريم، مرجع سبق ذكره، ص :44.

[5]– وردة شيبان، سامية مقعاش، **انعكاسات جائحة كورونا على أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر –دراسة اقتصادية تحليلية–، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدراة الأعمال**، 05، 01، جامعة الحاج لخضر 1 باتنة، جوان 2022، ص: 597.

ليس فقط على تحديد الوضع الراهن لهذه القطاعات، بل أيضا للتنبؤ بمدى كفاءة الوضع الاقتصادي في المستقبل وقدرة الدولة على مواجه الصدمات.

المطلب الأول: تعريف الناتج الداخلي الخام

كثيرا ما نقرا ونسمع في وسائل الاعلام أو التقارير الاقتصادية عن مصطلح الناتج المحلي الاجمالي والمعروف اختصارا ب (GDP) أي (Gross Domestic Product)، أصبح هذا المؤشر يستخدم على نطاق واسع لمعرفة مدى تطور الوضع الاقتصادي لأي دولة ما بين عام واخر أو عبر مدى الزمني محدد.

يعرف الناتج المحلي الاجمالي على أنه إجمالي قيمة السلع والخدمات المنتجة و المسوقة داخل حدود دولة ما خلال فترة زمنية معينة (ثلاثة أشهر أو سنة).

حيث يعكس هذا المؤشر الحالة الاقتصادية للدولة، فزيادة الانتاج في أي دولة تعكس تحسن الوضع الاقتصادي للدولة وقدرة اقتصاد هذه الدولة على توفير المزيد من فرص العمل، وبالتالي زيادة دخل الافراد الذي ينعكس على زيادة استهلاكهم وكذلك مدخراتهم و استثماراتهم مما يؤدي الى زيادة الانتاج مرة أخرى و العكس صحيح[1].

ومن خلال ما سبق، سنقوم بتحليل تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر في الفترة من 1980-2022، ذلك بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(02-10):

1- نرمين مجدي، **مفاهيم اقتصادية أساسية: الناتج المحلي الاجمالي، سلسلة كتيبات تعريفية**، موجه الى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، 19،صندوق النقد العربي، أبوظبي دولة الامارات العربية المتحدة ، 2021، ص:6 ،7.

الجدول رقم(02-10): تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 1980-2022

الوحدة: (الدولار)

السنة	1980	1981	1982	1983	1984
GDP سنة الأساس 2015	3268,44298	3260,03204	3356,16155	3420,74497	3492,18317
السنة	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**	**1989**
GDP	3500,41705	3399,284	3274,80189	3154,20324	3207,45499
السنة	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**
GDP	3153,47583	3042,21591	3025,83955	2896,66841	2810,72674
السنة	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**
GDP	2862,10787	2927,37744	2910,23924	3012,80544	3066,0377
السنة	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**
GDP	3138,23002	3188,20623	3321,63776	3512,89905	3612,75298
السنة	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
GDP	3774,07125	3783,31296	3848,77825	3874,36807	3866,29576
السنة	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
GDP	3931,72006	3969,66028	4025,64148	4057,76481	4129,42255
السنة	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
GDP	4197,41998	4246,24217	4218,08232	4188,22038	4153,00345
السنة	**2020**	**2021**	**2022**	_____	_____
GDP	3873,50875	3939,36086	3999,7577	_____	_____

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org

ومن أجل توضيح أكثر نستعين بالرسم البياني التالي:

الشكل رقم(02-10): منحى تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر في الفترة 1980-2022

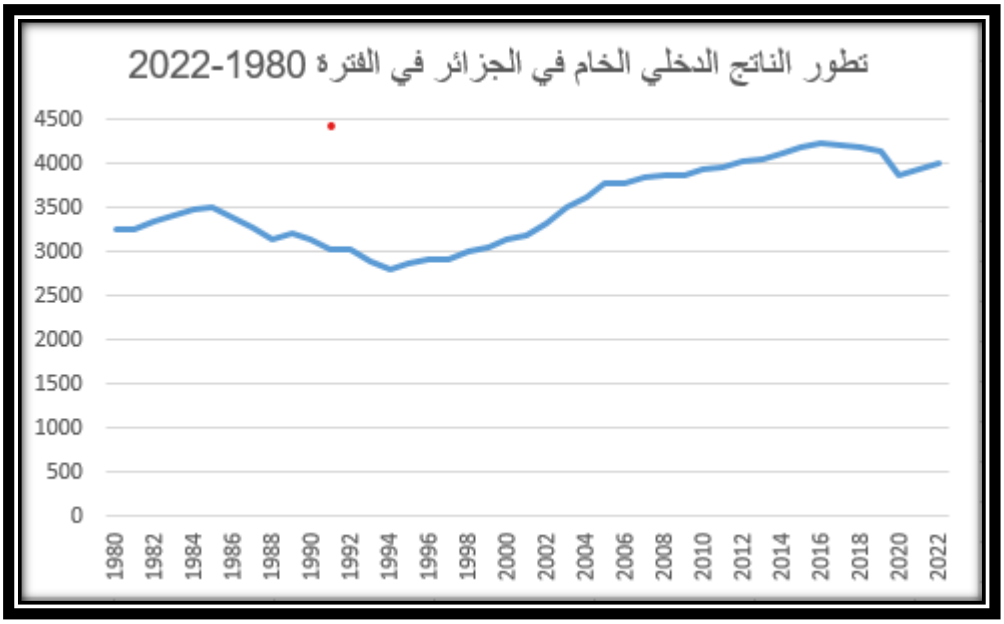

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(02-10) وبرمجية Excel 2013

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه والرسم البياني، أن الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 1980-2022، سجل في بداية فترة الثمانينات ارتفاعا قدر ب 3268.44298 دولار سنة 1980، لينخفض بعدها في السنة الموالية بقيمة 3260.03204 دولار، ليشهد بعدها الناتج ارتفاعا نسبيا في مستوياته طيلة الاربعة سنوات ابتداء من عام 1982 الى غاية 1985، حيث قدرت قيمته على التوالي من 3356.16155 دولار، وصولا الى قيمة 3420.74497 دولار سنة 1983، الى غاية 3500.41705 دولار سنة 1985، ليعرف بعدها فترات متذبذبة بين الانخفاض والارتفاع التدريجي من 1986الى غاية 1989 مسجلا قيمة 32.07.45499 دولار، وليستمر في هذه الوتيرة الى غاية فترة التسعينات، حيث سجل قيمة 3042.21591دولار في عام 1992، حيث وصل الناتج الى ادنى مستوياته لم يشهدها من قبل في سنة 1994 مسجلا بذلك قيمة 2810.72674دولار،ثم ليرتفع في السنة الموالية بقيمة 2862.10787 دولار، حيث استمرت قيمه في العقد الثاني في الارتفاع التدريجي بنسب متقاربة وصولا الى قيمة 4264.24217 دولار سنة 2016، وانخفض بعدها من سنة 2017 مسجلا قيمة 4218.08232 دولار ، وصولا الى قيمة 3999.7577 دولار سنة 2022.

المطلب الثاني: تحليل تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 1980-1999

تستخدم المنظمات الدولية مقاييس متعددة لقياس التنمية الاقتصادية لدول العالم ويعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي أحد تلك المقاييس. ويعبر هدا المؤشر عن قدرة الفرد في حصوله على السلع والخدمات الاستهلاكية، والذي نعني به متوسط نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي، وذالك بعد قسمة الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الحقيقية على عدد السكان[1].ويتم توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(02-11): تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 1980-1999

الوحدة: (الدولار)

السنة	1980	1981	1982	1983	1984
GDP سنة الأساس 2015	3268,44298	3260,03204	3356,16155	3420,74497	3492,18317
السنة	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**	**1989**
GDP	3500,41705	3399,284	3274,80189	3154,20324	3207,45499
السنة	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**
GDP	3153,47583	3042,21591	3025,83955	2896,66841	2810,72674
السنة	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**
GDP	2862,10787	2927,37744	2910,23924	3012,80544	3066,0377

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(02-10) المذكورة سابقا.

ومن أجل توضيح تطور الناتج الداخلي الخام نستعين بالرسم البياني التالي:

1-هيئة العامة للإحصاء، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الربع الثالث، 2019، ص:3.

الشكل رقم(02-11): منحى تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر في الفترة 1980-1999

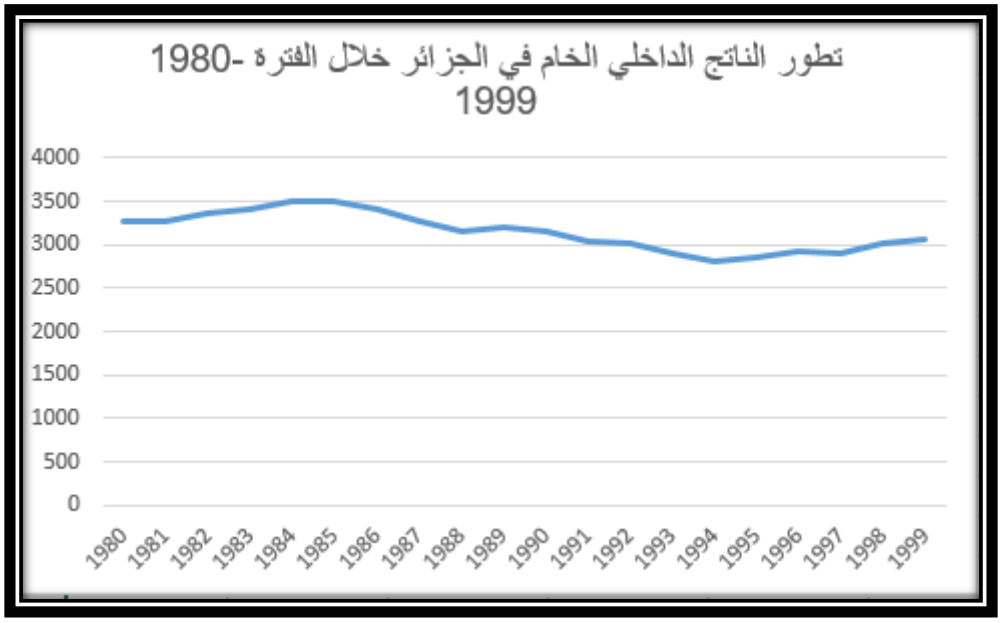

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(02-11) وبرمجية Excel 2013

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه والشكل البياني أن الناتج الداخلي الخام (نصيب الفرد منه) خلال الفترة 1980-1999،عرفت قيم الناتج الداخلي الخام في فترة الثمانيات نوعا من الاستقرار، حيث بلغت قيمة الناتج الداخلي الخام 32.68.44298 دولار في سنة 1980، ثم انخفضت الى قيمة 3260.03204 دولار في سنة 1981، ليعود بعد ذلك الى الارتفاع طيلة الأربعة سنوات القادمة، حيث سجلت قيمة3356.16155 دولار في سنة1982، ثم 3420.74497 دولار سنة 1983، وواصل الارتفاع بهذه الوتيرة التدريجية حتى بلغ قيمة 3500.41705 دولار سنة 1985، كما عرفت قيم الناتج فترات من الانخفاض وذالك بداية من عام 1986 مسجلات بذلك قيمة 3399.284دولار، واستمرت في الانخفاض في السنتين المواليتين 1987و 1988، حيث بلغت قيمتيهم 3274.80189 دولار و 3154.20324 دولار على التوالي، ثم ارتفع في سنة 1989 بقيمة 3207.45499 دولار، كما عرف الناتج الداخلي الخام في بداية عام 1990 انخفاض بلغت قيمته 3153.47583 دولار، وواصل في انخفاضه للأربعة سنوات متتالية ابتداء من قيمة 3042.21591 دولار في سنة 1991، وبلغ ادنى مستوى في عام 1994 بقيمة 2810.72674 دولار، وذلك راجع الى انخفاضات في أسعار النفط التي عرفتها فترة

التسعينات، خاصة مخلفات الازمة الاقتصادية لسنة 1986[1]، ثم ارتفع في السنة الموالية بقيمة 2862.10787، واستمر في ارتفاعه الى أواخر فترة التسعينات بقيمة 3066.0377 دولار.

المطلب الثالث: تحليل تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2000-2022

واستمر الناتج الداخلي الخام في العقد الثاني بالارتفاع بوتيرة متباينة، وهذا ما سوف يتم توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(02-12):تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2000-2022

الوحدة:(الدولار)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004
GDP	3138,23002	3188,20623	3321,63776	3512,89905	3612,75298
السنة	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
GDP	3774,07125	3783,31296	3848,77825	3874,36807	3866,29576
السنة	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
GDP	3931,72006	3969,66028	4025,64148	4057,76481	4129,42255
السنة	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
GDP	4197,41998	4246,24217	4218,08232	4188,22038	4153,00345
السنة	**2020**	**2021**	**2022**	_____	_____
GDP	3873,50875	3939,36086	3999,7577	_____	_____

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(02-10) المذكورة سابقا.

ومن أجل توضيح أكثر نستعين بالرسم البياني التالي:

1- رتيعة محمد، بوعزة زياد، شايب الراس، **تقدير محددات الناتج الداخلي الخام في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL في فترة 1970-2014، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية**، 08، مدية، سبتمبر 2017، ص: 60.

الشكل رقم(02-12): منحى تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر في الفترة 2000-2022

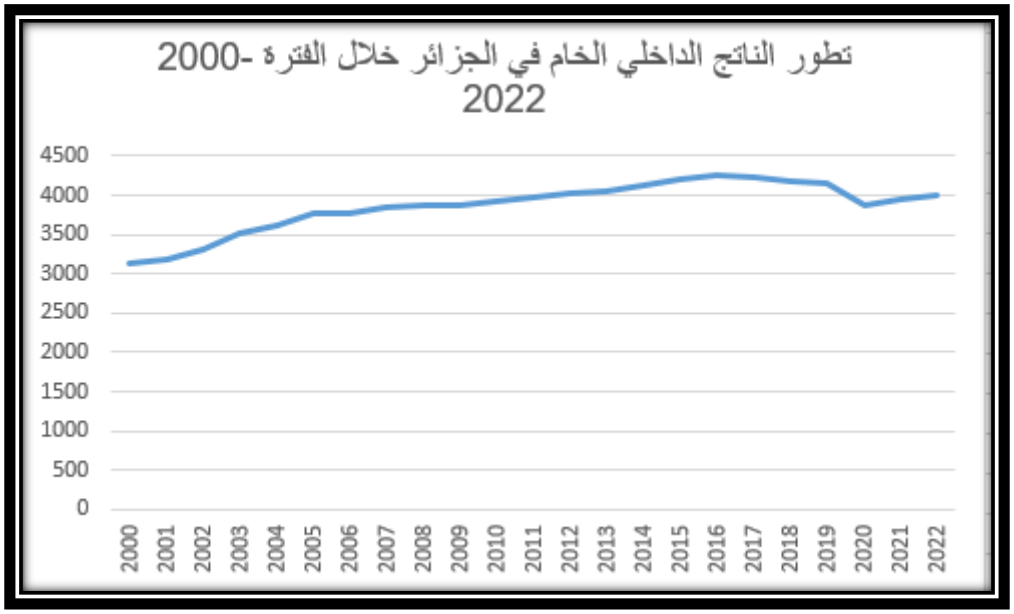

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(02-12) وبرمجية Excel 2013

من خلال الجدول أعلاه والشكل البياني نلاحظ أن الناتج الداخلي الخام شهد ارتفاعا كبير منذ سنة 2000 مسجلا قيمة 3138.23002 دولار، ليرتفع بشكل مستمر طيلة العقد الثاني، فسجل في سنة 2001 قيمة 3188.20623 دولار، ثم 3321.63776 دولار سنة 2002، وبنسب متباينة خلال الفترة من 2003الى غاية2011، حيث بلغت قيمته 3512.89905 دولار سنة 2003، ثم 3848.77825 دولار سنة 2007، سجل في عام 2011 قيمة 3969.66028 دولار، كما بقيت قيم الناتج الداخلي الخام تشهد ارتفاعا على مر الخمس سنوات من عام 2013 بقيمة 4057.76481 دولار، ثم بقيمة 4197.41998 دولار سنة 2015، وصولا الى قيمة 4218.08232دولار سنة 2017،وذالك بسبب ارتفاع في أسعار النفط و بالإضافة الى بعض المتغيرات التي تؤثر على الناتج كالنمو السكاني ، ثم عرف انخفاضا في عام 2018 بقيمة 4188.22038 دولار، ولتستمر قيمه في الانخفاض على مر أربعة سنوات من 2019 الى غاية 2022، حيث بلغت قيمته في السنة الأولى 4153.00345 دولار، وصولا الى قيمة 3999.7577 دولار سنة 2022. وهذا بسبب الانخفاض في أسعار النفط الذي عرفته في سنة 2020و الى جائحة فيروس كورونا.

خلاصة الفصل الثاني:

بعد ما تم التطرق الى الدراسة النظرية لكل من أسعار النفط و معدل التضخم في الجزائر، باعتبارها تعتمد بصفة كبيرة على النفط في تلبية متطلباتها حيث تتأثر بكل مايحدث له من تغيير في مساره ومصيرها مرتبطا ارتباطا وثيقا به، بالرغم من امتلاكها إمكانيات نفطية معتبرة مما أدى بها الى ان تحتل مكانا ووزنا في السوق النفطية العالمية اليوم باعتبارها دولة منتجة ومصدرة لهذه الثروة النفطية التي تزخر بها، والتي تعد المحرك الرئيسي للحياة الاقتصادية، الذي يتوقف على حركة الأسعار النفطية و عوائدها،وعلى الرغم من العوامل و الأسباب التي تمس الاقتصاد من أزمات وغيرها التي تؤدي الى عدم استقراره.

حيث قمنا في هذا الفصل بدراسة تحليلية لكل من أسعار النفط ومعدل التضخم ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في الجزائر منذ 1980الى غاية 2022، ومن بين النتائج المستخلصة من تحليل كل من أسعار النفط ومعدل التضخم وكذلك نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام مايلي:

- إن السبب الرئيسي الذي أدى الى حدوث تذبذب في أسعار النفط بين الارتفاع والانخفاض انخفاض عدم التوازن بين العرض و الطلب النفطي.

- بالإضافة الى الاختلال في قوى العرض النفطي والطلب عليه، هناك مجموعة من العوامل الاقتصادية وحتى التوترات الجيوسياسية التي تنتج إثر قيام الثورة و الحروب بالإضافة الى أزمة تصحيح الأسعار البترولية نتيجة احتكار التسعير و انخفاض في قيمة الدولار وتضخم نقدي في أسعار المنتجات المستوردة و انخفاض أو ارتفاع الاستهلاك العالمي للنفط .

- عرفت أسعار النفط تقلبات عديدة بسبب الازمات و الأوضاع الصحية التي شدها العالم و التي كان لها تأثير بشكل كبير على الاقتصاد الجزائري وتدهور الحالة الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد.

- تعتمد عملية قياس ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري على قياس التغيرات التي تحدث في مستويات لأسعار.

- عرفت مؤشر الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك ارتفاعا مستمر.

- واجه الاقتصاد الجزائري عدة تقلبات في معدل التضخم حيث شهد ارتفاعا حاد في بعض السنوات و كذالك انخفاضا في سنوات أخرى، وذالك بسبب اختلاف الإجراءات و السياسات المتبعة من توسع نقدي أو نكماش مالي أو العكس و كل المحاولات الرامية للحد من شدة التضخم.

– من بين الأسباب التي أدت الى ارتفاع معدل التضخم تمثلت في عملية تحرير الأسعار، التوسع العرض النقدي، تزايد السيولة، تراجع في مستويات العرض والطلب الكلي، تخفيض قيمة الدينار.

– اعتماد الجزائر على برامج التصحيح الهيكلي من أجل التحكم في معدلات التضخم، وعلى الرغم من اتخاذ الدولة التدابير اللازمة للتحكم في معدل التضخم غير انه بيقي يشهد تذبذبا بسبب اختلاف الإجراءات والسياسة المتبعة في معالجة التضخم ، بالإضافة الى ماتعرضت له الاقتصاد الجزائري بسبب الازمة الصحية إثرا جائحة فيروس كورونا مما أدى الى تفاقم المشاكل وارتفاع في معدلات التضخم.

–ومن خلال تحليل تطور الناتج الداخلي الخام (نصيب الفرد) تبين مايلي:

–يعتبر الناتج الداخلي الخام من بين المؤشرات الاقتصادية التي يعتمد عليها في قياس الوضع الاقتصادي الراهن في البلاد.

–ومن خلال ما سبق عند تحليل بيانات الناتج الداخلي الخام من نصيب الفرد الجزائر نلاحظ وجود أثر كبير ومتزامن لأي تغير يحدث في أسعار النفط على تغير نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام سواء كان ارتفاع في أسعار النفط الذي يؤدي الى زيادة نصيب الفرد، في حين يحدث العكس عند انخفاض في أسعار النفط، دون أن نحيد الإشارة الى مختلف الأسباب والعوامل التي تؤثر على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، كالنمو السكاني الذي يؤثر بشكل عكسي على نصيب الفرد، بالإضافة الى التضخم وتعادل القوة الشرائية من خلال تضخم الأسعار.

الفصل الثالث: العلاقة بين أسعار النفط ومعدل التضخم في الجزائر دراسة قياسية اقتصادية في الفترة 2022-1980

تمهيد:

بعد الانتهاء من الدراسة النظرية و التحليلية لمختلف جوانب الموضوع في الفصلين الأول والثاني، جاء هذا الفصل بمثابة الجانب التطبيقي لهذه الدراسة، من خلال تحقيق التوافق بين النظريات الاقتصادية و العلاقات الرياضية، وذالك بالاعتماد على البيانات والأدوات الإحصائية مختلفة، حيث سنقوم بدراسة قياسية اقتصادية للعلاقة بين أسعار النفط ومعدل التضخم في الجزائر، وذلك من خلال معرفة تأثير أسعار النفط على مؤشر أسعار الاستهلاك الذي يعبر عن معدل التضخم، وذلك بتطبيق نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة غير الخطي NARDL في الفترة 1980-2022، وذالك من خلال الاستخدام بعض أدوات الاقتصاد القياسي والتي تمثلت في برمجيةEviews 13، وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل الى:

المبحث الأول: الجانب النظري لنماذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة غير الخطي NARDL

المبحث الثاني: دراسة قياسية للعلاقة بين أسعار النفط ومعدل التضخم في الجزائر

المبحث الأول: الجانب النظري لنماذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاءالموزعة غير الخطي Non-Linear Autoregressive Distribute Lag Model (NARDL)

عند قيام الباحث بدراسة نموذج قياسي فأنه لابد من التطرق الى جانبه النظري، وذلك من أجل التعرف على مفهومه ومعرفة شروطه ، و مراحل تطبيقه.

المطلب الأول: تعريف نموذج NARDL وشروط تطبيقه

كان أول من قاموا بدراسة اللاتناظرية هم الباحثون SHIN و Greenwood-Nimmo و YU وهذا في سنة 2014 حيث كان الحديث في هذا الموضوع في إطار التكامل المشترك، لكن العمل الثوري الذي أصبح الأكثر انتشارا هو ما تطرق اليه هؤلاء، حيث طبقوا ذلك باستعمال NARDL أي تم الاعتماد على نموذج التكامل المشترك في تطوير النموذج الغير خطي NON LINEAIRE، ويقصد به دراسة في علاقة الواحدة بين العلاقات الطويلة الاجل و العلاقات قصيرة الأجل، بالإضافة الى أنه يمكننا تتبع تأثير الصدمات فيما إذا كانت موجبة أو صدمات سالبة.

الفرع الأول: تعريف النموذج NARDL

يعتبر أسلوب NARDL للتكامل المشترك توسيعا أو تعميما للتقدير الخطي لأسلوب الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية المبطئة للتكامل المشترك ARDL، بحيث يأخذ بعين الاعتبار احتمالية اللاخطية في تأثير المتغير المستقل للتابع سواء في الأجل القصير أو الطويل، علاوة على ذلك يمثل نموذج NARDL أداة قوية لاختبار التكامل المشترك بين مجموعة من متغيرات السلسلة الزمنية في معادلة واحدة،على عكس النماذج التكامل المشترك الأخرى، كما يساعد هذا الأخير على حل مشكلة عدم تجانس باختيار فترات الإبطاء المناسبة للمتغيرات.

كما يستعمل بشكل أفضل لتحديد علاقة التكامل في العينيات الصغيرة ويمكن تطبيقها بغض النظر عما إذا كانت السلاسل مستقرة عند المستوى أو عند الفرق الأول أو مزيج بينهما، غير أنه لا يمكن تطبيقها إذا كانت السلسلة مستقرة من الفرق الثاني، كما انه يسمح بكشف التكامل المشترك الخفي حيث على سبيل المثال قد يكون للصدمة الإيجابية تأثير مطلق كبير على المدى القصير في حين الصدمة السلبية يكون لها تأثير مطلق كبير في المدى الطويل أو العكس.

وتقوم فكرة هذا الأسلوب على تقسيم الصدمات التراكمية التي تحدث في المتغير المفسر X الى ثلاثة أنواع:

- ✓ **صدمات موجبة** :نسميها X^+ وهي تمثل المجموع التراكمي للصدمات الموجبة ونحسبها وفق الصيغة التالية:

$$= \sum Max\,(\Delta X)X_t^+ = \sum_{n+1} \Delta X_n^+$$

- ✓ **صدمات سالبة** : نسميها X^- وهي تمثل المجموع التراكمي للصدمات السالبة و نحسبها وفق الصيغة التالية:

$$= \sum \text{Minx}\,(\Delta X)\text{X}_\text{t}^- = \sum_{\text{n+1}} \Delta \text{X}_\text{n}^-$$

- ✓ **صدمات صفرية (للتوازن):** نسميها X^0 سيكون المجموع التراكمي لهذه الصدمات مساوية للمتغير نفسه أي $X = X^+ + X^- + X^0$.

ومن خلال ما سبق يمكننا أن نلخص مايلي:

-إذا لم يكن ثمة اختلاف بين مقدرتي الصدمات الموجبة والسالبة فان العلاقة تناظرية، أما إذا كان هناك إختلاف معنوي بين المقدرتين فإن العلاقة آنذاك ستكون غير تناظرية.

يتم استخدام اختبار Wold test العادي من أجل اختبار فرضية تساوي المقدرتين.[1]

تعتمد منهجية NARDL على تقدير علاقة عدم التماثل المعلمات في الأجل الطويل وفق العلاقة التالية:

$$y_t = \beta^+ x_t^+ + \beta^- x_t^- + \varepsilon_t \ldots\ldots(1)$$

وتمثلت عبارة المجموع الجزئي للقيم السالبة x^- و القيم الموجبة X^+ ، الناتجة عن تقسيم المتغيرة x كما يلي:

$$x_t^+ = \sum_{j=1}^{t} \Delta\, x_t^+ = \sum_{j=1}^{t} \max(\Delta x_j, 0)\,, x_t^- = \sum_{j=1}^{t} \Delta\, x_t^- = \sum_{j=1}^{t} \min(\Delta x_j, 0).(2)$$

تم تطبيق هذه المنهجية في دراسة التكامل المشترك غير المتماثل باستخدام مجموع جزئي من قبل Schorderet (2001) في دراسته لعلاقة البطالة بالإنتاج وفق منهجية NARDL.

ثم قام shin et Yu and Greenwood-Nimmo بدمج العلاقة الأولى في نموذج ARDL ل pesrane and shin(1999) و pesrane et al(2001) وعليه نحصل على نموذج NARDL:

---

[1] - بغداد بنبن، **استخدام نموذج NARDL لدراسة العلاقة بين تغيرات أسعار النفط والانفاق الحكومي الإستثماري في الجزائر (1986-2018)، الافاق لدراسات الاقتصادية**،02 ،07 ،الجزائر، 2022، ص ص :267، 268.

$$\Delta y_t = \alpha_0 + \rho y_{t-1} + \theta^+ x^+_{t-1} + \theta^- x^-_{t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \varphi_i \Delta y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} (\pi_i^+ \Delta x^+_{t-i} + \pi_i^- \Delta x^-_{t-i}) + e_t \dots\dots (3)$$

حيث: θ^+ , ρ, θ^- تعبر عن المعلمات في الأجل الطويل

π_i^+ , φ_i, π_i^- تعبر عن المعلمات في الأجل القصير.[1]

تمتاز منهجية NARDL باختبار التماثل Symmetry في الأجل الطويل Wald test والذي يعبر عنه بفرضية التالية[2]:

فرضية الصفرية: $H_0: \theta^+ = \theta^-$ (التماثل Symmetry)

الفرضية البديلة : $H_1: \theta^+ \neq \theta^-$ (عدم التماثل Asymmetry)

حيث يتم حسابها:

$$\theta^- = -\frac{\beta_1^-}{\sigma_1} \quad \text{أو} \quad \theta^- = -\frac{\alpha_1^-}{\sigma_1}$$

و

$$\theta^+ = -\frac{\beta_1^+}{\sigma_1} \quad \text{أو} \quad \theta^+ = -\frac{\alpha_1^+}{\sigma_1}$$

الفرع الثاني: الشروط ومزيا نموذج NARDL

يستخدم نموذج NARDL الذي قدمه شين واخرون ليس فقط لفحص غير خطي للعلاقة ولكن أيضا لنمذجة مشتركة التباينات قصيرة وطويلة الأجل، حيث لا يعاني هذا النموذج من المشاكل المذكورة ويتبع إجراءات اختبار الحدود القياسية لاختبار العلاقات طويلة الأمد بين المتغيرات ذات الاهتمام بغض النظر عن ترتيب التكامل المتغيرات. و نموذجNARDL أي نموذج ARDL الغير الخطي لا يأخذ كل أنواع النماذج والسلاسل

[1]- منصوري حاج موسى، طيبي عبد اللطيف، **أثر عدم تماثل التضخم على عوائد مؤشر الأسهم باستخدام منهجية NARDL دراسة حالة سوق الأسهم السعودي ، مجلة آفاق علمية**، 10، 02، لجزائر، 2018، ص ص: 243، 244.

[2]- عادل مختاري ، أمحمد بن البار، **أثر تغيرات أسعار الفائدة وحجم الكتلة النقدية على سعر الصرف في الجزائر دراسة قياسية باستخدام منهجية NARDL للفترة 1980-2018، مجلة التنظيم والعمل**، 09، 03، الجزائر، 2021، ص: 54.

الغير الخطية بعين الاعتبار فهو يأخذ بعين الاعتبار عدم تماثل في البيانات أي عند تفكيك المتغير نجد تأثير غير متماثل للصدمات الموجبة والسالبة للمتغيرات، ومن بين مزاياه مايلي:

- أنها تؤدي بشكل أفضل لتحديد علاقات التكامل في العينات الصغيرة.
- يمكن تطبيقها بغض النظر عما إذا كانت الانحدارات مستقرة عند المستوى أو عند الاختلاف الأول أي (0) ا أو(1)ا.

- لا يمكن تطبيقها إذا كانت الانحدارات عند (2)ا.
- لا يسمح لنا فقط بقياس التباينات قصيرة وطويلة المدى، ولكن أيضا لاكتشاف التكامل الخفي[1].

المطلب الثاني: أهمية النموذج و اختبارات التكامل المشترك

سيتم في هذا الجانب معرفة أهمية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة الغير الخطي، والأساسيات التي يقوم عليها اختبار التكامل المشترك

الفرع الأول: أهمية النموذج :

يمكن تلخيصها في مايلي:

- طور كل shin et al نموذج NARDLمن اجل اختبار فرضية لا خطية العلاقة بين بعض متغيرات الدراسة، ويعد أسلوبNARDL توسيعا أو تعميما للتقدير الخطي لأسلوب الانحدار الذاتي ذي الفجوات المبطأة للتكامل المشترك ARDL التي طورها pesaran et al بحيث يأخذ بعين الاعتبار احتمالية اللاخطية في تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع، سواء في الاجل القصير أو الطويل.
- هذا الأسلوب كما فيARDL يقوم بالكشف عن التأثيرات قصيرة الاجل وطويلة الأجل في معادلة واحدة.
- كما أن هذا الأسلوب يمكننا من الكشف عما أطلق عليه Granger and Yoon التكامل المشترك الضمني، بمعنى أنه يتجنب حذف العلاقات غير الملموسة بين الظاهرة والعوامل المفسرة لها بافتراض الجزافي بخطية العلاقة بينهما، وعليه فأسلوب NARDL يمكننا من اختبار فرضية مركبة فيما إذا كانت

[1]-حسين عماري، **متطلبات توزيع تطبيق الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة الخطي ARDL وغير الخطي NARDL في اختبار التكامل المشترك، المجلة الجزائرية الأداء الاقتصادي**،06،البويرة –الجزائر ، 2021 ، ص ص: 67، 68.

العلاقة بين المتغيرين محل الدراسة علاقة تكامل مشترك خطية أو غير أو حتى لا توجد علاقة تكامل مشترك بينهما[1].

الفرع الثاني: أساسيات اختبارات التكامل المشترك:

تستخدم منهجية التكامل المشترك لمعرفة العلاقة التوازنية بين المتغيرات في المدى الطويل والذي يتطلب أن تكون المتغيرات الخاضعة لهذا الاختبار غير مستقرة في مستواها ولكن تتمتع بنفس درجة الاستقرار أي أنها تصبح ساكنة بعد أخذ الفروق الأولى أو الثانية، حيث يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيها ثابتة عبر الزمن، ويتطلب حدوث التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية أن تكون هذه السلاسل متكاملة من الدرجة نفسها كل على حدى، أي تكون هذه السلاسل ساكنة من نفس الدرجة.

وحسب أدبيات التحليل الكمي للمؤشرات الاقتصادية بعد التأكد من سكون كل سلسلة زمنية و تحديد درجة تكاملها، والتأكد من وجود تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية معا ويقال أن هناك تكاملا مشتركا بين المتغيرين أو أكثر إذا إشتركا بالاتجاه نفسه أي كانت لهما علاقة توازنية طويلة الأجل[2]، وحسب منهج القياس الاقتصادي هناك العديد من طرق اختبار التكامل المشترك ومن بينها:

1-2 التكامل المشترك بطريقة Engel et Granger : تستلزم هذه التقنية المرور بمرحلتين:

المرحلة الأولى: تقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرين بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS):

$Y_t = \hat{\alpha} + \hat{\beta} x_t + \varepsilon_t$، حيث نستخدم مستوى المتغيرات في الانحدار للحصول على البواقي الانحدار المقدرة $\hat{e}_t$.

المرحلة الثانية: إن إمكانية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل و تقدير نموذج تصحيح الخطأ بين المتغيرتين قيد الدراسة يكون انطلاقا من استقرارية بواقي التقدير المتحصل عليها في المرحلة الأولى في المستوى، أما إذا كانت غير ذلك فإنه لا توجد علاقة توازن طويلة الأجل وبذلك لا يمكن الحصول على نموذج تصحيح الخطأ.

[1]- بغداد بنبن، نفس المرجع ، ص: 269.

[2]- Hassna Ali Osman Fatur, Sofian Abuelbacher Adam Saad**, Using Auto Regressive Distributed Lag Model (Ardl) to Measuring Determinants of Economic Growth in Sudan –Statistical and standard study for the period (1990-2020), Journal of Economic Administrative and legal Sciences**, 06,19,sudan,2022,p : 38

كما يقوم مفهموم نموذج تصحيح الخطأ على فرضية مفادها أن هناك علاقة توازنية على المدى الطويل كما وقد يأخذ المتغير التابع قيمة مختلفة عن قيمته التوازنية[1].

2-2 التكامل المشترك بطريقة Johansen Juselius:

يتم من خلال هذا الاختبار التحقق من وجود علاقة توازن في الأجل بين السلاسل الزمنية المستقرة عند نفس الدرجة، ويتم ذلك عن طريق إجراء إختبارين هما أختبار الأثر و اختبار القيمة الذاتية العظمى:

2-2-1 **إختبار الأثر:** يتم اختبار فرضية أن هناك على الأكثر q شعاع للتكامل المشترك مقابل النموذج العام الغير مقيد r=q ويتم حساب إحصائية هذا الاختبار وفق العلاقة التالية:

$$\lambda_{trace} = -T \sum_{i=r+1}^{n} \log(\hat{\lambda}_i)$$

حيث:

T:حجم العينة

r:عدد أشعة التكامل المشترك

λ : أصغر قيم للأشعة الذاتية p-r

حيث يتم اختبار فرضية العدم أن عدد متجها التكامل المشترك≥ r مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجهات التكامل المتزامن= r (0,1,2)

2-2-2 **اختبار القيمة الذاتية العظمى** : ويتم حساب ذاك وفق العلاقة التالية:

$$\lambda_{max} = -T\ log(1-\hat{\lambda}_i)$$

حيث يتم اختبار فرضية العدم أن عدد أشعة التكامل المشترك= r مقابل الفرضية البديلة أن عدد أشعة التكامل المشترك = r+1.[2]

3-التكامل المشترك اختبار الحدود Bounds test:

يعد ARDL نموذج ديناميكي يستعين باختبار الحدود كمقاربة بديلة للتكامل المشترك (في وجود شعاع تكامل واحد . متغير تابع واحد). من فوائده انه يفسر المتغير التابع بناء على القيم السابقة له والقيم السابقة للمتغيرات المستقلة. أو ما تسمى بمنهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bounds test) والتي أقترحها هاشم

[1] – رضا بوشناقة، فتيحة قشرو، **نمذجة قياسية لمحددات الصادرات الجزائرية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية و الإدارية** ، 06، بليدة 02- الجزائر ، 2016 ، ص: 62.

[2] –عبد الغني دادان، راضية كروش،**دراسة محددات تكامل أسواق الأوراق المالية حالة دول شمال إفريقيا (مصر، تونس، الجزائر، المغرب)، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية**، 06، ورقلة – الجزائر، 2015 ، ص ص: 53، 54 .

باسران (Pesaran) واخرون. حيث دمج نماذج الانحدار الذاتي (Autoregressvie model) ونماذج فترات الإبطاء الموزعة (Distributed lag) لتكوين منهجية ARDL للتكامل المشترك بحيث تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها.

حيث يمكن تطبيقها بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية ما إذا كانت مستقرة عند مستويات I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أو خليط بينهما ولكن ألا يجب أن تكون السلاسل متكاملة من الدرجة الثانية I(2). كما تحدد العلاقة التكاملية للمتغير التابع و المتغيرات المستقلة في المدي القصير و الطويل.

ومن أجل التحقق من مدى علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في إطار نموذج UECM قدم كلا من AL et Pesaran (2001) منهجا حديثا الاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ الغير المقيد والتي عرفت باختبار الحدود [1]. حيث يستخدم الاختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع و المتغيرات التفسيرية الداخلة في النموذج بواسطة اختبار F حيث يتم صياغة الفرضية العدم والبديلة على النحو التالي:

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \cdots = \beta_{k+1} = 0$$

$$H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \cdots \neq \beta_{k+1} \neq 0$$

قبول الفرضية الصفرية يعني أنه لا توجد هناك علاقة توازنية طويلة المدى(علاقة تكامل مشترك) بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة المكونة للنموذج وذالك من خلال مقارنة قيمة F المحسوبة بالقيمة الجدولية الحرجة التي قدمها Pesaran في إختبار الحدود، فإذا كانت القيمة المحسوبة ل F أقل من الحد الأعلى للاختبار فانه يتم قبول الفرضية الصفرية أي عدم وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الاجل بين المتغيرات، في حين يعني قبول الفرضية البديلة التي تدل على وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، فإذا كانت القيمة المجدولة F أكبر من الحد الأعلى فأنه يتم رفض الفرضية العدم وقبول الفرضية البديلة.[2]

[1]- فاطمة محمد علي الصمدي، **المفاضلة بين نموذج الانحدار الخطي البسيط ونموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة في تحليل أثر الأمية على الفقر في الجمهورية اليمنية، مجلة جامعة سبها للعلوم البحتة والتطبيقية**، 20، 04، اليمن، 2021، ص 165.

[2]- خالد صلاح الدين طه محمود، **تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة (ARDL) لدراسة علاقة التكامل المشترك بين أسعار كتاكيت الدجاج و اللحم في مصر خلال الفترة 01-01-2015الى 20-07-2018 ، جامعة المنوفية .كلية الزراعة. قسم الاقتصاد الزراعي**. 03، مصر، 2018، ص ص: 600، 601.

المطلب الثالث: استقرارية السلاسل الزمنية

يتم دراسة السلاسل الزمنية من أجل وصف و تصوير الملامح الرئيسية للسلسة و توضيح تطور الظاهرة المدروسة، حيث يساعد وصف السلسلة الى حد كبير في تحديد النموذج الذي يمكن أن يكون مناسبا لتحقيق الأهداف الأخرى و التعرف على المكونات الرئيسية لها من الاتجاه العام و التغيرات الموسمية وكذالك تفسير التغيرات التي تحدث في ظاهرة من أجل بلوغ هدفها النهائي من خلال التنبؤ بالمشاهدات المستقبلية، فتحليل السلاسل الزمنية يبدأ عادة بالتعرف على النمط المناسب لشرح ألية تطور هذه السلسلة و استكمال هذا النمط مستقبلا.[1]

وقبل الشروع في دراسة تقلبات أي ظاهرة اقتصادية لابد من التأكد في كون السلاسل الزمنية مسقرة أو غير مستقرة، حيث يعتبر اختبارات جذر الوحدة Unit Root test خطوة أساسية لمعرفة استقرار السلاسل الزمنية موضع الدراسة وتحديد درجة تكاملها، لما لها أهمية قصوى للوصول الى نتائج سليمة وتجنب الانحرف الزائف والذي يعني أن العلاقة بين المتغيرين أو عدد من المتغيرات الاقتصادية تعبر عن علاقة زائفة[2]، ومن أجل فهم هذا الاختبار لابد من التفريق بين نوعين من السلاسل الغير مستقرة:

- **النموذج Stationary Trend TS:** هذه النماذج غير مستقرة، وتبرز عدم استقرارية تحديدية deterministic وتأخذ الشكل:

$$Y_t=f(t)+ \varepsilon_t$$

حيث f(t) دالة كثير الحدود للزمن (خطية أو غير خطية)

ε_t تشويش أبيض

اكثر هذه النماذج انتشارا يأخذا شكل كثير حدود من الدرجة الأولى و يكتب من الشكل :

$$Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 t + \varepsilon_t$$

$E(Y_t)$ وهذا النموذج غير مستقر، لان متوسطه مرتبط بالزمن لكن نجعله مستقرا بتقدير المعالم $\hat{\alpha}_0 , \hat{\alpha}_1$ بطريقة المربعات الصغرى العادية و طرح المقدار $\hat{\alpha}_0 + \hat{\alpha}_1 t$ من Y_t أي :

[1]- سمير مصطفي شعراوي، **مقدمة في التحليل الحديث للسلاس الزمنية**، الطبعة الأولى، مركز النشر العالمي، 2005، ص ص: 10، 11.

[2]- عبد الغني دادان، راضية كروش، نفس المرجع ، ص: 52.

$$Y_t - \hat{\alpha}_0 + \hat{\alpha}_1 t$$

❖ **النموذج Difference Stationrary DS:** هذه النماذج غير مستقرة أيضا و تبرز عدم استقرارية عشوائية Stochasticو تأخذ الشكل:

$$y_t = y_t + \beta + \varepsilon_t$$

ويمكن جعلها مستقرة باستعمال الفروقات أي :

$$\nabla^d y_{t-1} = \beta + \varepsilon_t$$

حيث: β ثابت حقيقي

d: درجة الفروقات

غالبا ما تستعمل الفروقات من الدرجة الأولى في هذه النماذج أي (d=1)

وتكتب من الشكل:

$$^{1}.\nabla y_t = \beta + \varepsilon_t$$

ومن بين اختبارات جذر الوحدة نجد اختبار ديكي فولارADF، فيليبس بيرو، اختبار KPSS

- **اختبار ديكي فولر المطور(ADF) _Fuller Augmented Dickey :**

يستخدم هذا الإختبار في حالة السلاسل الزمنية التي تعاني من وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين قيم الأخطاء بها،[2] ويشمل هذا الاختبار على ثلاثة نماذج يمكننا توضيحها في المعادلات التالية:

النموذج الرابع: $\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t$

النموذج الخامس: $\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta x_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$

النموذج السادس[3]: $\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta x_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t$

حيث يتم اختبار فرضية العدم لوجود جذر الوحدة، ويتحقق ذالك مإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة.

[1]– شيخي محمد، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2011، ص: 206.

[2]–خالد صلاح الدين طه محمود، نفس المرجع ، ص: 589.

[3] - Rége Bourbonnais, Econométrie , 9e édition, DUNOD, 2015, p: 250.

- **اختبار فيليبس وبيرون Phillips and Perron test (1988) :**

يقوم اختبار فيليبس بيرون على تصحيح الارتباط الذاتي في بواقي معادلة جذر الوحدة باستخدام طريقة لا معلمية لتباين النموذج، لكي يأخذ في اعتبار وجود الارتباط الذاتي ويعكس الطبيعة الديناميكية في السلسلة، ويسمح هذا الاختبار بتجاوز مشكلتي الارتباط الذاتي للبواقي وعدم ثبات التباين للخطأ العشوائي الذي يعاني منها اختبار ديكي فولار العادي، ويتم ذالك وفق أربع مراحل:

– نقوم بتقدير بواسطة المربعات الصغرى العادية للنماذج الثلاثة القاعدية لاختبار ديكي فولار وحساب الإحصائيات المرافقة لها والباقي المقدر لها.

– تقدير التباين المسمى بالقصير الأجل $\frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2\ \sigma^2$ ، حيث e_t الباقي المقدر.

– تقدير المعامل المصحح s_t^2 المسمى بالتباين طويل الأجل، والمستخرج من هيكلة التباينات المشتركة للبواقي للنماذج السابقة حيث:

$$s_t^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2 + 2\sum_{i=1}^{I}(1-\frac{i}{I+1})\frac{1}{n}\sum_{t=i+1}^{n} e_t\ e_{t-1}$$

من أجل تقدير هذا التباين طويل الأجل من الضروري تعريف عند التأخيرات l المقدرة بدلالة عدد المشاهدات الكلية n.

–حساب إحصائيات فيليبس بيرون (pp):

$$t^*_{\widehat{\emptyset_1}} = \sqrt{K}.\frac{\widehat{\emptyset_1}-1}{\sigma_{\widehat{\emptyset}_1}} + \frac{n(K-1)\sigma_{\widehat{\emptyset}_1}}{\sqrt{K}}$$

مع $K = \frac{\sigma^2}{s_1^2}$(الذي يساوي واحد في الحالة التقريبية– إذا كان e_t تشويا أبيض)، ثم يتم مقارنة الإحصائية مع القيم الحرجة لجدول Mackinnon.[1]

[1]- بولعواد نوال، **الريع البترولي وتأثيره على النشاط الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1973-2013**، أطروحة الدكتورة ، جامعة لحاج لخضر باتنة 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، باتنة ، 2017-2018، ص: 182.

- **اختبار KPSS (KPSS test 1992):**

إقترح كل من Kwiatkowski et al سنة 1992 استخدام مضاعف Lagrange (LM) لفرضية العدم التي تقرر الاستقرارية للسلسلة ويمر اختبار KPSS بالمرحلة التالية:

- حساب المجموع الجزئي للبواقي $s_t = \sum_{i=1}^{t} \hat{\varepsilon}_t$ بعد تقدير النماذج 2و3
- تقدير التباين الطويل الأجل s_t^2 بنفس طريقة Phillips Perron
- حساب إحصائية KPSS من العلاقة $\mathrm{LM} = \frac{1\sum_{t-1}^{T} s_t^2}{s_1^2 T^2}$

نرفض فرضية العدم (الاستقرار) إذا كانت الإحصائية LM_c أكبر من قيمة الحرجة LM_t المستخرجة من الجدول المعد من طرف kwiatkowski et al.

نقبل بفرضية الاستقرار إذا كانت الإحصائية المحسوبة أصغر من القيمة الحرجة.[1]

المبحث الثاني: دراسة قياسية للعلاقة بين أسعار النفط ومعدل التضخم في الجزائر في الفترة 1980-2022

من خلال أهمية الدراسة القياسية في تقدير العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وتقدير معالمها على ضوء البيانات الإحصائية الواقعية، وتحويل تلك العلاقة التي تستنبط من النظرية الاقتصادية الى علاقة واقعية تقديرية قائمة على القياس والتحليل واختبار العلاقة وبناء النماذج.

المطلب الأول: مراحل تطبيق نموذج NARDL

تتمثل مراحل تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الزمني الموزع الغير الخطي كمايلي:

المرحلة الأولى: نقوم بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة، من خلال اختبارات جذر الوحدة (ADF,PP,KPSS) ، من أجل تحديد درجة تكامل المتغيرات، حيث تتطلب منهجيةNARDL أن تكون متغيرات الدراسة إما متكاملة في المستوي أو عند الفرق الأول، أو مزيج بينهما، شرط أن لا تكون متكاملة عند الفرق الثاني.

المرحلة الثانية: يتم تحديد النموذج الأمثل وفقا للمعايير Aic,SC,HQ من خلال أدنى قيمة لإحدى المعاييرسابقة الذكر،NARDL(p,q1,q2,q3,q4) ، نقوم بتطبيق اختبار الحدود bounds test والبحث عن وجود علاقة

[1]- شيخي محمد، نفس المرجع ، ص: 216.

توازنية طويلة الاجل،والذي تنص فرضيته المعدومة H_0على عدم وجود علاقة تكامل مشترك(غياب العلاقة التوازنية طويلة الأجل) بين المتغيرات، مقابل الفرضية البديلة H_1التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات،حيث يمكننا القول انه يوجد علاقة تكامل مشترك وفق منهجية الحدود بين المتغيرات عندما تكون القيمة الإحصائية المحسوبة اختبار فيشر F أكبر من القيمة الحرجة للحد الأعلى(1)I التي حددها (Pesaran) وفي هذه الحالة نرفض الفرضية المعدومة لهذا الاختبار، أما اذا كانت القيمة المحسوبة اقل من القيمة الحرجة للحد الأعلى (1)I فإننا نقبل فرضية العدم، أما اذا كانت القيمة المحسوبة لاختبار فيشر تقع بين قيمتي الحد الأعلى (1)I والحد الأدنى(0)I في هذه الحالة نكون في حالة عدم التأكد (الشك).

المرحلة الثالثة: تقدير معلمات الاجل القصير و الطويل ومعلمة تصحيح الخطأ مع اختبار التماثل في الأجلين، حيث تتميز منهجية NARDLعن غيرها من النماذج الأخرى باختبار عدم التماثل كما أشرنا سابقا الذي يرتكز على اختبار Wald test، حيث تنص الفرضية المعدومة لهذا الاختبار على أن القيم الموجبة والسالبة للمتغيرات المستقلة لها تأثير مماثل في الاجل الطويل والقصير على المتغير التابع، ذلك من خلال ملاحظة الاحتمال المرافق للإحصائية المحسوبة لاختبار فيشر، ستيودنت،chi-squra بالنسبة للمتغيرات المستقلة عند مستوى معنوية 5%، ومنه اذا كانت الاحصائيات سالفة الذكر أقل 0.05 فإننا نرفض الفرضية الصفرية، أي أن التغيرات السالبة والموجبة للمتغيرات المستقلة في الاجل الطويل والقصير لها تأثير غير مماثل على المتغير التابع.

المرحلة الرابعة: ثم يتم دراسة مدى صلاحية النموذج من خلال مختلف الاختبارات التشخيصية، والتي تتمثل فيما يلي:

4-1 اختبار عدم وجود ارتباط تسلسلي للبواقي النموذج :

من أجل فحص مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي النموذج المقدر يتم استعمال اختبار Breusch-Godfrey (BG)، الذي تنص فرضيته المعدومة على عدم وجود ارتباط تسلسلي بين بواقي النموذج ، حيث نقارن احتمال إحصائية اختبار BGعند مستوى معنوية 5 % أي لما prob (BG) أكبر من 0.05 يعني قبول الفرضية الصفرية التي تدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي نموذج المقدر.

4-2 اختبار ثبات تباين البواقي:

يتم التأكد من ثبات تباين البواقي بواسطة العديد من الاختبارات الإحصائية، سنقوم باستعمال اختبار احصائي ARCH ، وفرضية العدم تنص على ثبات تباين البواقي،,في حين الفرضية البديلة تدل على عدم ثبات تباين البواقي، حيث يتم مقارنة الاحتمال المرافق الإحصائية المحسوبة للختبار عند مستوى معنوية 5 %.

4-3 اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

يتم استعمال اختبار Jarque-Bera ، لغرض التأكد من أن البواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، حيث اذ كان احتمالية هذا الاختبار أكبر من 0.05 مما يعني قبول الفرضية العدم التي تنص على أن بوقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، أما إذا كانت أقل من مستوى المعنوية 5% نرفض الفرضية العدم،أي قبول الفرضية البديلة التي تنص على أن البواقي تتبع غير ذالك.

4-4 اختبار ملائمة الشكل الدالي للنموذج:

لاختبار مدى ملائمة الشكل الدالي المستخدم في النموذج المقدر يتم الاستعانة باختبار Ramsey-RESET والذي تنص فرضيته المعدومة على صحة الشكل الدالي المستخدم، في حين الفرضية البديلة تنص على عدم صحة الشكل الدالي للنموذج، وذلك من خلال مقارنة احتمال إحصائية فيشر مع مستوى معنوية 5%.

المرحلة الخامسة: اجراء اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج المقدر في الاجلين الطويل والقصير، ويتمثل من خلال اختباري المجموع التراكمي للبواقيCUSUM والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة

CUSUM-of squares، حيث يمكن القول ان معلمات النموذج تكون في حالة استقرار و انسجاما في الاجلين القصير والطويل ، في حالة ما اذا كان الشكل البياني للاختبارين السابقين يقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5 %.

المرحلة السادسة: اختبار مضاعف التأثير التراكمي الديناميكي غير المتماثل:

يوضح شكل مضاعف التأثير التراكمي الديناميكي غير المتماثل الاثار الديناميكية غير المتماثلة للصدمات او التغيرات الإيجابية والسلبية للمتغير المستقل على المتغير التابع، كما يسمح لنا بتتبع أنماط التعديل غير المماثلة التي تحدث في المتغير التابع بعد كل التغيرات الموجبة والسالبة التي تحدث في المتغير المستقل، كما يسمح لنا بمعرفة متى تكون الاثار متماثلة وغير مماثلة ومدتها هذه أخيرة[1].

[1]– بن عمرة عبد الرزاق، **خطوات تطبيق تقنية NARDL باستخدام برنامج Eviewse 10** ، جامعة فرحات عباس1، سطيف، 2021،ص:13.

المطلب الثاني: الدراسة الوصفية للبيانات

سوف نقوم في هذا الجزء بدراسة بيانات السلاسل الزمنية، واخضاعها الى مختلف الاختبارات الإحصائية من أجل معرفة خصائصها الإحصائية وتقديم صورة واضحة عن كيفية تطور سلوك هذه المتغيرات، وقد تمثلت حدود الدراسة من(1980-2022).

الفرع الأول: تقديم و تعريف المتغيرات:

من أجل معرفة العلاقة بين أسعار النفط ومعدل التضخم في الجزائر، تم الاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية سنوية والتي شملت فترة الدراسة ، ليتم الحصول على 42 مشاهدة، و النتائج المتحصل عليها كانت بالاستعانة على ببرمجية Eviews 13 ، والبيانات موضحة في الجدول رقم(03-01) انظر الى الملحق (03-01)، المسحوبة من طرف البنك الدولي و منظمة الأوبك، وعلى ضوء ما تم التطرق اليه في الفصلين السابقين و مختلف الدراسات السابقة للموضوع، انحصرت متغيرات الدراسة في مايلي:

1.1.2 نقدم تعريف لكل متغيرة من متغيرات الدراسة:

- **مؤشر أسعار الاستهلاك:** يتم التعبير عن التضخم من خلال مؤشر أسعار الاستهلاك يرمز له CPI كمتغير تابع ، وذالك خلال الفترة 1980-2022، مسحوب من البنك الدولي.
- **أسعار النفط:** يتمثل أسعار النفط لSharan Blend ، كمتغير مستقل الأول يرمز له ب OIL معبر عنه بالدولار الأمريكي، خلال الفترة من 1980-2022.مسحوبة من قاعدة بيانات منظمة الأوبك.
- **الناتج الداخلي الخام:**الذي يعبر عن نصيب الفرد، ونعني به متوسط نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي،بعد قسمةالناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الحقيقية على عدد السكان، يرمز له ب GDP كمتغير مستقل ثاني، معبر عنه بالدولار الأمريكي،مسحوب من البنك الدولي.

2.1.2 **الخصائص الإحصائية والتمثيل البياني للمتغيرات:** سنتطرق الى حساب مختلف الاحصائيات الوصفية للبيانات من حيث القيمة العظمى، القيمة الدنيا، القيمة الوسيط، الانحراف المعياري والمتوسط ، التي تسمح بتكوين فكرة عن كيفية تطور مختلف قيم هذه السلاسل أثناء فترة الدراسة.

➢ **الدراسة الإحصائية للسلسة CPI:** وكانت بعض خصائصه موضحة في الجدول الأتي:

الجدول رقم(03-02): النتائج الإحصائية للسلسلة CPI

	المتوسط	القيمة الدنيا	الانحراف المعياري	القيمة العظمى
المتغيرة CPI	72.63558	6.160000	51.62302	181.6200

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13 (أنظر الملحق رقم(03-02)).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه: تتكون سلسلة أسعار الاستهلاك من 43 مشاهدة خلال الفترة من 1980-2022 بمتوسط قدر ب 72.63558 و كانت قيم الأسعار الاستهلاك CPIمحصورة بين أدنى 6.160000 في سنة1980، وأعلى قيمة في سنة 2022 قدرت ب 181.6200 ، كما عرفت قيمها تشتتا بانحراف معياري قدر 51.62302.

➢ **الدراسة الإحصائية للسلسلةOIL:** وخصائصه موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(03-03): النتائج الإحصائية للسلسة OIL

	المتوسط	القيمة الدنيا	الانحراف المعياري	القيمة العظمى
المتغيرة OIL	45.74070	13.02000	30.85463	112.9200

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13 (أنظر الملحق رقم(03-02)).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه: تتكون سلسلة أسعار النفط من 43 مشاهدة خلال الفترة من 1980-2022 بمتوسط 45.74070 ، و كانت قيم أسعار النفط OIL محصورة بين أدنى قيمة 13.02000 في سنة 1989 وأعلى قيمة112.9200 سنة 2011 وعرفت قيمها تشتتا بانحراف معياري قدر ب 30.85463.

➢ **الدراسة الإحصائية للسلسلةGDP** : وتمثلت خصائصه في الجدول التالي:

الجدول رقم(03-04): النتائج الإحصائية للسلسة GDP

	المتوسط	القيمة الدنيا	الانحراف المعياري	القيمة العظمى
المتغيرة GDP	3532.362	2810.727	450.3187	4246.242

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eivews13 (أنظر الملحق رقم(03-02)).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه: تتكون سلسلة من43 مشاهدة خلال الفترة من 1980-2022 بمتوسط 3532.362 و كانت قيم الناتج المحلي GDPمحصورة بين أدنى قيمة 2810.727 سنة 1994 وأعلى قيمة 4246.242 سنة 2016 كما عرفت قيمها تشتتا بانحراف معياري قدر ب 450.3187

- **التمثيل البياني للسلاسل CPI,OIL,GDP في المستوي:**

الشكل البياني رقم(03-01) : الرسم البياني في المستوى المتعلق بالسلسلةOIL

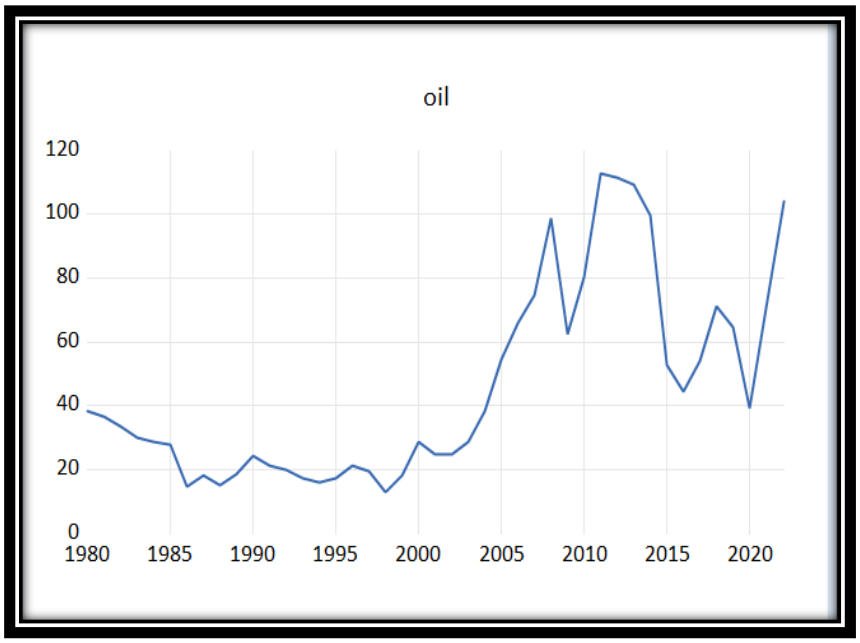

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eivews13

التعليق: من خلال التمثيل البياني لسلسلة أسعار النفط نلاحظ أن أسعار النفط OIL عرفت ارتفاعا في بداية الفترة 1980 حيث بلغت أعلى قيمة لها عام 1980 قدرت ب 38.36دولار للبرميل، ثم لتعرف أسعار النفط في الفترة من 1980-2000 مستويات متدنية بين الانخفاض والارتفاع تراوحت بين 30دولار للبرميل الى 20دوار للبرميل، للترتفع بعدها أسعار النفط تدريجيا وتسجل أعلى قيمة لها سنة 2011، ثم عرفت الفترة من 2012 الى غاية 2022 أيضا هي الأخرى فترات متذبذة بين الارتفاع و الانخفاض مسجلة ادنى قيمة لها 44لدولار للبرميل سنة 2016 وأعلى قيمة لها قدرت ب 104 دولار للبرميل سنة 2022. ومن خلال الرسم البياني نلاحظ أن السلسلة أسعار النفط انها تحتوي على مركبة العشوائية كونها عرفت أسعار النفط فترات متذبذبة مع غياب كل من المركبة الفصلية والاتجاه العام .

الشكل البياني رقم(03-02): الرسم البياني في المستوى المتعلق بالسلسلة CPI

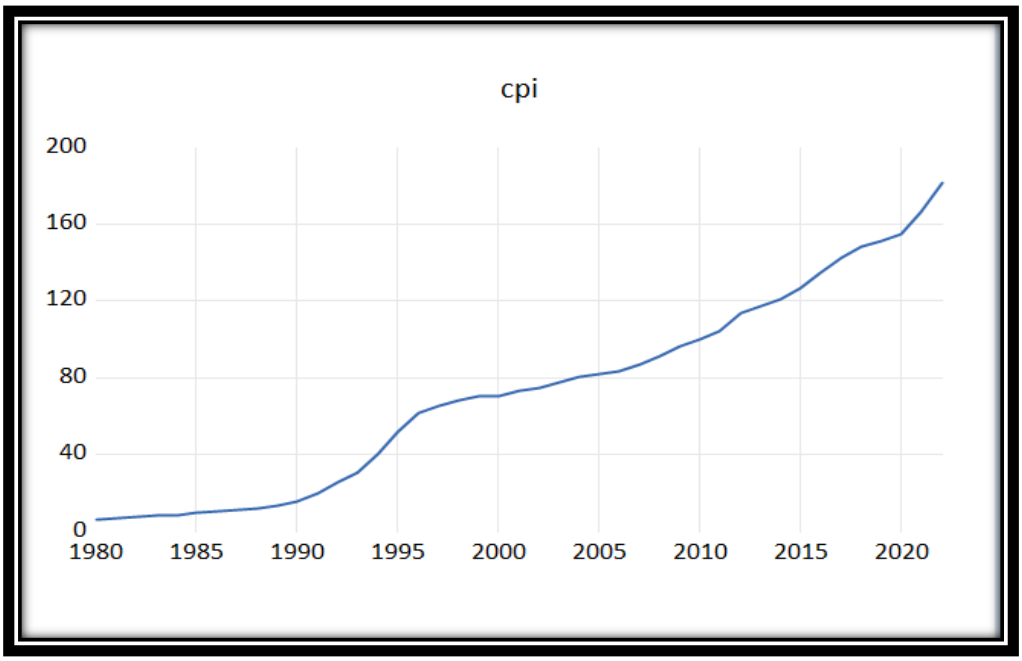

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eivews13

التعليق: من خلال التمثيل البياني لسلسلة مؤشر أسعار الاستهلاك نلاحظ أن السلسلة خلال فترة الدراسة من 1980-2022،عرفت في بداية الفترة مستويات أدنى من 1980الى غاية 1990، ثم أخذ ت قيمه ترتفع تصاعديا من 1991الى غاية 2022.

الشكل البياني رقم(03-03): الرسم البياني في المستوى المتعلق بالسلسلة GDP

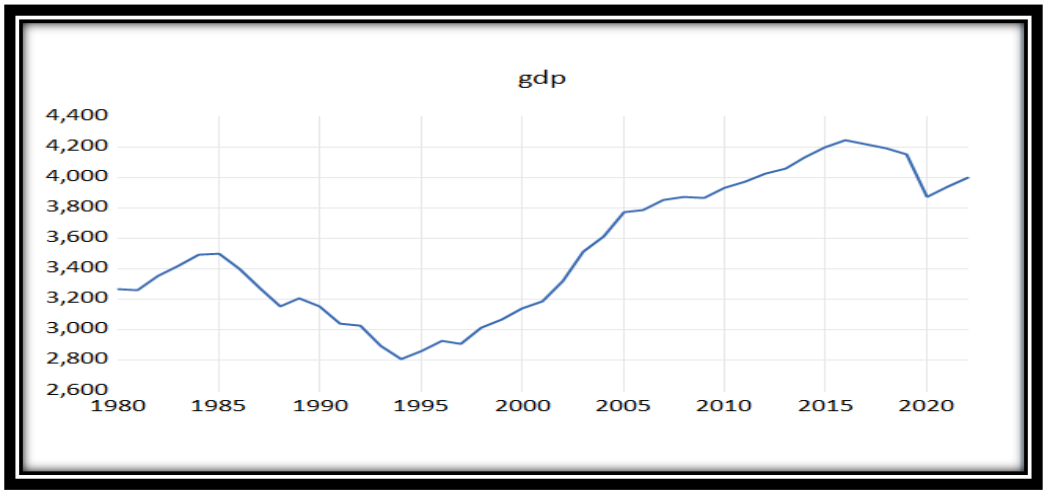

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eivews13

التعليق: من خلال التمثيل البياني لسلسلة الناتج المحليGDP خلال فترة الدراسة من 1980-2022 عرفت ارتفاعا خلال الفترة من 1980-1985، ثم لتنخفض بعدها وتستمر في مستوياتها المنخفضة الى غاية 1995 ليشهد بعدها ارتفاعا ملحوظا بداية من عام 1997الى غاية 2022.

الفرع الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

في بداية الأمر نعمل على دراسة استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة وتحديد درجة تكاملها،من خلال اجراء اختبارات جذر الوحدة unit root test ومن بين هذه الاختبارات ديكي - فولار المطور ADF، فيليبس بيرون PP، KPSS وذلك من أجل تفادي الانحدار الزائف، واتخاذ القرار حول تطبيق نموذج NARDL وسنعتمد على اختبار KPSS عند مستوى معنوية5% لكونه يعطي نتائج دقيقة في العينات الصغيرة[1]، ونتائج هذه الاختبار موضحة في الجدول التالي:

فرضية اختبارKPSS:

$H_0 : |\emptyset| < 1$ (عدم وجود جذر الوحدة)

$H_1 : \emptyset = 1$ (يوجد جذر الوحدة)

القرار: إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة المجدولة $LM_c < LM_T$ نقبل فرضية العدم التي تنص على استقرارية السلاسل الزمنية والعكس.

والجدول التالي يبين أن نتائج هذا الاختبار:

[1] - Jonathan Kwaku Afriyie,Sampson Twumasi-Ankrah, Kwasi Baah Gyamfi, Doris Arthur,Wilhemina Adoma Pels, **Evaluating The Performance of Unit Root Tests in Single Time Series Processes, mathematics and statistics**, 8, 6, Ghana,2020, p 658.

الجدول رقم(03-05): دراسة استقرارية المتغيرات بواسطة اختبار KPSS:

في المستوى عند 5%					
السلاسل	نوع النموذج	القيمة المحسوبة LM_c	القيمةالمجدولة LM_t	القرار	الفرضية
CPI	النموذج 03	0.121	0.146	$LM_c < LM_t$	نقبل H_0
	النموذج02	0.812	0.463	$LM_c > LM_t$	قبول H_1
OIL	النموذج 03	0.111	0.146	$LM_c < LM_t$	نقبل H_0
	النموذج 02	0.549	0.463	$LM_c > LM_t$	قبول H_1
GDP	النموذج 03	0.144	0.146	$LM_c < LM_t$	نقبل H_0
	النموذج 02	0.572	0.463	$LM_c > LM_t$	قبول H_1
عند اجراء الفرق الأول لمتغيرات d(1)					
d(CPI)	النموذج 03	0.092	0.146	$LM_c < LM_t$	نقبل H_0 لكلا النموذجين
	النموذج 02	0.419	0.463	$LM_c < LM_t$	
d(OIL)	النموذج03	0.069	0.146	$LM_c < LM_t$	نقبل H_0 لكلا النموذجين
	النموذج 02	0.145	0.463	$LM_c < LM_t$	
d(GDP)	النموذج 03	0.125	0.146	$LM_c < LM_t$	نقبل H_0 كلا النموذجين
	النموذج 02	0.154	0.463	$LM_c < LM_t$	

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews13، أنظر الملحق رقم(03-03).

ويتضح من خلال اختبار KPSS أن السلاسل CPI، POIL ، GDP على التوالي غير مستقرة في المستوى، وعليه قمنا بإجراء الفرق الأول d(POIL) , d(CPI),d(GDP) لجميعها على التوالي، لتستقر السلاسل عند الفرق الأول أي يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على استقرارية السلاسل الزمنية، وعلى أساس النتائج المتحصل عليها نستنتج أن جميع السلاسل مستقرة بعد الفرق الأول d(1) ، أي متكاملة من درجة الأولى

I(1)، وعليه من خلال النتائج سالفة الذكر يمكننا تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة الغير الخطيNARDL شروطه محققة.

- **التمثيل البياني للسلاسل بعد اجراء الفرق الأول d(cpi),d(oil),d(gdp) :**

الشكل رقم (03-04): المنحنيات السلاسل بعد اجراء الفرق الأول

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews13

المطلب الثالث: تقدير نموذج NARDL

في اطار دراسة العلاقة بين أسعار النفط ومعدل التضخم ،تم صياغة نموذج المراد تقديره من خلال الاعتبارات النظرية والتطبيقية ، و بافتراض وجود علاقة غير خطية بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع، وذالك بعد تجزئة متغيرة أسعار النفط الى صدمات موجبة وأخرى سالبة، فإنه يمكن صياغة معادلة النموذج المراد تقديره وفق المعادلة التالية :

$$\Delta Cpi_t = c + \alpha_1 Cpi_{t-1} + \alpha_2 Gdp_{t-1} + \beta_1 oil^+_{t-1} + \beta_2 oil^-_{t-1} + \sum_{i=0}^{q} \rho_{1i} \Delta Cpi_{t-i} + \sum_{i=0}^{p} \rho_{2i} \Delta Gdp_{t-i} + \sum_{i=0}^{m} \rho_{3i} \Delta oil^+_{t-i} + \sum_{i=0}^{n} \rho_{4i} \Delta oil^-_{t-i} + \varepsilon_t$$

3-1تحديد فترة الابطاءالمثلى للنموذج:

قبل إجراء اختبار الحدود للتكامل المشترك، نقوم بتحديد فترة الابطاء الأمثل لنموذج var(p)، وذالك من خلال الاعتماد على ثلاثة معايير AIC ,SIC HQ، بحيث يتم اختيار فترة الابطاء الأمثل للمعيار الذي يعطي أقل قيمة لهذه المعايير، وكانت النتائج ممثلة في الجدول التالي:

الجدول رقم(03-06): نتائج الابطاء الزمني الأمثل Var للنموذج محل الدراسة باستخدم معيارSIC

درجة التأخير	AIC	SIC
P=0	33.61693	33.74621
P=1	25.39007	25.90721
P=2	24.85177	*25.75675
P=3	24.68396	25.97679
P=4	24.69565	26.37633
P=5	*24.60644	26.67497

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews13، أنظر الملحق رقم(03-04).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أقل قيمة لمعيارSIC ، كانت عند التأخير الثاني، وعليه يمكن القول أن درجة الابطاء المثلى لنموذج NARDLهي p=2، وباجراء هذا الابطاء وتقدير عدة نماذج كان هذا من أحسن النماذج وفقا للمعايير الاقتصادية والإحصائية والشكل التالي يوضح ذالك:

الشكل رقم (03-05): فترة الابطاء المثلى حسب معيار Aic

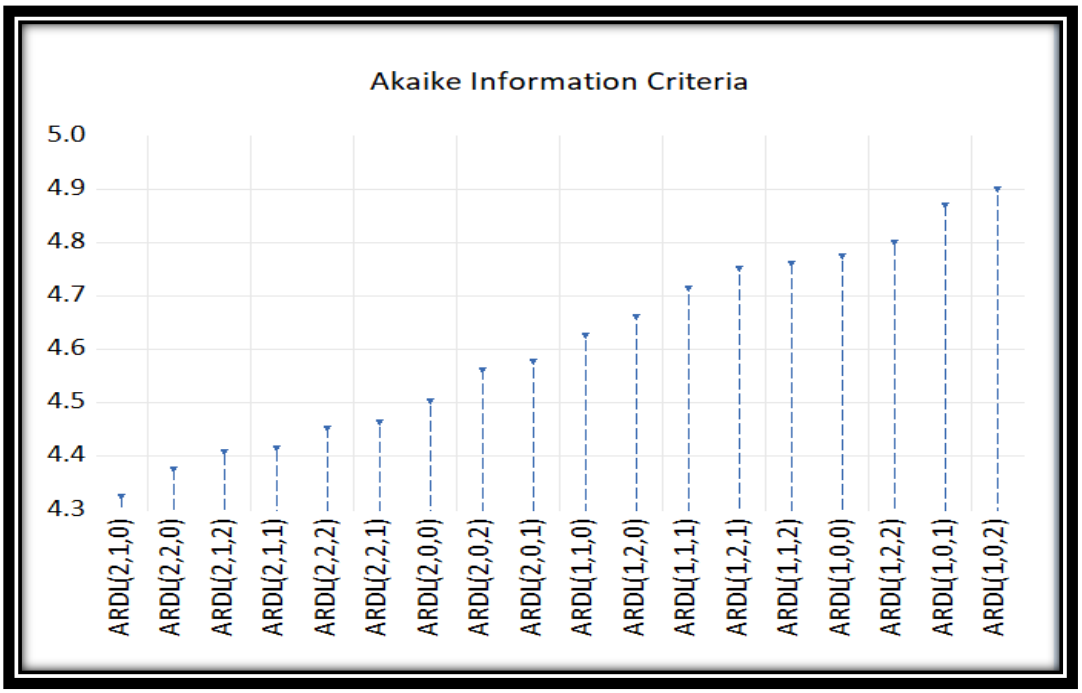

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews13.

من خلال الشكل أعلاه تبين أن فترة الابطاء المثلى حسب معيار AKaike Informations criterai للنموذج هي التي تعطي أدنى قيمة لهذا المعيار هي NARDL(2,1,0) ، وبعد تحديد النموذج الأنسب نقوم بتقدير معلماته، ثم نقوم بإجراء اختبار الحدود له.

وعليه فأن النموذج المقدر موضح كما يلي:

الشكل رقم(03-06) : نتائج تقدير النموذج الأمثل NARDL

Dependent Variable: D(CPI)
Method: ARDL
Date: 05/19/24 Time: 11:49
Sample: 1982 2022
Included observations: 41
Dependent lags: 2 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (2 max. lags): GDP
Automatic-lag dual non-linear regressors (2 max. lags): OIL
Deterministics: Unrestricted constant and no trend (Case 3)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 18
Selected model: ARDL(2,1,0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
CPI(-1)	-0.076731	0.023420	-3.276247	0.0024
GDP(-1)	-0.006110	0.001704	-3.586392	0.0010
@CUMDP(OIL)	0.068960	0.020178	3.417547	0.0017
@CUMDN(OIL)	-0.037906	0.020573	-1.842501	0.0741
D(CPI(-1))	0.492266	0.131296	3.749275	0.0007
D(GDP)	0.005855	0.004265	1.372891	0.1788
C	21.62810	5.710305	3.787556	0.0006

R-squared	0.745716	Mean dependent var	4.257561
Adjusted R-squared	0.700843	S.D. dependent var	3.555286
S.E. of regression	1.944574	Akaike info criterion	4.322214
Sum squared resid	128.5665	Schwarz criterion	4.614776
Log likelihood	-81.60540	Hannan-Quinn criter.	4.428749
F-statistic	16.61815	Durbin-Watson stat	1.666557
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent test results do not account for model selection.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews13.

معادلة النموذج المقدر:

$$\Delta Cpi_t = 21.6281 - 0.0767\ Cpi(-1) - 0.0061\ Gdp(-1) + 0.0689\ Oil^{+} - 0.0379\ Oil^{-} + 0.4922\ D\big(Cpi(-1)\big) + 0.00585\ D(Gdp)$$

من خلال نتائج التقدير المتحصل عليها نلاحظ :

-أن مؤشر أسعار الاستهلاك يتأثر بقيمه الماضية، وبتقلبات اسعارالنفط الموجبة والسالبة، وكذلك القيم الماضية للناتج الداخلي الخام.

- أن قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.74$، أن المتغيرات المستقلة والمتمثلة في أسعار النفط و الناتج الداخلي الخام أنها تشرح أو تفسر المتغير التابع و المتمثل في التغير في أسعار الاستهلاك الذي يعبرعن معدل التضخم بنسبة 74% .أما بنسبة لقيمة معامل التحديد المصحح $\bar{R}^2 = 0.70$، أي أن سعر النفط والناتج الداخلي الخام يفسران معدل التضخم بنسبة لاباس بها حوالي 70%، والباقي% 30 تمثلت في المتغيرات التي لم تدرج في النموذج والتي تمثل المتغير العشوائي ε_t.

- نلاحظ من خلال القيمة الإحتمالية لختبار لفيشر Prob(F-statistic) والمقدرة ب 0.0000 أنها أقل من مستوى معنوية 5%، ما يدل على أن النموذج له معنوية كلية.

-كما نلاحظ أبضا أن القيمة الاحتمالية لاختبار ستيودنت في بعض المتغيرات معنوية، أي قيمة الاحتمال تكون أقل من مستوى معنوية 5%.

3-2 التكامل المشترك تحت منهج اختبار الحدود Bound Test

من أجل التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة، تم استخدام اختبار الحدود، والذي يعتمد على اختبار F-Statistic والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم(03-07): نتائج اختبار الحدود Bound test

القيمة الإحصائية F-Statictic	القيم الحرجة عند مستوى المعنوية	الحدود العليا I(1)	الحدود الدنيا I(0)
7.537304	1%	3.983	2.893
	5%	4.733	3.535
	10%	6.423	4.983

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews13، أنظر الملحق رقم(03-05).

نلاحظ من خلال النتائج الجدول أعلاه أن إحصائية الإختبار F-statistic (7.537304) أكبر من الحد الأعلى I(1) للقيم الحرجة عند مستوي معنوية% 5 ، ومنه يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص بعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، وعليه يتم قبول الفرضية البديلة، وبالتالي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين مؤشر أسعار الاستهلاك و المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج.

3-3 تقدير معلمات الأجلين الطويل و القصير ومعلمة تصحيح الخطأ:

من خلال نتائج اختبار الحدود والذي تبين على وجود علاقة تكامل مشترك بين مؤشر أسعار الاستهلاك وأسعار النفط وكذلك الناتج الداخلي الخام، وعليه سنقوم بقياس العلاقة طويلة وقصيرة الاجل في اطار نموذجNARDL ، ونتائج موضحة كما يلي:

1.3.3 تقدير معلمات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ:

عند القيام بتقدير معلمات الاجل القصير تم التحصل على النتائج التالية والموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(03-08): نتائج تقدير معلمات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

المتغيرات التفسيرية	المعالمات	t-statistic إحصائية	Prob الاحتمال
COINTEQ*	-0.076731	-5.727953	0.0000
D(Cpi(-1))	0.492266	4.436261	0.0001
D(Gdp)	0.005855	1.719091	0.0940
C	21.62810	5.962894	0.0000

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews13، أنظر الملحق رقم (03-06).

معادلة تقدير معلمات الاجل القصير:

$$\Delta Cpi_t = 21.6281 - 0.0767\ EC(-1) + 0.4922\ D\big(Cpi(-1)\big) + 0.00585\ D(Gdp)$$

من خلال نتائج تقدير معلمات الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ للنموذج NARDL يمكن أن نستخلص ما يلي:

أن مؤشر التغير في أسعار الاستهلاك يتأثر بدلالة قيمة الماضية، كما نلاحظ أيضا أن قيمة احتمال الإحصائية t-statictic أقل من 0.05 عند مستوى معنوية5% لكل من المتغير التابع المأخر بفترة واحدة D(cpi(-1)) والمقدرة ب (0.0001<0.05)، و قيمة معلمة الحد الثابت هي أخرى معنوية أي (0.0000<0.05).

في حين أن قيمة معلمة الناتج المحلي والمقدرة ب (0.0058) لها تاثير موجب وغير معنوي (0.094>0.05) على التغير في مؤشر أسعار الاستهلاك.

كما نلاحظ من خلال معلمة تصحيح الخطأCOINTEQ (-0.076731) انها سالبة ومعنوية أي احتمال المقابل الإحصائية t-statictic أقل من 0.05 والذي قدر ب (0.0000<0.05) ، حيث يعد أمر ضروري في النموذج، مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات، وأن حوالي% 7.67 من عدم التوازن يتم تصحيحها في كل سنة.

-في حين أنه لا يوجد أثر لتغيرات أسعار النفط الموجبة و السالبة على التغير في مؤشر أسعار الاستهلاك لعدم ظهورها في معادلة الأجل القصير.

2.3.3 تقدير معلمات الأجل الطويل:

من خلال تقدير معلمات الأجل الطويل تم التحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم(03-09): نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

المتغيرات التفسيرية	المعالمات	إحصائيةt-statistic	الاحتمالProb
Gdp(-1)	-0.079623	-2.578517	0.0139
Oil^{+}	0.898722	3.143143	0.0032
Oil^{-}	-0.494012	-2.064790	0.0458

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews13 ،انظر الملحق (03-07)

معادلة تقدير الأجل الطويل:

$$Cpi_t = -0.076731\text{Cpi}(-1) - 0.0796\, Gdp(-1) + 0.898722 Oil^{+} - 0.494012 Oil^{-}$$

ومن خلال نتائج التقدير معلمات الأجل الطويل نستنتج ما يلي:

من خلال دراسة معنوية المعلمات الأجل الطويل: نلاحظ أن قيمة الاحتمال إحصائية t-statictic أقل من 0.05 عند مستوى معنوية5%، معناه أن جميع المعلمات النموذج معنوية.

حيث نلاحظ أن هناك تأثير موجب ومعنوي لأسعار النفط الموجبة (0.898)على مؤشر أسعار الاستهلاك، أي أن هناك علاقة طردية بين أسعار النفط الموجبة و مؤشر أسعار الاستهلاك في الاجل الطويل، أي عند ارتفاع في أسعار النفط ب 1 دولار سيؤدي الى ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك ب 0.89، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية للنموذج.

أما بالنسبة الأسعار النفط السالبة فهي الأخرى لها تأثير سالب (0.4940-) ومعنوي على مؤشر أسعار الاستهلاك، أي أن هناك علاقة عكسية بين أسعار النفط السالبة و مِؤشر أسعار الاستهلاك في الاجل الطويل،

أي عند انخفاض أسعار النفط السالبة ب 1 دولار يؤدي الى ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك ب 0.49، وهذا ما توضحه الإشارة السالبة، حيث تتوافق نتائجه مع النظرية الاقتصادية.

في حين أن الناتج الداخلي الخام بتأخير واحد له تاثير سالب (0.079-) ومعنوي على مؤشر أسعار الاستهلاك، أي أن هناك علاقة عكسية بين الناتج الداخلي الخام و مؤشر أسعار الاستهلاك في الاجل الطويل، أي عند ارتفاع الناتج الداخلي الخام ب 1 دولار يؤدي الى انخفاض مؤشر أسعار الاستهلاك ب 0.07 ومنه انخفاض التضخم، وهذا ما توضحه الإشارة السالبة، وهي متوافقة مع النظرية الاقتصادية.

4.3 اختبار عدم التماثل(عدم التناظر):

تكمن أهمية هذا الاختبار الى معرفة ما إذا كانت التغيرات الموجبة و السالبة الأسعار النفط، لها تأثير متماثل على مؤشر أسعار الاستهلاك، سواء في الأجل القصير أو الطويل، كما تنص فرضية العدم لهذا النموذج على وجود تماثل، في حين الفرضية البديلة تنص على عدم وجود تماثل، ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول التالي:

فرضية **اختبار التماثل في الاجل الطويل** :

H_0: يوجد تماثل الاجل الطويل

H_1: عدم وجود تماثل في الاجل الطويل

فرضية اختبار التماثل في الاجل القصير:

H_0: يوجد تماثل الاجل القصير

H_1: عدم وجود تماثل في الاجل القصير

الجدول رقم(03-10): نتائج اختبار عدم التماثل في الاجلين الطويل والقصير

	قيمة F-Statistic	الاحتمال	القرار
الأجل الطويل	24.78952	0.0000	نقبل H_1
الأجل القصير	NA	NA	NA

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews13، أنظر الملحق رقم (03-08).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه الذي يوضح اختبار عدم التماثل في الاجل الطويل، أن الاحتمال المقابل للقيمة الإحصائية F-Statistic المحسوبة أقل من مستوى معنوية 5% ، وعليه يتم رفض الفرضية العدم التي تنص على وجود تماثل في الاجل الطويل، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود تماثل،أي أن التغيرات الموجبة والسالبة الأسعار النفط لها تأثير غير متماثل على مؤشر أسعار الاستهلاك في الاجل الطويل، وهذه النتائج تدعم ما تم التحصل عليه سابقا، والتي تدعي الى وجود علاقة طردية بين أسعار النفط الموجبة و مؤشر أسعار الاستهلاك، في حين وجود علاقة عكسية بين أسعار النفط السالبة و مؤشر أسعار الاستهلاك.

ومع البقاء في نفس الجدول السابق الذي يوضح اختبار عدم التماثل في الاجل القصير، نلاحظ أن أنه لاتوجد قيمة الاحتمالية له، ويعود ذلك في كون تأخير أحد المتغيرات الداخلة في النموذج مساوي لصفر p=0 وعليه فان اختبار التماثل في الاجل القصير لا يظهر ومنه لايمكننا تطبيق اختبار التماثل في الاجلين معا[1].

ولذلك نقوم بتقدير النموذج في الاجل الطويل فقط ودراسة اختبار التماثل له، مع بقاء نفس النتائج سالفة الذكر.

5.3 دراسة صلاحية النموذج NARDL:

من أجل دراسة صلاحية النموذج نقوم باجراء جملة من الاختبارات التشخيصية، تسمح من التأكد من مدى ملائمة النموذج و خلوه من مختلف المشاكل القياسية، من حيث الارتباط التسلسلي، التوزيع الطبيعي للبواقي ومشكلة عدم تجانس التباين، وذلك بالاعتماد على مجموعة الاختبارات التشخيصية التي نوضحها كما يلي:

1.5.3 الارتباط التسلسلي البواقي بواسطة اختبار Breusch-Pagan- Godfrey:

يتم التأكد من عدم وجود الاتباط تسلسلي للبواقي، عن طريق استعمال اختبار (BG) والتي تنص فرضية العدم على عدم وجود ارتباط تسلسلي للبواقي، في حين تدل فرضيته البديلة على وجود ارتباط تسلسلي للبوقي، حيث يتم قبول الفرضية العدم إذا كانت احتمال القيمة الإحصائية obs*R-squared أكبر من 0.05 عند مستوى معنوية5% ، والجدول التالي يبين نتائج هذا الاختبار:

[1]- **دليل النموذج** NARDL في برمجية Eview ،الموقع:
https://blog.eviews.com/2022/09/nardl-in-eviews-13-study-of-bosnias.html ,counsulter le 22-05-2024,11 :30.

الجدول رقم(03-11): نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي

الاختبار	القيمة الإحصائية Obs*R_squared	الاحتمال المرافق له Prob(Obs*R_squared)
اختبار BG	8.625382	0.1958

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews13، أنظر الملحق رقم (03-09).

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الاحتمال المقابل للقيمة الإحصائية Obs*R-squarde أكبر من 0.05 عند مستوى معنوية 5% وعليه يتم قبول الفرضية العدم التي تنص على ان النموذج يخلو من مشكلة الارتباط التسلسلي.

2.5.3 اختبار ثبات تباين البواقي بواسطة اختبار ARCH

يتم التأكد من ثبات تباين البواقي باستعمال اختبارARCH ، وفرضية العدم تنص على ثبات تباين البواقي، وفرضية البديلة تدل على عدم ثبات تباين البواقي حيث يتم قبول الفرضية العدم إذا كانت احتمال القيمة الإحصائية obs*R-squared أكبر من 0.05 عند مستوى معنوية5% ، والجدول التالي يبين نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم(03-12): نتائج اختبار ثبات تباين البواقي

الاختبار	القيمة الإحصائية Obs*R_squared	الاحتمال المرافق له Prob(Obs*R_squared)
اختبار ARCH	0.633035	0.4262

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews13، أنظر الملحق رقم (03-09).

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الاحتمال المقابل للقيمة الإحصائية Obs*R-squarde أكبر من 0.05 عند مستوى معنوية 5% وعليه يتم قبول الفرضية العدم التي تنص على ثبات تباين البواقي في النموذج.

3.5.3 اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque-Bera :

يتم استعمال اختبار Jarque-Bera ، لغرض التأكد من أن البواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، حيث اذ كان احتمالية هذا الاختبار أكبر من 0.05 مما يعني قبول الفرضية المعدومة التي تنص على أن

بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، في حين الفرضية البديلة تتبع غير ذالك، والجدول التالي يبين نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم(03-13): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

الاختبار	القيمة الإحصائية Jarque- Bera	الاحتمال المرافق له Probability
اختبار Jarque-Bera	0.816808	0.664710

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews13.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الاحتمال المقابل للقيمة الإحصائية Jarque-Bera أكبر من 0.05 عند مستوى معنوية5% وعليه يتم قبول الفرضية العدم التي تنص على ان االبواقي النموذج تتبع توزيعا طبيعيا.

الشكل رقم(03-07): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

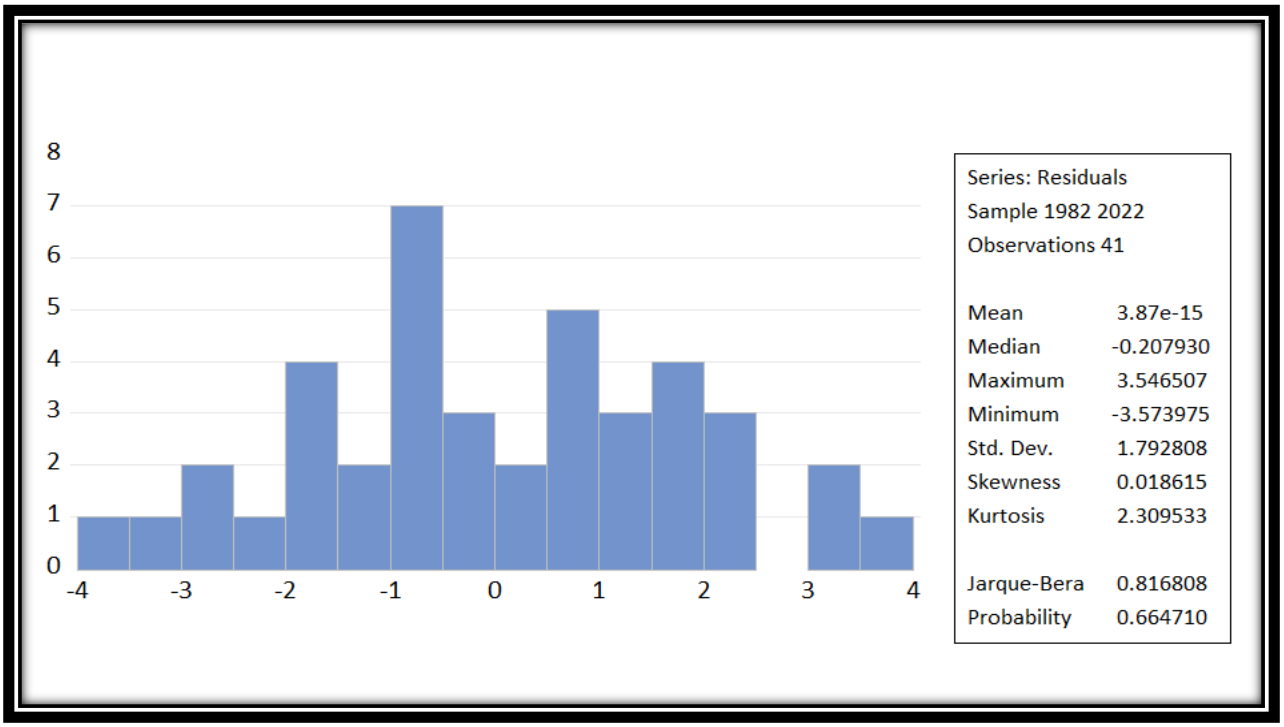

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews13

4.5.3 اختبار ملائمة الشكل الدالي للنموذج NARDL :

لاختبار مدى ملائمة الشكل الدالي المستخدم في النموذج المقدر يتم الاستعانة باختبار Ramsey- RESET Test، والذي تنص فرضيته المعدومة على صحة الشكل الدالي المستخدم لنموذج NARDL، و فرضيته البديلة تنص على عدم صحة الشكل الدالي لنموذج NARDL ، ويتم قبول فرضية العدم إذا كان احتمال إحصائية فيشر أكبر من 0.05 عند مستوى معنوية 5 % ، ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(03-14): نتائج اختبار الشكل الدالي لنموذج NARDL

الاختبار	القيمة الإحصائيةF_Statistic	الاحتمال Probability
اختبار Ramsey -RESET Test	1.486341	0.2314

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews13، أنظر الملحق رقم (03-09).

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الاحتمال المقابل للقيمة الإحصائية F-statistic أكبر من 0.05 عند مستوى معنوية 5%، وعليه يتم قبول فرضية العدم التي تنص بصحة الشكل الدالي للنموذج.

5.5.3 اختبار استقرار الهيكلي لمعلمات النموذج المقدر :

من أجل اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج المقدر في الاجلين القصير والطويل ،والذي يتمثل في عدم وجود أي تغيرات هيكلية عبر الزمن ،حيث يتم اعتماد على اختبارين هما المجموع التراكمي للبواقي CUSUM، و المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Squares، حيث يمككنا القول أن معلمات النموذج تكون مستقرة في حال ما إذا كان الشكل البياني لهذه الاختبارات يقع داخل الحدود الحرجة لمجال الثقة، ونتائجه موضحة في الشكل ادناه:

الشكل رقم (03-08): نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM

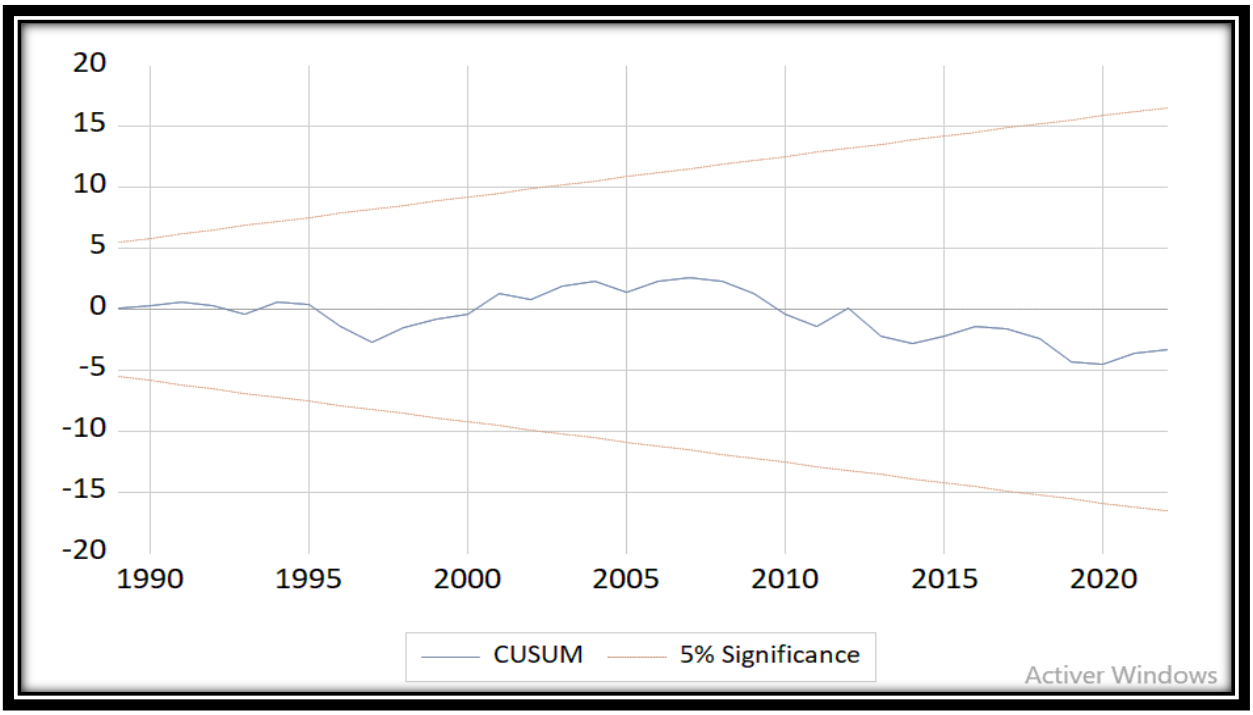

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews13

الشكل رقم(03-09): نتائج اختبار المجموع التراكمي لمربعات للبواقي المعاودة

CUSUM of Squares

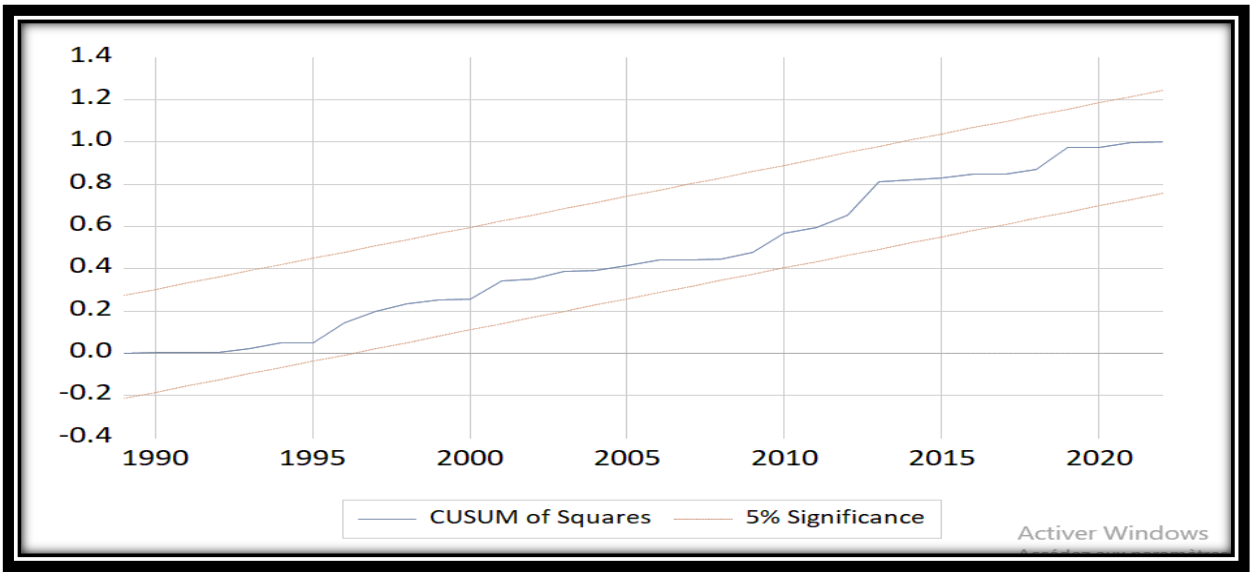

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews13

التحليل: من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن المنحنى البياني للإختبارين السابقين لكل من المجموع التراكمي للبواقيCUSUM والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUMSQ، يقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%. عليه فان هناك استقرارا وانسجاما في نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة الغير خطي بين نتائج الأجلين القصير والطويل.

6.5.3 اختبار مضاعف التأثير التراكمي الديناميكي غير المتماثل:

حيث يقوم هذا الاختبار بحساب أثر التغير في مؤشر أسعار الاستهلاك الناتج عن تغير بوحدة واحدة في أسعار النفط الموجبة و السالبة، و الناتج الداخلي، وكذلك تحليل مساره ومدة اختلال التوازن في اعقاب الصدمة الموجبة والسالبة لأسعار النفط، حيث يشير محور الفواصل الى سنوات تحقيق التوازن على المدى الطويل، ويشير المحور العمودي الى حجم الصدمات السلبية و الايجابية لأسعار النفط .

الشكل رقم(03-10): اختبار مضاعف التأثير التراكمي الديناميكي غير المتماثل الأسعار النفط على مؤشر أسعار الاستهلاك

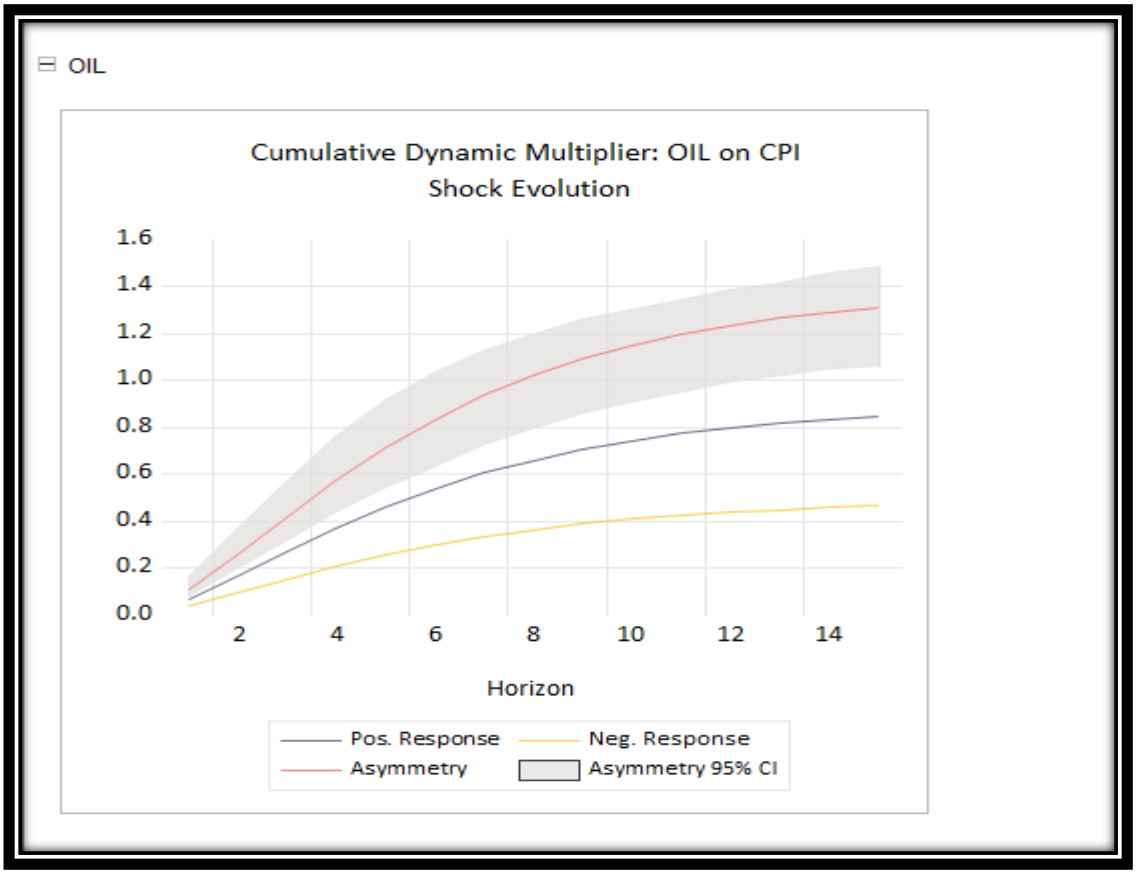

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews13

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أنه:

عند حدوث صدمة إيجابية في أسعار النفط بمقدار 1.3 سيؤدي ذلك إلى حدوث التوازن في مؤشر أسعار الاستهلاك، في حين عند حدوث صدمة سلبية في أسعار النفط بمقدار 0.5 سيؤدي بذالك الى حدوث توازن في مؤشر أسعار الاستهلاك بعد 14عشر سنة، وعليه فإن تغيرات أسعار النفط الموجبة لها تأثير أكثر من تغيرات أسعار النفط السالبة.

الشكل رقم(03-11): اختبار مضاعف التاثير التراكمي الديناميكي غير المتماثل لناتج الداخلي الخام على مؤشر أسعار الاستهلاك

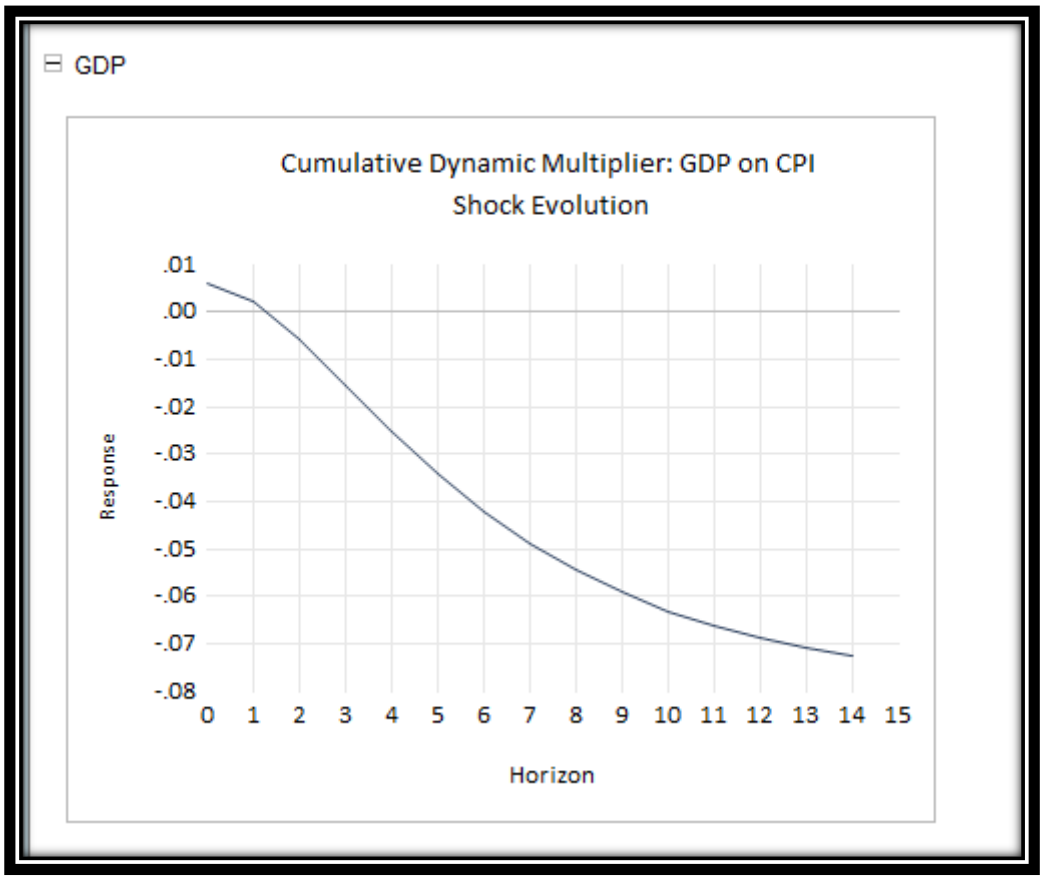

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews13

عند حدوث صدمة في الناتج الداخلي الخام بمقدار (0.07) في الاتجاه السالب (المعاكس) سيؤدي ذلك إلى حدوث التوازن في مؤشر أسعار الاستهلاك بعد 14عشر سنة.

خلاصة الفصل الثالث:

كان الهدف من دراسة هذا الفصل التطبيقي هو الوصول الى تحديد العلاقة بين أسعار النفط ومعدل التضخم في الجزائر، أي كيف تؤثر تقلبات أسعار النفط على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2022.

حيث تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة غير الخطي (NARDL)، من خلال الاعتماد على اسعار النفط ومؤشر اسعار الاستهلاك وكذالك نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، واظهرت نتائج اختبار الاستقراية على أن السلاسل الزمنية للمتغيرات مستقر بعد الفرق الاول من خلال تطبيق اختبار جذر الوحدة باستعمال اختبار KPSS ، كونه يعطي نتائج دقيقة في العينات الصغيرة، لتستقر جميع السلاسل عند إجراء الفروقات الأولى (1)d، أي متكاملة من الدرجة الاولى، كما اظهرت النتائج بعد اجراء اختبار التكامل المشترك، باستخدام منهج الحدود Bound test، تبين على وجود علاقة توازنية طويل الاجل بين متغيرات الدراسة، وبعد تقدير النموذج اتضح على وجود علاقة طردية بين مؤشر أسعار الاستهلاك وأسعار النفط الموجبة، حيث أن الزيادة في اسعار النفط ب1 دولار تؤدي الى الزيادة مؤشر أسعار الاستهلاك ب 0.89، في حين وجود علاقة عكسية بين أسعار النفط السالبة ومؤشر أسعار الاستهلاك، أي عند حدوث انخفاض في اسعار النفط السالبة ب 1دولار يؤدي الى ارتفاع مؤشر أسعار الأستهلاك ب 0.07 ، في حين وجود علاقة عكسية بين مؤشر أسعار الاستهلاك ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، أي عند حدوث ارتفاع في نصيب الفرد ب 1 دولار يؤدي الى انخفاض مؤشر اسعار الاستهلاك ب 0.079، في حين لا يوجد تأثير لتغيرات أسعار النفط الموجبة و السالبة على التغير في مؤشر أسعار الاستهلاك في الاجل القصير.

كما اظهرت نتائج اختبار صلاحية النموذج، على أن جميع الاختبارات التي تم التطرق اليها، والتي تشير الى أن النموذج يخلو من جميع مشاكل القياسية، كما أن بواقي النموذج تعرف استقرار في الاجلين القصير والطويل.

كما تم التوصل الى وجود تأثير ايجابي لأسعار النفط الموجبة، وتأثير سالب الأسعار النفط السالبة ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام على التغير في مؤشر أسعار الاستهلاك في الأجل الطويل، في حين غياب تأثير أسعار النفط الموجبة و السالبة على التغير في مؤشر أسعار الاستهلاك في المدى القصير، كما اظهرت نتائج اختبار التماثل على وجود تأثير غير متماثل بين اسعار النفط الموجبة والسالبة على مؤشر أسعار الاستهلاك.

الخاتمة

الخاتمة :

كان الهدف من دراسة الوصول الى تحديد العلاقة بين أسعار النفط ومعدل التصخم في الجزائر في الفترة 1980-2022، ونظرا للأهمية التي يحضى بها النفط كسلعة، وشدة ارتباط الاقتصاد الجزائري بعوائدها، فإن التقلبات التي تحدث في أسعار النفط والتي يكون لها اثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية وبالأخص معدل التضخم الذي تم التعبير عنه من خلال مؤشر أسعار الاستهلاك، ومن خلال ما سبق وللاجابة على الإشكالية المطروحة ومعالجة موضوع البحث تم الاعتماد في هذه الدراسة على ثلاثة فصول:

- حيث احتوى الفصل الأول على المفاهيم النظرية المتعلقة بكل من أسعار النفط والتضخم، حيث تم التعرف أولا الى مختلف المفاهيم العامة لأسعار النفط ، ومن بين التعاريف التي يمكن استخلاصها أنه عبارة عن قيمة المادة أو السلعة معبرا عنها بالدولار، حيث تتحكم فيهاجملة من العوامل الاقتصادية و السياسية وحتى الاجتماعية و غيرها. حيث عرفت هذه الاخير عدة تقلبات في الاسواق النفطية، مما سمحت لنا من معرفةعدة أنواع من أسعار النفط منها أسعار معلنة، سعر الاشارة ، السعر الفوري ، أسعار اجلة .بالاضافة الى التعرف الى مختلف الازمات التي عرفتها اسعار النفط ابتدء من1971الى غاية أزمة 2014، كما تم ذكر مختلف العوامل التي تتحكم أو تؤثر في تحديد لأسعار النفط من بينها العرض والطلب الكلي و غيرها من العوامل الأخرى ، **وهذه النتيجة تثبت صحة الفرضية الاولى التي جاءت تحت عنوان أن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في تحديد أسعار النفط ألا وهي العرض و الطلب الكلي.**

-كما شهدت ظاهرة التضخم عدة تفسيرات مختلفة، وذلك راجع الى اختلاف الظروف الاقتصادية اللتي كانت سائدة في تلك الفترة ، حيث يعرف على أنه الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار، وكما تم التطرق الى أنواع التضخم والتعرف الى مختلف النظريات المفسرة له الكينزية، الكلاسيكية، وكذا المؤشرات التي تمكن من قياس التضخم، حيث يعتبر الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك المؤشر الأساسي الذي يعتمد عليه معظم الدول العالم و بالأخص الجزائر في قياس معدلات التضخم، وهناك عددة اسباب تؤدي الى ظهور التضخم كازيادة الطلب الكلي، أو انخفاض العرض أو التكاليف.

كما تم التطرق الى مختلف الاثار التي تحدثها تقلبات اسعار النفط على كل من معدل التضخم و نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، حيث تمثل تأثير أسعار النفط على معدل التضخم وفق علاقة طردية في حين تمثل تاثير سلبي لأسعار النفط على الناتج.

أما في الفصل الثاني جاء بمثابة دراسة تحليلية لمختف متغيرات الدارسة، حيث تم تحليل كل من أسعار النفط ومؤشر أسعار الاستهلاك و كذلك معدل التضخم، بالاضافة الى التطرق الى مفهوم الناتج الداخلي الخام ونصيب الفرد منه في الجزائر وتوزيعها على حسب أهم الازمات التي عرفتها اسعار النفط طيلة الفترة 1980-2022 .

حيث تم التوصل الى أن السبب الرئيسي الذي أدى الى حدوث تذبذبات في أسعار النفط هو عدم توازن بين العرض والطلب الكلي للنفط.

يعتبر الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك المؤشر الأساسي الذي يعتمد عليه معظم الدول العالم و بالأخص الجزائر في قياس معدلات التضخم، حيث عرف الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك ارتفاعا مستمرا، في حين عرف معدل التضخم فترات متذبذبة بين الارتفاع حيث وصل الى اعلى مستوياته، في حين عرف فترات منخفضة.**وهذه النتيجة تثبت صحة الفرضية الثانية التي تنص على ماهية مؤشرات قياس معدل التضخم في الجزائر.**

عند تحليل الناتج الداخلي الخام من نصيب الفرد الجزائر نلاحظ وجود أثر كبير ومتزامن لأي تغير يحدث في أسعار النفط على تغير نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام سواء كان ارتفاع في أسعار النفط الذي يؤدي الى زيادة نصيب الفرد، في حين يحدث العكس عند انخفاض في أسعار النفط.

بينما خصص الفصل الثالث الى قياس العلاقة بين اسعار اسعار النفط ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2022 ، حيث تم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفترات الابطاء الموزعة غير الخطية، باعتباره النموذج الامثل والأ نسب لتقدير الدراسة، والتي جاء نتائجه متمثلة في وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة في الاجلين القصير و الطويل، وعلى وجود علاقة طردية بين مؤشر أسعار الاستهلاك وأسعار النفط الموجبة، حيث أن الزيادة في أسعار النفط 1 دولار تؤدي الى الزيادة مؤشر أسعار الاستهلاك ب 0.89، في حين وجود علاقة عكسية بين أسعار النفط السالبة ومؤشر أسعار الاستهلاك، أي عند حدوث انخفاض في اسعار النفط السالبة ب 1 دولار يؤدي الى ارتفاع مؤشر أسعار الأستهلاك ب 0.07، في حين وجود علاقة عكسية بين مؤشر أسعار الاستهلاك ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام،أي عند حدوث ارتفاع في نصيب الفرد ب 1 دولار يؤدي الى انخفاض مؤشر اسعار الاستهلاك ب 0.079. وهذه النتيجة تثبت صحة فرضية نموذج NARDL والتي تنص على وجود علاقة غير الخطية بين المتغير التابع و متغيرات المستقلة أن العلاقة بين اسعار النفط ومعدل التضخم علاقة غير خطية ، بالإضافة الى وجود تأثير غير متماثل بين اسعار النفط الموجبة و السالبة على معدل التضخم.، **وهذه النتيجة تثبت صحة الفرضية الثالثة التي تنص على أن تأثير أسعار النفط الموجبة و السالبة غير متماثل على معدل التضخم.**

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة غير الخطي ناجح في هذه الدراسة.

✓ اقتراحات الدراسة :

وفقا لنتائج التي تم التوصل اليها يمكن تقديم الإرشادات و الآراء التالية:

- دعم الاستثمارات في القطاعات الغير نفطية كالزراعة و الصناعة وحتى السياحة، للتقليل التبعية على النفط.
- العمل على تبادل الخبرات بين المنظمات العالمية وإيجاد استراتيجيات جديدة لمواجه تقلبات أسعار النفط.

✓ أفاق الدراسة :

ومن هذا المنطلق يمكن اقتراح بعض الدراسات التي قد تكون بمثابة رؤية جديدة للباحثين والمهتمين في هذا المجال مستقبلا منها:

- تأثير أسعار النفط على معدل التضخم في باقي دول منظمة الأوبك.
- استطلاع على تجارب الدول الأخرى في كيفية التعامل مع تقلبات أسعار النفط ومحاولة الاستفادة منها.
- دراسة تأثير أسعار النفط على معدل التضخم بالاعتماد على مؤشرات أخرى كمؤشر انكماش الناتج المحلي الإجمالي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

➢ باللغة العربية:

1. الكتب:

1. شيخي محمد، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2011.
2. سمير مصطفي شعراوي، **مقدمة في التحليل الحديث للسلاسل الزمنية**، الطبعة الأولى، مركز النشر العالمي، 2005.
3. عون خير الله عون، **مبادئ الاقتصاد**، مكتبة بستان المعرفة، 2015، جامعة الإسكندرية.
4. محمد عبد الحميد شهاب، **التحليل الاقتصادي الكلي**، جامعة الطائف، المملكة العربية السعودية، 2014.
5. نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، ط1، دار الجامد للنشر والتوزيع، الأردن–عمان، 2006.

➢ الرسائل الجامعية:

❖ أطروحة الدكتوراه:

1. إيمان بن زروق، **التضخم قياسه واثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتورة، جامعة حاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، باتنة، 2020–2021.
2. بلوافي عبد المالك، **أثر تقلبات أسعار البترول على سياسة إنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1971–2014**، أطروحة الدكتورة، جامعة وهران 2، كلية العلوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وهران، 2019–2020.
3. بوفليح نبيل، **دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والافاق مع الإشارة الى حالة الجزائر**، أطروحة الدكتورة، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2010–2011.

4. بولعواد نوال، **الريع البترولي وتأثيره على النشاط الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1973-2013**، أطروحة الدكتورة، جامعة لحاج لخضر باتنة 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، باتنة، 2017-2018.

5. حسيبة زايدي، **فعالية إعادة تدوير الأموال البترولية في التنمية الاقتصادية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012**، أطروحة الدكتورة، جامعة محمد خضير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة،2014-2015.

6. حكيمة بن علي، **العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2013)**، أطروحة الدكتورة، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، باتنة، 2017-2018.

7. حميد عزري، **أثر النفقات العامة على التضخم (دراسة قياسية لجالة الجزائر خلال الفترة (1990-2017))**، أطروحة الدكتورة، جامعة محمد خضير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة، 2019-2020.

8. خويمجة فتيحة، **أثر الازمات النفطية على سياسة الانفاق العام دراسة حالة في الجزائر في الفترة 2000-2016**، أطروحة دكتورة، جامعة اكلي محند اولحاج، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، البويرة، 2017-2018

9. السعيد هتات، **النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج في الفترة 1990-2020**، أطروحة الدكتورة، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، ورقلة الجزائر،2020-2021.

10. سمية بلقاسمي، **إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الاحصائي على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة الدكتورة، جامعة باتنة 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، باتنة،2016-2017.

11. شاوي حنان، **قياس أثر تقلبات أسعار النفط على مربع كالدور دراسة حالة (حالة الجزائر والسعودية، المغرب وتونس) خلال الفترة 1980-2019**، أطروحة الدكتورة، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف، 2022-2023.

12.شلوفي اعمير، **التضخم والنمو الاقتصادي: تقدير عتبة التضخم دراسة قياسية مقارنة لدول المغرب العربي 1980-2014**، أطروحة دكتورة، جامعة أبوبكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تلمسان، الجزائر، 2017-2018.

13.طلحة محمد، **قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر الفترة الممتدة 1970-2017**، أطروحة الدكتورة، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تلمسان، 2018-2019.

14.عبد العزيز بن العايب، **أثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية في الجزائر وبعض الدول النامية خلال الفترة 1980-2020**، أطروحة الدكتورة، جامعة زيان عاشور، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجلفة، 2022-2023.

15.عية عبد الرحمان، **انعكاسات تقلبات أسعار النفط على قرارات السياسة الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة الدكتورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، جانفي 2015.

16.قندوز حنان، **أثر البطالة على التضخم في الدول النامية من منظور منحى فيليبس خلال الفترة 1991-2018**، أطروحة الدكتورة، جامعة قاصدي مرباح كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقلة،2022-2023.

17.كفية قسميوري، **أثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي (النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة) دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1992-2018**، أطروحة الدكتورة، جامعة محمد خضير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة،2020-2021

18.لحول عبد القادر، **العلاقة بين النقود والتضخم في الاقتصاد الجزائري من المنظور المدرسة النقدية الحديثة**، رسالة الدكتورة، جامعة جيلالي ليابس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سيدي بلعباس، 2014-2015.

19.مانع سهام، **أثر تقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الدينار الجزائري**، أطروحة الدكتورة، جامعة الجزائر 3 كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2018-2019

20.محمد ماحي، **طبيعة الموازنة العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار النفط دراسة حالة الجزائر 2009-2019**، أطروحة دكتورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2019-2020.

21.محمد ماحي، **طبيعة الموازنة العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار النفط دراسة حالة الجزائر 2009-2019**، أطروحة الدكتورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2019-2020 .

22.مريم مطاي، **البنك المركزي وإدارة السياسة النقدية فيظل الاقتصاد الرقمي**، أطروحة الدكتورة، جامعة محمد خضير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة، 2016-2017.

23.مليكة نجاعي، **تقييم أداء البنك المركزي الجزائري في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط**، أطروحة الدكتورة، جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة، 2019-2020.

24.منال بلقاسم، **أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الدول الصناعية دراسة مقارنة بين الولايات المتحدة الامريكية والصين**، أطروحة الدكتورة، جامعة لحاج لخضر -جامعة باتنة 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، باتنة، 2018-2019.

25.مهيدي حسينة، **دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية 1970-2016**، أطروحة الدكتورة، جامعة عبد الحميد بن باديس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مستغانم، 2018-2019.

26.موري سمية، **أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية**، أطروحة الدكتورة، جامعة أبوبكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تلمسان،2014-2015.

27.وجدي جميلة، **التضخم وسياسة استهدافه دراسة قياسية لعينة من دول المغرب العربي (الجزائر، المغرب وتونس) خلال فترة 1990-2018**، أطروحة الدكتورة، جامعة آبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تلمسان،2020-2021.

28.ياسين مصطفاي، **أثر تقلبات أسعار البترول على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (1986-2016)**، أطروحة دكتوراه، جامعة أكلي محند أولحاج، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، البويرة،2019-2020.

❖ **.مذكرة الماجستير:**

1.سعيد هتهات، **دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر**، مذكرة نيل شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، ورقلة، أفريل 2006.

2.منور محمد، **ظاهرة التضخم في الجزائر-دراسة قياسية-**، شهادة الماجستير، جامعة ابي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تلمسان، 2015-2016.

3.ياسمينة زاوي، **التضخم في الجزائر بين النظرية والواقع وما مدى مواءمة تقنية للتنبؤ به بالنسبة لخصائص الظاهرة**، شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 3، كلبة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2012-2013.

4.32.عبد الجليل شليق، **استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر 1990-2009**، شهادة الماجستير، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة، 2011-.2012

5.33.عبد الله ياسين، **دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية دراسة حالة الجزائر**، شهادة الماجستير، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، وهران،2013-2014.

6.34. العمري علي، **دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر(1970-2006)**، شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2007-2008.

7. 35. بن سبع حمزة، **أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (عرض النقد، الانفاق الحكومي، البطالة، والتضخم) في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية باستخدام تقنية "VAR"**، شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2011-2012.

❖ **المطبوعات والمحاضرات:**

1. بن عمرة عبد الرزاق، **خطوات تطبيق تقنيةNARDL باستخدام برنامج Eviewse10** ،جامعة فرحات عباس1، سطيف، 2021.

2. رحماني منير، **مطبوعة في مقياس مدخل الاقتصاد**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2022.

➢ **المجلات:**

1. أحمد الحمزة، أمين البار، **العوامل والأسباب المؤثرة في تحديد أسعار النفط، مجلة الحقوق والعلوم السياسية** ،09، 01، جامعة خنشلة، 2022.

2. أدبوب سارة، لسبع مريم، **تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية**، 02، 02، الجزائر، ديسمبر 2021

3. بغداد بنبن، **استخدام نموذج NARDL لدراسة العلاقة بين تغيرات أسعار النفط والانفاق الحكومي الإستثماري في الجزائر (1986-2018)، الافاق لدراسات الاقتصادية**،02 ،07 ،الجزائر، 2022.

4. بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، **السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2006، مجلة بحوث اقتصادية عربية**، 41، حسيبة بن بوعلي، شلف، 2008.

5. بن البار محمد، بوعبيد ميلود، **تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2017): باستخدام منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، مجلة الاحياء**، 21، 29، الجزائر، أكتوبر 2021.

6. بن بوزيان محمد ، لخديمي عبد الحميد، **تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائردراسة تحليلية اقتصادية قياسية، مجلة الباحث الاقتصادي**،01، الجزائر، 2013

7. بن تركي أمينة، زرزي فتيحة، **العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2018دراسة قياسية باستخدام أشعة الانحدار الذاتي VAR، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية**، 03، 02، جامعة الجزائر 3، 2020.

8. بن دقفل كمال، **مؤشرات التضخم في الجزائر دراسة وصفية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية –دراسات اقتصادية–**، 27، 2، جامعة زيان عاشور الجلفة.

9. بوالكور نور الدين، **تحليل وقياس العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2015) في إطار منحنى فيليبس، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة والادرية**، 07، سكيكدة، جوان 2017.

10. بورزامة جيلالي، بن عمر خالد، **تطورات أسعار النفط وتأثيها على الاقتصاد الجزائري، مخبر مستقبل الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات**، بومرداس، جوان 2016.

11. بوشارب لامية، **دراسة قياسية تحليلية لمحددات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، مجلة الاقتصاد الجديد**، 10، 03(2019)، الجزائر2019/09/06.

12. جواهرة صليحة، ششوي حسنى، **محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2018) دراسة قياسية باستخدام نماذج ARDL، مجلة إضافات اقتصادية**، 05، 01، الجزائر، 2021.

13. حسين بن العارية، عبد القادر عبد الرحمان، **تحليل ديناميكية التضخم في الجزائر للفترة (1980-2014)، مجلة دراسات -العدد الاقتصادي**،09، 02، جامعة أدرار، الجزائر.

14. حسين عماري، **متطلبات توزيع تطبيق الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة الخطي ARDL وغير الخطي NARDL في اختبار التكامل المشترك، المجلة الجزائرية الأداء الاقتصادي**،06، البويرة –الجزائر، 2021

15. حفصي بونبعو ياسين، هلال عبد السلام، **تأثير تغيرات سعر النفط على الانفاق الحكومي في الجزائر على المدى القصير والطويل _دراسة قياسية باستخدام منهج التحليل السلاسل الزمنية، المجلة الجزائرية الاقتصادية والتسيير**،15، 02، الجزائر ،2021.

16. خالد صلاح الدين طه محمود، **تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة (ARDL) لدراسة علاقة التكامل المشترك بين أسعار كتاكيت الدجاج و اللحم في مصر خلال الفترة 01-01-2015الى 20-07-2018 ، جامعة المنوفية .كلية الزراعة. قسم الاقتصاد الزراعي**. 03، مصر، 2018.

17. دقيش جمال، جعفر هني محمد، **أثر تقلبات أسعار النفط على التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذجNARDL، مجلة الاستراتيجية والتنمية**، 09، 03مكررة (مكررة الجزء الأول)، المركز الجامعي غليزان،2019.

18. رتيعة محمد، بوعزة زياد، شايب الراس، **تقدير محددات الناتج الداخلي الخام في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL في فترة 1970-2014، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية**، 08، مدية، سبتمبر 2017.

19. رسول حميد، مولوج رمضان، **دراسة قياسية تحليلية لأثر تغير إحدى مكونات الطلب الكلي أو العرض الكلي على التضخم في الجزائر للفترة 2000-2017، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات**، 04، 06، جوان 2019.

20. رضا بوشناقة، فتيحة قشرو، **نمذجة قياسية لمحددات الصادرات الجزائرية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية**، 06، بليدة 02، الجزائر، 2016

21. صراوي مراد، **أثر جائحة كورونا على أسعار البترول ومدى انعكاس ذلك على الدول المصدرة والمستوردة له: دراسة تحليلية للفترة الممتدة بين مارس 2020الى غاية مارس 2021، دراسات اقتصادية**، 15، 02، جامعة العربي بن مهيدي أم بواقي (الجزائر)، 2021.

22. عادل مختاري، أمحمد بن البار، **أثر تغيرات أسعار الفائدة وحجم الكتلة النقدية على سعر الصرف في الجزائر دراسة قياسية باستخدام منهجية NARDL للفترة 1980-2018، مجلة التنظيم والعمل**، 09، 03، الجزائر، 2021.

23. عائشة عميش، وهيبة سراج، **قياس وتحليل أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1986-2019 باستخدام نموذج ARDL، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات**، 07، 01، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، جوان 2022.

24. عبادة عبد الرؤوف، **محددات سعر نفط منظمة أوبك في ظل سوق النفط العالمي دراسة تحليلية وقياسية1970-2008، مجلة رؤى الاقتصادية**، 1، جامعة الوادي، سبتمبر 2011.

25. عبد السلام بلبالي، أحمد عكاشة عزيزي، **قراءة في الازمات النفطية، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الاعمال**، 06، 02، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، ماي 2023.

26. عبد العزيز بن العايب، مولود كبير، **محددات التضخم في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1980-2019)، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية**، 05، 01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2021.

27. عبد الغني دادان، راضية كروش، **دراسة محددات تكامل أسواق الأوراق المالية حالة دول شمال إفريقيا (مصر، تونس، الجزائر، المغرب)، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية**، 06، ورقلة – الجزائر، 2015.

28. عليلوش قربوع ابتسام، دادان عبد الوهاب، **حرب أسعار النفط وتاثيرها على الاقتصاد الريعي الاقتصاد الجزائري نموذجا دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2018، مجلة الافاق علمية**، 12، 03، ورقلة، 2020.

29. عياد حنان، بن عيسى امينة، **تأثير صدمات أسعار البترول على التضخم في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2019، مجلة مجاميع المعرفة**، 01،09، تلمسان، أفريل2023.

30. فاطمة محمد علي الصمدي، **المفاضلة بين نموذج الانحدار الخطي البسيط ونموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة في تحليل أثر الأمية على الفقر في الجمهورية اليمنية، مجلة جامعة سبها للعلوم البحتة والتطبيقية**، 20، 04، اليمن، 2021.

31. فضل سليم فضل عبد الله، **إجراءات مواجهة التضخم في ضوء الفقه الإسلامي، مجلة الشريعة والقانون**، جامعة الازهر، 42، القاهرة، أكتوبر2023 .

32. قطوش رزق، بن لوكيل رمضان، **تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر مقاربة تحليلية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، 17، الجزائر، 2017.

33. كبير مولود، **دراسة تحليلية قياسية لأثر أسعار البترول على النمو الاقتصادي في المدى البعيد في الجزائر مقارنة مع المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1980-2014، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية –دراسات اقتصادية–**، جامعة زيان عاشور، الجلفة.

34. لفضل سليمة، دحماني فاطمة، **أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على التضخم المحلي في الاقتصاد الجزائري، مجلة مجاميع المعرفة**،06، 02، جامعة الجزائر، أكتوبر2020.

35. محمد السيد محمد عطية بيبرس، **العلاقة المتبادلة بين أسعار الصرف وأسعار النفط الخام، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية–دورية علمية محكمة.**

36. محمد دعمي، أمال تباني، **واقع التضخم في الجزائر من خلال معامل الاستقرار النقدي ومعيار فائض الطلب الكلي الداخلي خلال الفترة 2000-2019، مجلة الميادين الاقتصادية**، 03، 01، جامعة الجزائر 3، 2020.

37. مراد علة، **تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية دراسة تحليلية2000-2014، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية**، 03، 09، جامعة الوادي، الجزائر.

38. مشيرة محمد عبد المجيد البطران، **قياس تأثير استهداف التضخم بالأدوات الكمية للسياسة النقدية في مصر باستخدام نموذج NARDL، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي**،32، 03، المعهد العالي للدراسات النوعية بالجيزة.

39. منصوري حاج موسى، طيبي عبد اللطيف، **أثر عدم تماثل التضخم على عوائد مؤشر الأسهم باستخدام منهجية NARDL دراسة حالة سوق الأسهم السعودي، مجلة آفاق علمية**، 10، 02، لجزائر، 2018.

40. نابز حمره رشيد، سعود غالي صبر، **لمحة تاريخية عن تطور مرحل تسعير النفط لمدة 1859-2022، استراتيجية غوفارى كورد ستانية**، (قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة السليمانية، إقليم كورد ستان)، العراق، 2022.

41. نادية سحاب، **محددات التضخم في الجزائر: دراسة تحليلية 1990-2018، مجلة الباحث الاقتصادي**، 10، 01، جامعة 20أوت 1955، سكيكدة، 2022.

42. نرمين مجدي، **مفاهيم اقتصادية أساسية: الناتج المحلي الاجمالي، سلسلة كتيبات تعريفية**، موجه الى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، ،19،صندوق النقد العربي، أبوظبي دولة الامارات العربية المتحدة ، 2021،

43. وردة شيبان، سامية مقعاش، **انعكاسات جائحة كورونا على أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر –دراسة اقتصادية تحليلية-، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدراة الأعمال**، 05، 01، جامعة الحاج لخضر 1 باتنة، جوان 2022.

44. يوب فايزة، **أثر تغيرات أسعار البترول على الميزان التجاري الجزائري دراسة قياسية للفترة 1990-2018، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة**، 02، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2020.

➢ ملتقيات:

1. برباش عنترة، التنبؤ بمعدلات التضخم في الجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول للفترة 2018-2027، حوليات جامعة الجزائر 1، 32، الجزء الثاني، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 02، جوان2018.
2. بطاهر بختة، بكريتي بومدين، بن مكرلوف خالد، تداعيات انخفاض أسعار النفط وأثرها على الاقتصاد الدول المصدرة له – الجزائر كنموذج-، ملتقى الدولي ثاني، جامعة مستغانم، يوم 24و25أكتوبر 2018.
3. رانيا الشيخ طه، التضخم، أسبابه، آثاره، وسبل معالجته، صندوق النقد العربي،18، أبو ظبي دولة الامارات العربية المتحدة، 2021.
4. رقاب عبد القادر، مخلفات انهيار أسعار النفط في الجزائر –دراسة في سياسات البديلة-، الملتقى الدولي الثاني، جامعة زياني عاشور، يومي 10و 11 أكتوبر، الجلفة.
5. عبد القادر حوة، تداعيات تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد، يوم دراسي، جامعة الجزائر3.
6. قالي محمد، محاضرات في اقتصاديات الطاقة، موجهة لطلبة ماستر 1 -2، جامعة أمحمد بوقرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بومرداس، 2022-2023.
7. هواري أحلام، حواس أمين، تجارب الدول النفطية لتنويع اقتصادياتها والدروس المستفادة لإصلاح الاقتصاد الجزائري، ملتقى الدولي الأول، جامعة باجي مختار عنابة، يومي 14 و15 أكتوبر 2017.

➢ التقارير السنوية:

1. تقرير الأمين العام السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك، 44، 2017.
2. تقرير الأمين العام السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك، 45، 2018 .
3. تقرير الأمين العام السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك، 47، 2020.
4. تقرير الأمين العام السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك، 48، 2021.
5. تقرير الأمين العام السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك، 49، 2022.
6. هيئة العامة للإحصاء، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الربع الثالث، 2019.

➢ باللغة الاجنبية:

Liver :

1. Rége Bourbonnais, Econométrie, 9e édition, DUNOD, 2015.

-Article :

1. Hassna Ali Osman Fatur, Sofian Abuelbacher Adam Saad**, Using Auto Regressive Distributed Lag Model (Ardl) to Measuring Determinants of Economic Growth in Sudan –Statistical and standard study for the period (1990-2020), Journal of Economic Administrative and legal Sciences**, 06,19,sudan,2022.
2. Joel Maurice, **Prix du Pétrole**,Réalisé en PAQ au Conseil d **Analyse Economique par chrisitine Carl, La Documentation française, Paris, 2001.**
3. Jonathan Kwaku Afriyie,Sampson Twumasi-Ankrah, Kwasi Baah Gyamfi, Doris Arthur,Wilhemina Adoma Pels, **Evaluating The Performance of Unit Root Tests in Single Time Series Processes, mathematics and statistics**, 8, 6, Ghana,2020, p 658.

➢ مواقع الانترنت:

1.جوروف سعيد، مفاهيم حول الأسواق والاسعار النفطية العالمية، جامعة بسكرة، الموقع:

pdfhttp://archives.univ-biskra.dz/bitstream/123456789/13009/1/guerrouf_said.

2.حسين علي كيطان، قياس وتحليل تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في السوق الدولية على الإيرادات العامة في الاقتصاد العراقي للمدة 2003–2015، جامعة واسط، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق،2019 الموقع: http://cae.uowasit.edu.iq/wp-content/uploads

3.السياسة المالية والنقدية في معالجة مشكلتي التضخم و البطالة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة المملكة العربية السعودية موقع https://www.kau.edu.sa

4.المتداول العربي، النفط وكيف يؤثر على معدلات التضخم، الموقع https://www.arabictrader.com

5.نبيل مهدي الجنابي، كريم سالم حسين، العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية Granger، الموقع: https://www.freit.org .

6. دليل نموذج NARDL في برمجية Eviews، الموقع:

-study-of-bosnias.html https://blog.eviews.com/2022/09/nardl-in-eviews-13

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

الملحق رقم (03-01): بيانات متغيرات الدراسة

time	cpi	oil	gdp	time	cpi	oil	gdp	time	cpi	oil	gdp
1980	6,16	38,16	3268,44298	1995	51,93	17,41	2862,10787	2010	100	80,35	3931,72006
1981	7,06	36,76	3260,03204	1996	61,63	21,33	2927,37744	2011	104,52	112,92	3969,66028
1982	7,52	33,51	3356,16155	1997	65,16	19,62	2910,23924	2012	113,82	111,49	4025.64148
1983	7,97	29,9	3420,74497	1998	68,39	13,02	3012,80544	2013	117,52	109,38	4057.76481
1984	8,62	28,72	3492,18317	1999	70,2	18,12	3066,0377	2014	120,95	99,68	4129.42255
1985	9,52	27,63	3500,41705	2000	70,44	28,77	3138,23002	2015	126,74	52,79	4197.41998
1986	10,7	14,53	3399,284	2001	73,41	24,74	3188,20623	2016	134,85	44,28	4246.24217
1987	11,49	18,36	3274,80189	2002	74,46	24,91	3321,63776	2017	142,38	54,12	4218.08232
1988	12,17	15,14	3154,20324	2003	77,63	28,73	3512,89905	2018	148,46	71,17	4188.22038
1989	13,3	18,53	3207,45499	2004	80,71	38,53	3612,75298	2019	151,36	64,52	4153.00345
1990	15,52	24,34	3153,47583	2005	81,83	54,64	3774,07125	2020	155,02	39,18	3873.50875
1991	19,54	21,04	3042,21591	2006	83,72	66,05	3783,31296	2021	166,22	70,89	3939.36086
1992	25,72	20,03	3025,83955	2007	86,8	74,66	3848,77825	2022	181,62	103,9	3999.7577
1993	31,01	17,5	2896,66841	2008	91,01	98,96	3874,36807		____	____	_____
1994	40,01	16,19	2810,72674	2009	96,24	62,35	3866,29576		____	____	_____

المصدر: البيانات مسحوبة من البنك الدولي بالنسبة ل CPI et GDP ومن بيانات منظمة الأوبك بالنسبة ل OIL

الملحق رقم(03-02): نتائج الخصائص الإحصائية للمتغيرات

	CPI	OIL	GDP
Mean	72.63558	45.74070	3532.362
Median	73.41000	33.51000	3492.183
Maximum	181.6200	112.9200	4246.242
Minimum	6.160000	13.02000	2810.727
Std. Dev.	51.62302	30.85463	450.3187
Skewness	0.279745	0.919413	0.071475
Kurtosis	2.009204	2.584982	1.623552
Jarque-Bera	2.319682	6.366724	3.431121
Probability	0.313536	0.041446	0.179863
Sum	3123.330	1966.850	151891.6
Sum Sq. Dev.	111927.3	39984.35	8517052.
Observations	43	43	43

الملحق رقم(03-03): نتائج اختبار جذر الوحدة باستعمال اختبار KPSS

في المستوي CPI

KPSS Unit Root Test on CPI

Null Hypothesis: CPI is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.121703
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

KPSS Unit Root Test on

Null Hypothesis: CPI is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.812685
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

عند اجراء الفرق الأول CPI

KPSS Unit Root Test on D(CP

Null Hypothesis: D(CPI) is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.092759
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

KPSS Unit Root Test on D(CPI)

Null Hypothesis: D(CPI) is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.419623
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

في المستوي OIL

KPSS Unit Root Test on OIL

Null Hypothesis: OIL is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.111257
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

KPSS Unit Root Test on OIL

Null Hypothesis: OIL is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.549612
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

عند اجراء الفرق الأول OIL

KPSS Unit Root Test on D(OIL)

Null Hypothesis: D(OIL) is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.069302
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

KPSS Unit Root Test on D(OIL)

Null Hypothesis: D(OIL) is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.145859
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

في المستوي GDP

KPSS Unit Root Test on GDP

Null Hypothesis: GDP is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.144448
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

KPSS Unit Root Test on GDP

Null Hypothesis: GDP is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.572661
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

عند اجراء الفرق الأول GDP

KPSS Unit Root Test on D(GDP)

Null Hypothesis: D(GDP) is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.125058
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

KPSS Unit Root Test on D(GDP)

Null Hypothesis: D(GDP) is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.154643
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

الملحق رقم (03-04): فترات التأخير المناسبة للنموذج

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: CPI OIL GDP
Exogenous variables: C
Date: 05/19/24 Time: 19:16
Sample: 1980 2022
Included observations: 38

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-635.7216	NA	7.98e+10	33.61693	33.74621	33.66292
1	-470.4114	295.8182	21397657	25.39007	25.90721	25.57407
2	-451.1836	31.37167	12621359	24.85177	25.75675*	25.17376
3	-438.9952	17.96188*	10944734*	24.68396	25.97679	25.14394*
4	-430.2173	11.54988	11619948	24.69565	26.37633	25.29362
5	-419.5223	12.38370	11528278	24.60644*	26.67497	25.34240

الملحق رقم(03-05): نتائج التكامل المشترك باستخدام Bound test

Bounds Test

Null hypothesis: No levels relationship
Number of cointegrating variables: 3
Trend type: Unrest. constant (Case 3)
Sample size: 41

Test Statistic	Value
F-statistic	7.537304
t-statistic	-3.276247

Bounds Critical Values

	10%		5%		1%	
Sample Size	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
			F-Statistic			
40	2.933	4.020	3.548	4.803	5.018	6.610
45	2.893	3.983	3.535	4.733	4.983	6.423
Asymptotic	2.720	3.770	3.230	4.350	4.290	5.610
			t-Statistic			
Asymptotic	-2.570	-3.460	-2.860	-3.780	-3.430	-4.370

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

الملحق رقم(03-06): نتائج تقدير معلمات الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

Error Correction

Dependent Variable: D(CPI)
Method: ARDL
Date: 05/19/24 Time: 18:38
Sample: 1982 2022
Included observations: 41
Dependent lags: 2 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (2 max. lags): GDP
Automatic-lag dual non-linear regressors (2 max. lags): OIL
Deterministics: Unrestricted constant and no trend (Case 3)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 18
Selected model: ARDL(2,1,0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.076731	0.013396	-5.727953	0.0000
D(CPI(-1))	0.492266	0.110964	4.436261	0.0001
D(GDP)	0.005855	0.003406	1.719091	0.0940
C	21.62810	3.627115	5.962894	0.0000

R-squared	0.745716	Mean dependent var	4.257561
Adjusted R-squared	0.725099	S.D. dependent var	3.555286
S.E. of regression	1.864073	Akaike info criterion	4.175873
Sum squared resid	128.5665	Schwarz criterion	4.343051
Log likelihood	-81.60540	Hannan-Quinn criter.	4.236750
F-statistic	36.16891	Durbin-Watson stat	1.666557
Prob(F-statistic)	0.000000		

* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.

Conditional Error Correction

Dependent Variable: D(CPI)
Method: ARDL
Date: 05/19/24 Time: 18:38
Sample: 1982 2022
Included observations: 41
Dependent lags: 2 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (2 max. lags): GDP
Automatic-lag dual non-linear regressors (2 max. lags): OIL
Deterministics: Unrestricted constant and no trend (Case 3)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 18
Selected model: ARDL(2,1,0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CPI(-1)*	-0.076731	0.023420	-3.276247	0.0024
GDP(-1)	-0.006110	0.001704	-3.586392	0.0010
@CUMDP(OIL)**	0.068960	0.020178	3.417547	0.0017
@CUMDN(OIL)	-0.037906	0.020573	-1.842501	0.0741
D(CPI(-1))	0.492266	0.131296	3.749275	0.0007
D(GDP)	0.005855	0.004265	1.372891	0.1788
C	21.62810	5.710305	3.787556	0.0006

R-squared	0.745716	Mean dependent var	4.257561
Adjusted R-squared	0.700843	S.D. dependent var	3.555286
S.E. of regression	1.944574	Akaike info criterion	4.322214
Sum squared resid	128.5665	Schwarz criterion	4.614776
Log likelihood	-81.60540	Hannan-Quinn criter.	4.428749
F-statistic	16.61815	Durbin-Watson stat	1.666557
Prob(F-statistic)	0.000000		

* p-values are incompatible with t-bounds distribution.
** Zero-lag variable.

Error Correction

الملحق رقم(03-07): نتائج تقدير معلمات الاجل الطويل

Cointegrating Specification

Deterministics: Unrest. constant (Case 3)

CE = CPI(-1) - (-0.079623*GDP(-1) + 0.898722*@CUMDP(OIL,"1982") - 0.494012*@CUMDN(OIL,"1982"))

Cointegrating Coefficients

Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.079623	0.030879	-2.578517	0.0139
@CUMDP(OIL)	0.898722	0.285931	3.143143	0.0032
@CUMDN(OIL)	-0.494012	0.239255	-2.064790	0.0458

Note: * Coefficients derived from the CEC regression.

Cointegrating Series

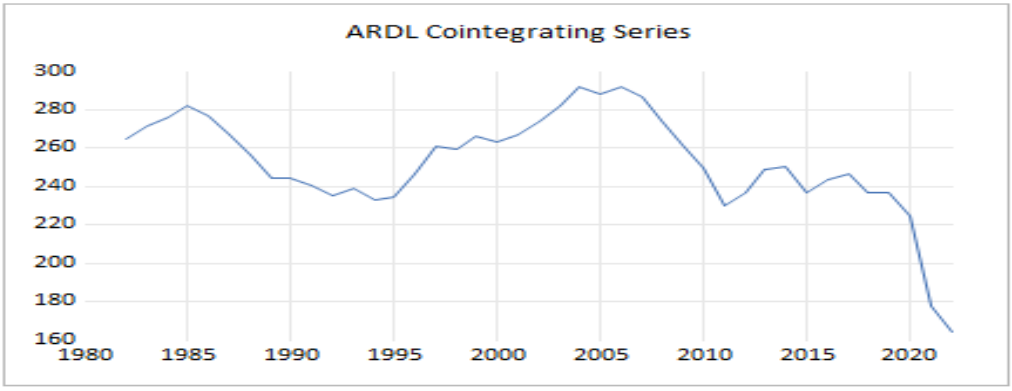

الملحق رقم(03-08): نتائج اختبار التماثل في الاجلين القصير و الطويل

Coefficient symmetry tests
Null hypothesis: Coefficient is symmetric
Degrees of freedom (simple tests): F(1,34), Chi-square(1)

Equation:

Variable	Statistic	Value	Probability
	Long-run		
OIL	F-statistic	24.78952	0.0000
	Chi-square	24.78952	0.0000
	Short-run		
OIL	F-statistic	NA	NA
	Chi-square	NA	NA
	Joint (Long-Run and Short-Run)		
OIL	F-statistic	NA	NA
	Chi-square	NA	NA

Coefficient symmetry tests
Null hypothesis: Coefficient is symmetric
Degrees of freedom (simple tests): F(1,34), Chi-square(1)
Equation:

Variable	Statistic	Value	Probability
	Long-run		
OIL	F-statistic	24.78952	0.0000
	Chi-square	24.78952	0.0000

الملحق رقم (03-09): نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج

اختبار الارتباط التسلسلي BG	Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey Null hypothesis: Homoskedasticity F-statistic 1.509737 Prob. F(6,34) 0.2047 Obs*R-squared 8.625382 Prob. Chi-Square(6) 0.1958 Scaled explained SS 3.883781 Prob. Chi-Square(6) 0.6924

اختبار ثبات التباين ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.611053	Prob. F(1,38)	0.4392
Obs*R-squared	0.633035	Prob. Chi-Square(1)	0.4262

اختبار صحة الشكل الدالي Ramsy test

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: D(CPI) CPI(-1) GDP(-1) @CUMDP(OIL,"1982") @CUMDN(OIL,"1982") D(CPI(-1)) D(GDP) C

	Value	df	Probability
t-statistic	1.219156	33	0.2314
F-statistic	1.486341	(1, 33)	0.2314
Likelihood ratio	1.806287	1	0.1790

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	5.541140	1	5.541140
Restricted SSR	128.5665	34	3.781367
Unrestricted SSR	123.0253	33	3.728040